قاسيون

العدد 294
السبت 24 شباط 2007
12 صفحة ـ الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (1881035) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص . ب (35170) ـ فاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

رياح «حقبة الحروب النووية الجديدة» توشك على الهبوب... ص9...

هل بدأ العد العكسي للمواجهة الأمريكية الإيرانية؟

الجيش الروسي يهدّد...

سنستهدف المنشآت الأمريكية في أوروبا صاروخياً!

بنبرة صارمة صرح الجنرال نيكولاي سولوفتسوف رئيس أركان القوات الإستراتيجية الروسية خلال مؤتمر صحافي في موسكو انه «في حال اتخذت الحكومتان البولندية والتشيكية قرار قبول نشر الدرع الأميركي المضاد للصواريخ، فان القوات الإستراتيجية الروسية ستوجه صواريخ إلى هذه المنشآت».

وقال إنه وعلى الرغم من انه تم إلغاء الصواريخ متوسطة المدى بموجب المعاهدة الأميركية السوفيتية حول القوى النووية متوسطة المدى، إلا أنه «سيكون من السهل جداً استئناف إنتاج هذه الصواريخ» في حال اتخذ قرار للانسحاب من المعاهدة التي أبرمت إبان الحرب الباردة في عام ١٩٨٧ . وحذر سولوفتسوف واشنطن من تداعيات نشر أنظمة الدفاعات المضادة للصواريخ في أوروبا موضحاً أن نتائج تلك الخطوات ستكون فادحة لجميع الأطراف. وجاءت تلك التصريحات بعد أيام من تعديلات في الحكومة الروسية وضع الرئيس بوتين بموجبها فيما يبدو القرار العسكري بيد الجنرالات وأناط بوزير الدفاع الجديد مهام إدارية ورقابة.

وأعلنت الولايات المتحدة عن رغبتها في بدء محادثات رسمية حول نشر نظام الدفاع الصاروخي بحيث يتم نشر صواريخ في بولندا ومحطة رادار في جمهورية تشيكيا . وتزعم واشنطن إن الهدف هو اعتراض أية هجمات محتملة من إيران وكوريا الديمقراطية. ويعتبر نظام الدفاع الصاروخي فكرة أميركية بحتة ليس لها علاقة بالحلف الأطلسي الذي أكد أن أي مفاوضات تجري مع براغ أو وارسو في هذا الشأن هي محادثات ثنائية مع واشنطن، رغم أن الدول الثلاث أعضاء في الحلف.

ووفقا للمصادر الروسية فإن واشنطن نشرت لحد الآن تلك الدفاعات في ولايتي آلاسكا المحاذية لروسيا وكاليفورنيا . وبينما قال متحدث باسم حلف الأطلسي إن تهديدات سولوفتسوف لا مبرر لها، قالت إدارة جورج بوش مرارا إن أنظمة الدفاع لا تستهدف روسيا، الأمر الذي يشكك فيه الكرملين، ولا يمكن وضعه خارج إطار الاستهداف الإستراتيجي الأمريكي لروسيا، والتحضير تكتيكياً للعدوان على إيران متزامناً مع كل التحركات والتعزيزات العسكرية الأمريكية في الخليج العربي (إلحاق حاملة الطائرات الامريكية جون سي ستينيس بحاملة الطائرات دوايت دي ايزنهاور)، إلى جانب إعلان بلير الملتبس حول سحب ألفين من جنود الاحتلال البريطاني من البصرة خلال أشهر لم يحددها، وهي فترة قد تصبح أسابيع بهدف إعادة نشر هذه القوات لزجها أو حمايتها لدى وقوع ذلك العدوان.

■■

اجتماع القدس المحتلة..
جولة استكشاف جديدة ص10..

سباق الكهرباء مع الزمن..
كيف نتجنب الفوضى غير الخلاقة ص7..

دار الأسد للثقافة والفنون..
ماذا بقي من المشروع الثقافي الوطني ص4..

الانتخابات النيابية والبلدية..
استحقاق بلا ملامح ص6..

الافتتاحية

هل نحن عشية انهيار قريب لمشروع القطب الواحد؟

بانهيار الاتحاد السوفياتي، اختل ميزان القوى الدولي لصالح قطب الإمبريالية والقوى المعادية للشعوب، وأدى هذا الاختلال إلى نشوء وهم «القطب الأوحد»، فهو لم يكن ولن يكون أوحد، فكل الذي جرى أن القطب الآخر أي قطب الشعوب الذي كان الاتحاد السوفياتي يمثل قوته الطليعية والضاربة، تراجع بشكل جدي ولكنه لم يختف، وهذا التراجع خلق لدى أعدائه وبعض أصدقائه السابقين وهم قيام قطب واحد مما استدعى جملة من ردود الفعل يمكن تلخيصها بالتالي:

ـ جنوح الإمبريالية الأمريكية نحو الاستفراد بالعالم.

ـ اندفاع الوسطيين في الصراع العالمي السابق، نحو استرضاء المنتصر والاستسلام له دون قيد أو شرط.

ـ الانهيار والإحباط، وبالتالي الارتداد إلى موقع العدو الذي أصاب فاقدي الرؤية والعزيمة ممن كانوا محسوبين على قطب الشعوب، مع كل ما يرتبط بذلك من تكفير عن الذنوب السابقة إثباتاً لمقولة «المرتد أشد كفراً».

وبكلمة أدق، إن انهيار الاتحاد السوفياتي لم يلغ الثنائية القطبية، بل غيّر التوازنات بين القطبين إلى حين. فقطب الشعوب التحرري الساعي إلى العدالة الاجتماعية استطاع بعد عقد من انهيار الاتحاد السوفياتي أن يستعيد شيئاً من قواه، وبسبب الأزمة العميقة التي يعيشها النظام الرأسمالي العالمي توفرت الظروف الموضوعية كي ينتقل هذا القطب المتراجع من الدفاع إلى الهجوم في بعض النقاط والبؤر في بادئ الأمر، ومازالت هذه العملية قيد التشكل والتطور وأصبح واضحاً أننا نعيش اليوم عشية هجوم عالمي جديد لقطب الشعوب على كل الجبهة في عرض الكرة الأرضية وطولها .

وهذه العملية الثورية ستتسارع وتنجح بقدر ما يتوفر لها العامل الذاتي الذي هو دور القوى الطليعية وشعوبها واستعدادها للمواجهة وتوفر الإرادة والعزيمة لديها لإحباط وهزيمة مخططات وأهداف قطب الإمبريالية المعادي للشعوب الذي تقف الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية على رأسه.

ومن الجدير بالذكر، أن محاولة الإمبريالية الأمريكية الاستفراد بالعالم، وفرض القطب الواحد خلافاً لمنطق الطبيعة والمجتمع قد أدى عملياً إلى نشوء فوضى عالمية، أصبح من غير الممكن التحكم بها دون دخول قطب الشعوب على خط التأثير والتغيير على الظواهر السلبية التي تتعاظم في كل العالم من مشاكل الفقر والجوع والمرض والبيئة... إلخ.

والآن، وفي اللحظات الأخيرة تاريخياً لترنح القطب الأوحد المزعوم، تراهن الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل الصهيونية على استخدام القوة العسكرية الفجة لإخضاع منطقتنا من قزوين إلى المتوسط، وها هي طبول الحرب تزداد قرعاً تحضيراً للمواجهة القادمة مع من تبقى ممن لم يستسلم على هذه البقعة الجغرافية، التي سيحدد مصير المعركة فيها مجرى سير التاريخ العالمي للقرون القادمة.

إن كل المؤشرات تؤكد أن المعركة قد اقتربت، وأن المشروع الأمريكي قد دخل مرحلة الفشل والتراجع، ولكن هذا الفشل والتراجع محكوم بعامل واحد فقط لا غير، هو إرادة المقاومة والتصدي، وهذه الإرادة لها شروطها الداخلية عندنا بالدرجة الأولى، والتي ستحدد قدرتها على الانتصار، وعماد هذه الإرادة هو **وحدة القوى الوطنية** المعادية فعلاً للمخطط الأمريكي الصهيوني على **المستوى الشعبي**، لذلك يجب تأمين كل **الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية** لتوفير هذا العامل الذي دونه لا يمكن تحقيق أي انتصار في المعركة القادمة، لأنه ببساطة مادامت الشعوب هي القطب الآخر فتوفير أفضل الظروف للوحدة الوطنية شعبياً هو الضمانة للحفاظ **ولتعزيز كرامة الوطن والمواطن**، وبالتالي يجب أن يكون دور جهاز الدولة دوراً مساعداً على تحقيق هذه المهمة وليس معرقلاً لها، وإذا كان هناك من لا يريد تحقيق هذه المهمة لسبب أو لآخر، فإن تحالف القوى الحية والنظيفة في المجتمع والدولة كفيل بإنجاز هذه المهمة. ■■

وزارة النقل.. فساد أم سوء تصرف؟؟

عودنا أرباب الحل والربط في وزارة النقل بمعظم مديرياتها وفروعها أن يحولوا كل ما من شأنه خدمة الناس والحفاظ على سلامتهم وتسيير أمورهم إلى نافذة واسعة لتنفيع فئة معينة من الانتهازيين والسماسرة والمتنفذين على حساب المصلحة العامة وخزينة الدولة ولقمة المواطنين وراحتهم..

نقول هذا بعد أن أصبح أحد المواضيع الساخنة الآن لدى كل من يعنيهم الأمر، الحيثيات الغريبة والمريبة لقرار تركيب الصندوق الأسود (التاكوغراف) الذي شمل الشاحنات والباصات والمركبات التي تزيد عن ١١ طنا .

بداية لابد من التعريف بـ(التاكوغراف)، فهو لمن لا يعرفه أو لم يسمع عنه، عبارة عن صندوق آلي يتم إيصاله بعلبة السرعة في المركبة عن طريق المحور المخصص لمعرفة عدد دورات المحرك، ومن ثم يتم تحويل ذلك إلى سرعة خطية بالكيلومتر على الساعة، بحيث إذا أراد أحد أن يتعرف على الخط البياني لكل مركبة للوقوف على سرعتها، وسيما بعد وقوع الحوادث المؤسفة، فيمكنه ذلك من خلال خط بياني يربط بين عدة بارامترات منها: السرعة والوزن الخ..

وقد تم مؤخرا اعتماد خمس نماذج لهذا (التاكوغراف) لتركيبها على الآليات والمركبات التي طالها القرار، جميعها تركية المصدر والصنع ويتراوح سعرها بين ٢٣ – ٢٦ ألف ل.س.

القرار من حيث المبدأ ضروري وهام، وهو ليس موضع نقاش، وبرأينا أن صدوره قد تأخر كثيراً دون أية مبررات، أما لماذا أحدث جدلاً وأصبح مثاراً للأسئلة الكثيرة، فذلك بسبب قصوره من جهة، والإجراءات التنفيذية المتخلفة والفجة التي اعتمدت في تطبيقه من جهة ثانية..

فالتعميم قضى بتركيب هذا الصندوق على الشاحنات فقط، ولم يلزم باقي المركبات الكبيرة به، ونقصد هنا على وجه التحديد الحافلات السياحية، فهل هذه الحافلات معفاة من الالتزام بحدود السرعة والأمان؟؟؟..

ثم لماذا مُنحت هبة بيعه وتسويقه لجهات محددة في القطاع الخاص، ولم تستفد منه إدارات ومؤسسات الدولة المختصة بشكل يدخل بعض الإيرادات للخزينة العامة؟؟ فبالحد الأدنى، لو قامت الجهات العامة ذات الصلة باستقدامه وتركيبه بنفسها لوفرت على الأخوة المواطنين الأرباح الهائلة وغير المنطقية للتجار، خصوصاً وأن السعر الحقيقي لهذا الجهاز – الصندوق، تتراوح بين ٢٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ ل.س في البلد المصدر، أي تركيا ..

والطامة الكبرى أن بعض مالكي السيارات الكبيرة ممن يسافرون إلى تركيا بحكم طبيعة عملهم، قاموا بشرائه من تلك السوق بما لا يتجاوز ٢٣٠٠ ل.س، وحضروا إلى مديرية النقل في حلب لتجديد شهادة الميكانيك، فرفضت المديرية الاعتراف بأهلية الصندوق وامتنعت عن تجديد شهادة الميكانيك، بحجة أنه ليس من الأنواع الخمسة التي حددتها الوزارة، داعية أولئك إلى شرائه من الجهات الخاصة المحلية التي حصلت على امتياز استيراده وبيعه؟؟؟

فهل يعقل ما يجري؟؟ إلى متى يبقى المتنفذون في الحكومة يصولون ويجولون بما يخدم مصالحهم ومصالح شركائهم في القطاع الخاص من تجار وسماسرة؟؟.. وإلى متى سيبقى حيتان المال يهرّبون الأموال من الخزينة العامة بأشكال متعددة، لتمتلئ جيوبهم من عرق المواطنين الكادحين الذين لا يألون جهدا ليلا نهارا لإيصال لقمة طيبة شريفة لعائلاتهم؟؟؟

■■

بصراحة

العمال.. وأهمية الدفاع عن مواقع العمل

جرى في مؤتمر نقابة الغزل والنسيج طرح سلسلة من التوصيفات لواقع حال قطاع النسيج ولدور العمال في هذا القطاع الذين حُمّلوا جزءاً من المسؤولية لما جرى لقطاع النسيج من تدهور وخراب واسع، كما عبرت عن ذلك معظم المداخلات النقابية، واصفة بالأرقام واقع الخطط الإنتاجية، والتسويقية، وتجديد الخطوط الإنتاجية والنقص باليد العاملة، وجملة الخسائر أيضاً التي تعرض لها قطاع الغزل والنسيج، مما استدعى من العمال المداخلين لطرح ضرورة التوصل إلى حل صحيح يخرج هذا القطاع من عنق الزجاجة التي حصرته داخلها عمليات الفساد والنهب الواسع الذي تعرض لها، سواء في الآلات التي استوردت من أجل تجديد الخطوط الإنتاجية والتي لا عمل لها كما قال نائب رئيس الاتحاد العام، والتي انحصر دور الإدارة التي أحضرت تلك الآلات بالعمولة التي أخذتها جراء هذه الصفقة أو تلك.

إن حدة الأزمة في هذا القطاع عكست نفسها في المداخلات التي ألقيت وفي الردود على تلك المداخلات، حيث انطلقت المداخلات في عرضها لواقع الشركات من الخسائر المتحققة فيها، حيث بلغت (٨.٧ مليار ل س) على شركات دمشق فقط. ليس هذا وحسب، بل يجري نقل المدير الذي سبب الخسارة إلى شركة أخرى يمارس دوره في تخسير الشركة الجديدة (الوعود الآن بمحاسبة الإدارات في نهاية الشهر الثالث على أساس الميزانية)، مما يؤدي إلى تراكم الخسارات وتحولها إلى خسارات حقيقية أولاً للاقتصاد الوطني، بحيث أصبحت تشكل عبئاً حقيقياً بسبب الأموال الضخمة التي تضخ بهذا القطاع دون أن يحقق عائدات تنعكس في مساهمته الجادة في الدخل الوطني، وثانياً خسارة حقيقية للطبقة العاملة، لأن ذلك يفقدها مكتسباتها وحقوقها مثل التعويضات المختلفة، الحوافز الإنتاجية - الطبابة...الخ، وذاك الشيء يكون مبرراً أيضاً للإدارات بالتخلص من التزاماتها تجاه العمال واتهامهم بأن لا عمل لهم سوى المطالبة بالرواتب، الحوافز، الإجازات الساعية...الخ كما عبر عن ذلك أحد القادة النقابيين متهماً العمال ومحملهم لجزء من المسؤولية عما يجري في مواقع العمل، ليس هذا وحسب بل إن وزير الصناعة قد اتهم العمال بالجهل بثقافة العمل عندما قال (للأسف لا توجد عند العمال ثقافة العمل)، وتابع قائلاً: (إن قسماً كبيراً من العمال ينظر إلى الوظيفة لتمضية عدد من الساعات) وطالب العامل أن يسأل نفسه في نهاية كل يوم عمل كما قال (على العامل أن يسأل نفسه ماذا قدم قيمة مضافة إلى نهاية اليوم).

ولكن ما هي الشاكلة التي يريدون العامل عليها؟؟ هل يريدونه كما يقول المثل الشعبي (قط من خشب يصطاد ولا يأكل)، يريدون من العامل أن يحقق فائض القيمة بجهده وعرقه والآخرون ينهبون هذا الجهد والعرق كيف لا ونسب الأجور من الدخل الوطني تشير إلى ١٢٪ ونسب الأرباح ٨٨٪، كيف ستقيم هذه المعادلة مع ارتفاع الأسعار وزيادة تكاليف المعيشة؟!

أليس المطلوب أن تشدد الحركة النقابية نضالها في مواجهة هذه الطروحات التي ستجني الطبقة العاملة السورية منها المزيد من المآسي وستكون فاتورتها كبيرة؟!

فإذا كان ما تحقق للعمال من حقوق شيئاً مهماً ولكن الأهم هو المحافظة على تلك الحقوق وتطويرها والدفاع عنها من خلال:

١ .تعزيز العلاقة الديمقراطية بين الحركة النقابية والعمال بما يعمق الثقة مرة أخرى بجدوى النضال النقابي وأهميته بالدفاع عن مواقع العمل والدفاع عن حقوق العمال.

٢ .أن نستخدم كل أشكال النضال المطلبي بما فيها حق الطبقة العاملة بالإضراب والاعتصام السلمي من أجل زيادة أجورها بزيادة حصتها من فائض القيمة الذي تحققه كما يريد السيد الوزير.

■ **عادل ياسين**

مؤتمر نقابة عمال الكهرباء بدمشق:

تدفئة الجيوب العمالية... توليد الطاقة الكهربائية

نوقشت في مؤتمر نقابة عمال الكهرباء العديد من القضايا التي تهم المنشآت (الكهربائية) والعاملين فيها، وعبر العمال عن هواجسهم تجاه هذا القطاع الحيوي الذي يعتبر من أهم القطاعات الخدمية في البلاد، وتقوم على عاتقه البنية الاقتصادية للبلاد الزراعية والصناعية حيث يعتبر مؤشر تطوره ونموه من أهم المؤشرات لمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

وقد جاء في تقرير مؤتمر النقابة وكذلك في مداخلة رئيسها مجموعة من النقاط الهامة والأسئلة المصيرية المتعلقة بواقع ومستقبل قطاع الكهرباء، حيث سأل رئيس النقابة:

«كيف يمكننا تحقيق توجه مناسب يحافظ على هذا القطاع فاعلاً وقادراً على مواجهة التوجه إلى التشاركية والاندماج وهذا يتجلى بأن يقوم كل منا بدوره لخفض التكاليف المنتج والوثوقية الجيدة للطاقة الموزعة وخفض نسب الفاقد والهدر في المواد والوقت وصقل المهارات للعاملين بالتدريب والتأهيل المتواصل لنواجه تحديات الاستثمارات ومنافستها على أسس موضوعية وعلمية.

لدينا كل الإمكانيات لتحقيق هذه الشروط بفضل وجود كوادر عمالية مؤهلة وإدارات تملك من الخبرات بما يؤهل هذا القطاع أن يبقى رائداً ومتقدماً.

ولابد من تسليط الضوء على واقع عمل المنظومة الكهربائية في القطر بشقيها التوليد والتوزيع حيث أصبح هناك عجز واضح في توليد الطاقة تعود أسبابه إلى تنامي الطلب على الطاقة سنوياً إذ وصلت نسبة تزايد الطلب بحدود ١٠٪ هذه النسبة إذا عكسناها إلى طاقة كهربائية مولدة فهذا يعني إضافة /١٠٠٠/ ميغا للمنظومة الكهربائية سنوياً لسد العجز نتيجة تنامي الطالب وهذا يعني أن يكون بخطة الحكومة سنوياً إنشاء محطة توليد تقدر كلفتها بحدود ٥٠٠ مليون يورو مضافاً إليها بناء محطات تحويل وشبكات نقل وشبكات متوسط ومنخفض إضافة إلى أعباء ثمن الوقود للتشغيل والتي بلغت قيمته السنوية بحدود ٢ مليار يورو.

هناك مشاريع جيدة قامت بها وزارة الكهرباء لتغطية العجز الحاصل في توليد الطاقة ومنها مشروع محطة الدير علي جنوب دمشق بطاقة توليدية ٧٥٠ ميغا واط منها ٥٠٠ ميغا غازي و٢٥٠ بخاري أضف إلى ذلك إبرام عقود توسيع لبعض المحطات مثل الناصرية وزيزون للتحويل من دارة بسيطة إلى دارة مركبة وإنشاء محطة توليد في محافظة دير الزور.

إن الأرقام والنسب التي ذكرناها تدلنا على أن نسبة تنامي الطلب على الطاقة مرتفعة جداً في سورية وهذا يعود لأسباب عدة منها:

-استهلاك المواطنين للطاقة بشكل يفوق حاجة الاستخدام الفعلي وهو ما يسمى بهدر الطاقة.

- أماكن السكن العشوائي وغير المنظم واستجرارها للطاقة بطرق غير نظامية، وهو ما يسمى بالفاقد التجاري.

- زيادة الاستثمارات والتطور الحاصل بنواحي الحياة.

- بعض الأزمات التي نمر بها نتيجة نقص وقود المازوت والغاز واعتماد الطاقة للتدفئة والاستعمالات المنزلية. يجب أن تتضامن كافة الجهود لترشيد الاستهلاك وإذا قام كل مواطن بترشيد استهلاكه وفق حاجته الفعلية هذا يغنينا عن إنشاء محطتي توليد أو أكثر.

كما أن خطة وزارة الكهرباء بالبحث عن البدائل في التوليد مثل التوليد بطاقة الرياح والطاقة الشمسية يجب أن تأخذ حيز التنفيذ لدعم الطاقة المولدة حرارياً واعتبارها طاقة مولدة نظيفة رخيصة التكاليف.

دعم مشروع الربط الكهربائي بتوسيع استطاعات الشبكات لما لهذا التبادل من ريعية اقتصادية لكافة دول الربط وفي النهاية تعودنا أن نغلب مصلحة العمل على العاملين ولكن لا بد من أن نأتي على بعض المطالب المحقة للعاملين في هذا القطاع ومنها:

- منح تعويض طبيعة العمل والاختصاص وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤ إذ لايعقل تقاضي عامل في هذا القطاع يتعرض لمخاطر الصعق والسقوط ومخاطر مهنية أخرى تعويض طبيعة أخطار لا تتجاوز نسبتها ١.٨٢٪.

- زيادة الرواتب والأجور بما يتناسب وارتفاع الأسعار.

- زيادة الاعتمادات المخصصة للمزايا العينية حيث تم تقليص الاعتماد بنسبة ٣٠٪ عليها ورافق هذا التقليص ارتفاع بأجور الأطباء والمشافي والإقامة والتحاليل والتصوير وجميع الخدمات الطبية.

- تشميل العاملين في الشركة العامة للاتصالات/ السورية للشبكات/ بأنظمة الحوافز كون هذه الشركة من الشركات الرابحة والمستقرة ورفدها بعناصر شابة ودعم إمكانياتها بالآليات اللازمة.

- تثبيت العمال المؤقتين».

وأكدت معظم المداخلات التي ألقيت في المؤتمر على ضرورة إعطاء العاملين تعويض الاختصاص وطبيعة العمل استناداً للقانون ٥٠ لعام ٢٠٠٤ وعدم الاجتهاد عليه أو إصدار تعليمات تنفيذية تحجب أو تقلل من النسب الواردة في القانون.

كما طالبت بعض اللجان النقابية بضرورة إيجاد بدائل استراتيجية لتوليد الطاقة الكهربائية (رياح - مد وجذر - طاقة شمسية)، وأبدت تخوفها وقلقها من الانعكاسات السلبية على ما تقوم به الحكومة من تطبيق لاقتصاد السوق الاجتماعي على العاملين، وكان الهم المشترك لكل مداخلات اللجان النقابية ضرورة تثبيت العاملين المؤقتين الذي ينعكس إيجاباً على استقرار اليد العاملة في هذا القطاع والقطاع العام عموماً، وركزت أيضاً على ضرورة تطبيق نظام الحوافز الإنتاجية وتوزيع الأرباح بشكل منصف للعاملين، واتخاذ الإجراءات العملية لوضع المرسوم التشريعي رقم /٨٤/ لعام ٢٠٠٥ موضع التنفيذ بما يخدم العمل والعمال.

- وأشارت بعض المداخلات إلى ضرورة منح العاملين في قطاع الكهرباء الوجبة الغذائية المضاعفة وخاصة للفنيين، كما طالب بعضها بضرورة الاستمرار بتقديم خدمة الطبابة للعاملين المتقاعدين.

■■

مؤتمرات نقابات عمال دير الزور..

هل القطاع العام بأيدي أمينة؟

تابعت «قاسيون» المؤتمرات النقابية لاتحاد عمال دير الزور التي بدأت الأحد ٢٠٠٧/٢/١١ بحضور علي مطر رئيس اتحاد عمال دير الزور ورؤساء الاتحادات المهنية للنقابات التي عقدت مؤتمراتها حتى الآن، ومدراء الدوائر المعنية، وممثل عن شعبة الحزب في المدينة وأعضاء مكاتب النقابات الأخرى.

التقارير السياسية تناولت الموقف الوطني في مواجهة المخططات الأمريكية الصهيونية، والحصار على الوطن، وتناولت أيضاً أهمية الوحدة الوطنية.

وكانت هناك «مطالب مشتركة» بين النقابات وهي:

١ - منح طبيعة العمل لمن يستحقها.. ولم يحصل عليها.

٢ - تثبيت العمال المؤقتين من موسمين.. وذوي عقود مضى على بعضها سنوات.

٣ - مشاكل اللباس والعقود الموقعة مع شركات القطاع العام أو الخاص فيما يتعلق بنوعيتها وجودتها ومناسبتها حيث تخلو من المواصفات الجيدة، وتشميل من لم يمنح باللباس، أو منح الإيصال دون تخصيص للاستفادة منه بأشياء نافعة.

٤ - الوجبة الغذائية الوقائية وزيادة قيمتها بسبب ارتفاع الأسعار.

المناقشات والمداخلات الخاصة بكل نقابة:

- نقابة عمال الطباعة والإعلام:

- تحدث النقابيون عن الغلاء الفاحش وغياب الرقابة التموينية وانعكاس ذلك على المجتمع وطالبوا بزيادة الرواتب، وزيادة المواد المدعومة كمية وعدداً، وزيادة تمثيل المرأة العاملة وتحسين ظروف عملها بتوفير الحضانات، والاهتمام بالآثار وحمايتها، كما طالبوا بشدة بعطلة يوم السبت أو تعويضهم عنه..

نقابة عمل الكهرباء:

حدث نقاش حاد في المؤتمر بين مدير الكهرباء المهندس خالد العساف والنقابي عبد الحليم (شيوعي) عندما حمل النقابي المدير مسؤولية رفع الفواتير الكهربائية وأكد وجود وثائق بإعادة دفاتر الفواتير لرفع الاستهلاك والأسعار، وهدده المدير بالإحالة للتحقيق، فأجابه عبد الحكيم: إن من حق المواطنين رفع دعوى عليك ووضعك في السجن بسبب تعطل الأجهزة الكهربائية نتيجة الخلل بالتيار الكهربائي، والفواتير الكهربائية التي تحمل استهلاك آخرين لا يدفعون!

طالب العمال باللباس الشتوي، وفتح التعيين على أساس الابتدائية، وإعفاء الراتب من ضريبة الدخل كما يعفى التجار، وعطلة يوم السبت.

النقابي عبد الحليم الحلو (شيوعي) كهرباء بالبوكمال قدم طروحات جدية وكثيرة، وقمع السرقات بطريقة لا تخلق حالة تشنج مع المواطن، وتوزيع مستويات الطاقة بالتساوي بين المراكز والأطراف، والفحص الدوري الطبي للعامل بسبب المخاطر.

نقابة عمال التمريض والقبالة والصحة

طالب العمال بمايلي:

١ - فتح شعبة قلبية وشعبة للحروق في مشفى البوكمال ودعمها بالتجهيزات الطبية الحديثة والأطباء المختصين، كما طالبوا باستبعاد المحرقة خارج البوكمال لما تسببه من تلوث.

-٢ تنسيب جميع العمال في القطاعين العام والخاص إلى التنظيم النقابي.

-٣ انتقاد بعض أعضاء اللجان النقابية الذين يحاولون كسب ود الإدارة على حساب حقوق العمال.

-٤ تعويض إصابة عمل لمن يعملون في قسم الكبد لتعرضهم للإصابة.

٥ - صرف تعويضات لجولات اللقاح.

-٦ صناديق الطوارئ وبقاؤها لمدة طويلة تفسد الأدوية.. والأفضل استثمارها واستبدالها قبل انتهاء صلاحيتها للتخفيف من الهدر، وتوفير المعالجة السنية.

(اعترض مدير الصحة قائلاً: هذا الكلام غير مسؤول) فأكد النقابي: «كلامي مسؤول وموثق وما يهمني هو المصلحة العامة»..

-٦ توفير النظام الداخلي للمشافي لأن العقوبات الظالمة تفرض باسم المصلحة العامة..

٢ - تأمين أدوية لمشفى الباسل وخاصة القلبية ومضادات الحساسية.

٣ - توفير الدواء كاملاً للعامل حسب الدستور.

وجاءت إجابات مدير الصحة منفعلة حيث قال: استجبنا لكثير من الطلبات.. وما نقدر عليه أمناه ونحاول تأمين ما يلزم، ونقص الأدوية في المراكز والمشافي غير دقيق لأننا زدناه ٥٠٪ عن السابق وبعض المراكز لم تستهلك ما لديها وتلفت، لذا يجب الطلب حسب الحاجة والسنة الماضية وفرنا ٤٠ مليون من الأدوية و٥٠٪ من دواء السنة الماضية لم يستهلك، وحصل اختناق بنقص الأنسولين وسببه «فارمكس» والمستودعات مليئة.

المحارق مطلب حق وبادرت شركة (شل) للتبرع، لكن بسبب مقالة أحد الصحفيين في الثورة أنها تسبب التلوث، تراجعت!.

ثم هدد قائلاً: «بعض العمال لو يصح لك ضربه بسكين اضربه؟!»

نقابة عمال التنمية الزراعية:

كانت هناك طروحات مشتركة حول طبيعة العمل والطبابة واللباس والآليات، وإعادة الترفيع للعمال المثبتين والمعالجة السنية، وتثبيت العاملين والسكن العمالي.

وطالبت المداخلات بمعالجة عدم صرف الجولات الزراعية وتعويضات عن العمل يومي الجمعة والسبت وتأمين علف للثروة الحيوانية والتوزيع العادل له بدل التوزيع المزاجي، وإيجاد مداجن حكومية أسوة ببقية المحافظات، وإحصاء الثروة الحيوانية وحاجتها من الأعلاف، وإنشاء ضابطة سمكية لمنع الصيد العشوائي والمحافظة على الثروة السمكية.

وفي ردوده على المداخلات أيد مدير الزراعة كثيراً من المطالب وأجاب عن بعضها.. وكذلك فعل مدير الصالح العقارية الذي أقر بأغلب المطالب واعتبرها مركزية وأساسية

إبراهيم عبيد رئيس الاتحاد المهني للغذائية والسياحة، بين أن العمال المؤقتين عددهم ٤٢٠٠٠ ألف عامل وطالب بتثبيتهم بمقتضى القانون.

حسين الأحمد عضو المكتب التنفيذي المركزي: أكد أن الاتحاد لم يرفض قانون التقاعد المبكر وإنما اعترض على نقاط فيه تستهدف إفراغ القطاع العام من الكوادر، مركزاً على أنه لا يخلق فرص عمل جديدة وسيزداد عدد العاطلين عن العمل، ومؤسسة التأمينات ستكون غير قادرة على الإيفاء بما هو منوط بها من تعويضات..

نقابة عمال المواد الغذائية:

هي من أنشط النقابات باعتراف رئيس اتحاد دير الزور وأعضاء المكتب التنفيذي، وجاءت المداخلات لتؤكد ذلك وتكرر أغلب المطالب العامة والمركزية من لباس وطبابة وطبيعة عمل وتحديث آليات الدوائر وتثبيت العاملين.. وكانت هناك مطالب واضحة محددة بينت ما يلي:

- العمال لم يحصلوا على الترفيع بعد التثبيت السابق فرفعوا دعوى قضائية وطالبوا الاتحاد برفع دعوى أيضاً.

- مدير المؤسسة السابق كان يقف ضد كل مصلحة للعامل.

النقابي حسان ميزر (شيوعي) مخبز البوكمال:

- نطالب بإيجاد قانون يسمح للطبقة العاملة استخدام الإضراب والاعتصام كسلاح ضد الهجمة (الاستثمارية)، فأجابه رئيس الاتحاد المهني مباشرة: الإضراب والاعتصام شكل من أشكال الفوضى!!، وكذلك رئيس المكتب الفرعي لحزب البعث الذي أكد أن الحزب يقود الدولة والمجتمع والنقابات تمثل الحزب والجبهة.

❖ رئيس مكتب النقابة سأل: لماذا يرمي الجهاز الإداري غضبه على العمال؟

❖ حسين الأحمد: عضو المكتب التنفيذي المركزي قال:

- أهم (هم) لنا القطاع العام، وسندافع عنه بكل ما أوتينا من قوة وبذلك نحن ندافع عن وجودنا وأنفسنا.. وأسرنا وأطفالنا.

- رغم كثير من الأصوات الصادرة هنا وهناك قال لنا الرئيس (لا مساس بالقطاع العام مهما كانت الظروف وسيبقى قطاعنا رائداً وستقدم له الدعم (فهل القطاع العام بأيدي أمينة)؟

- واجبنا زيادة الإنتاج في القطاع العام.. نحن شركاء فيه شاء من شاء وأبى من أبى ونريد تطويره.

- لا يوجد مشكلة بيننا وبين الإدارات ونقدم للمدير المساعدة مع الحفاظ على حقوق عمالنا.

كما تحدث عن الضمان الصحي وتهرب الحكومة منه، وخطر قانون التقاعد المبكر على القطاع العام وزيادته للبطالة وسيحدث انهيارات في (القطاع الصحي والتعليمي).

- تشكيل لجنة في كل محافظة لتحديد الأعمال الشاقة والخطرة..

- الرئيس قال: لن أوقع على قانون لا يوقع عليه الاتحاد؟!

■ **دير الزور - مراسل قاسيون**

مؤتمر نقابة عمال الغزل والنسيج بدمشق:

ماذا عن الاستقرار الوظيفي والوضع الاقتصادي؟

تعتبر صناعة النسيج من أهم الصناعات السورية وأكثرها تدهوراً من حيث تراكم المخازين، والتي تعمل الإدارات على زيادتها بالرغم من علمها بنوعية المنتج، وعدم القدرة على تسويقه لا داخلياً ولا خارجياً، ومع ذلك يجري الإصرار على إنتاج الأقمشة النمطية كأكياس الطحين، وأقمشة العسكر، وغيره بآلات متطورة، قادرة على إنتاج أقمشة تلبي حاجة ورغبة الأسواق الداخلية والخارجية أيضاً، وقد جددت الخطوط الإنتاجية في الكثير من الشركات والمفروض أن تنتج ما هو مسوق ويخرج هذه الشركات من الخسارة المتكررة إلى الربح الذي سيعكس نفسه على الاقتصاد الوطني ككل وعلى مكاسب العمال وحقوقهم بزيادة أجورهم، وحوافزهم الإنتاجية وتحسين مستوى الطبابة وشمولها لأعداد إضافية، وامتصاص البطالة...الخ.

ولكن السؤال الأهم هل قضية القطاع العام الصناعي وخاصة النسيج هي بالآلات وتجديدها فقط؟! نحن نعتقد أن المسألة أكبر من ذلك، وهي: هل القطاع العام الصناعي مايزال يشكل القاعدة الأساسية للاقتصاد السوري من وجهة نظر القيمين عليه الآن؟! وبالتالي لا بد من إيجاد الحلول على أساس ذاك الدور المنوط بهذا القطاع ليساهم في التنمية الضرورية.

إن واقع الحال يقول: مازال واقع هذا القطاع على ما هو عليه على الرغم من كل الحلول والإجراءات التي اتخذت إلى الآن والتي سيجري محاسبة المدراء على أساس نتائج الميزانيات المقدمة إن كانت رابحة أم خاسرة.

إن ما جرى طرحه في مؤتمر نقابة عمال النسيج من مداخلات عكست إلى حد بعيد واقع الصناعات النسيجية في معظم الشركات، وواقع العمال وحقوقهم ومكاسبهم التي تتعرض الآن لعملية قضم الواحدة تلو الأخرى، وتتكرر المطالب في كل مؤتمر ومع كل اجتماع نقابي رغم دفاع الحركة النقابية عن مجمل المكاسب التي تحققت للطبقة العاملة والتي طبعت بكراس وزعه الاتحاد العام. وباعتبار أن ما جرى شطبه من الفاتورة النقابية كبير، فالسؤال الذي يفرض نفسه من خلال ذلك هو: مدى انعكاس ما تحقق في تحسين المستوى المعيشي للطبقة العاملة السورية؟! وأثر ذلك في تلبية حاجات العمال الأساسية، وهذا ما ليس ظاهراً عند العمال وإلا لما طرح النقابيون في كل المداخلات دون استثناء مطلباً أساسياً، وهو زيادة الأجور التي تآكلت بفعل الزيادة المستمرة للأسعار.

حضر مؤتمر نقابة عمال النسيج نائب رئيس الاتحاد العام، ووزير الصناعة، مدير عام مؤسسة الصناعات النسيجية، ورئيس اتحاد عمال دمشق، وأمين الشؤون الاقتصادية في اتحاد عمال دمشق عرفان كلسلي.

رئيس مكتب نقابة عمال الغزل والنسيج:

أشار في مداخلته إلى معاناة عمال القطاع الخاص رغم كل التسهيلات والإعفاءات التي قدمتها الحكومة لأصحاب العمل، هذا بالإضافة إلى عدم الاستقرار الوظيفي بسبب الوضع الاقتصادي العام. وتابع قائلاً لقد حققنا بعض النجاحات وأخفقنا في بعضها بسبب ضعف الرادع المادي، وتلاعب أصحاب العمل في تفسيرات مواد القانون، وضعف أسلوب آلية عمل مديريات العمل والتأمينات الاجتماعية.

وأضاف أيضاً حول الظروف الصعبة اجتماعياً واقتصادياً وفي ظل موجة عامة للارتفاع الجامح للأسعار والذي أحدث فجوة كبيرة مع الأجور رغم الزيادات المتلاحقة عليها جعلتها لا تكاد تسد رمق عشرة أيام للعاملين.

والمطلوب سياسة مراقبة للسوق لمنع الاحتكار وتوفير الكميات الكافية لفرض التوازن السعري مترافقة مع سياسة أجرية تهدف إلى ردم الفجوة بين الأسعار وبين الأجور. وفي الجانب الانتاجي أشارت المداخلة إلى واقع شركات دمشق العام ٢٠٠٦.

- نسبة التنفيذ للطاقات الانتاجية تتراوح بين ٦٠ ـ ٦٥٪.
- نسبة التنفيذ بالقيمة ٦٢٪ ونسبة تنفيذ المبيعات ٥٢٪.
- بلغت قيمة المخازين موقوفاً بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٣١ (٣.٥٨٧) مليون ل.س.

وحول ما يطرح من فائض عمالة في شركات القطاع العام أكدت المداخلة أن جميع شركات النسيج في دمشق تعاني من نقص في اليد العاملة (١٤٧٢) عاملاً منهم (١١٢٤) عامل إنتاج.

●●

■ الارتفاع الكبير للأسعار أحدث فجوة كبيرة مع الأجور!

■ لماذا عدم الاكتراث بموضوع إيفاد عناصر لدراسة الأسواق الخارجية؟

■ لماذا يجري حرمان العمال من الحوافز الإنتاجية؟

«دردرة» الاقتصاد والوصفات الليبرالية

نقابة عمال المغازل:

اللجنة النقابية في شركات المغازل أشارت إلى أهم الصعوبات التي تعانيها الشركة:

١ ـ ضعف السيولة بسبب عدم قيام كافة الجهات المدينة بتسديد التزاماتها.

٢ ـ وقف تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق صندوق الدين العام أدى إلى نقص السيولة.

٣ ـ قيمة المخازين المرتفعة حيث بلغت نهاية عام ٢٠٠٦ (٥٨٤.٦٩٧) مليون ل.س بزيادة قدرها (٤١.١٥٨) مليون ل.س عن بداية العام ٢٠٠٦.

٤ ـ النقص في اليد العاملة وخاصة على خطوط الإنتاج.

٥ ـ قدم آلات الغزل النهائي.

رئيس اللجنة النقابية في شركة سيف إخوان (٤٠٠) للألبسة الجاهزة:

قدم اقتراحاً حول تعديل في المبالغ الممنوحة للعمال من صندوق التكافل الاجتماعي على الشكل التالي:

١ ـ الوفاة: رفع المبلغ إلى (٣٠٠٠٠٠ ل.س).

٢ ـ تعويض نهاية الخدمة (٥٠٠٠٠ ل.س)

٣ ـ ترك الخدمة /إعانة/ (٣٠٠٠ ل.س) عن كل سنة انتساب.

٤ ـ مساعدات اجتماعية طارئة (٧٥٠٠٠ ل.س) بدلاً من (٥٠٠٠٠ ل.س).

النقابي العتيق بديع الطيان رئيس اللجنة النقابية لمتفرقات الحريقة:

كانت مداخلته تحمل في طياتها تاريخاً مليئاً بالنضال اجتازته الطبقة العاملة السورية وتجارب نضالية هامة أشار إليها النقابي المخضرم بديع الطيان في معرض تذكير أجيال النقابيين الحضور بذاك التاريخ المجيد للطبقة العاملة الذي صنعته بعرقها ودمها وكأن لسان حال هذا النقابي يريد أن يقول للحضور (من أجل الحفاظ على حقوقنا والدفاع عنها لا بد أن يعود العمال إلى تقاليد هذه الطبقة في انتزاع حقوقها ومطالبها التي كانت تتقدم بها) كما ذكر النقابي العتيق:

١ ـ من أجل ٨ ساعات عمل.

٢ ـ إعادة القرار بالحد الأدنى للأجور لعمال النسيج.

٣ ـ زيادة الأجور ١٠٠٪.

حيث كانت تستخدم سلاحها الأخطر من أجل ذلك وهو حق الإضراب للعمال، فقد ذكر واحدة من التجارب التي قام بها العمال وهذه التجربة لا تخلو من الطرفة أيضاً وسنرويها كما هي قال.. كنا نتبع لوزارة الاقتصاد الوطني، ومديرية غايتها تنظيم شؤون العمل والعمال ويرأس هذه الوزارة شقيق أحد أصحاب العمل الذي استغل بدوره منصبه لضرب حقوق عمالنا، ونسف قرار الحد الأدنى وتعرفة الأجور لعمال النسيج الآلي الحديث واتهام حركتنا النقابية بأنها حركة شيوعية هدفها تخريب الاقتصاد الوطني. وبينما كانت المسيرة تسير بساحة المرجة، حيث كانت بلدية دمشق بساحة المرجة فوجئنا بان كتيبة من رجال الشرطة المدنية يطوقون المسيرة ويعتقلونا إلى البلدية. وسألنا رئيس البلدية من أنتم وماذا تريدون أيها الشيوعيون، أترغبون بضرب الاقتصاد الوطني والإساءة للحكومة، حيث بادر أحد رفاقنا رحمه الله قائلاً سيدي ـ هل لي أن أسأل جنابكم لماذا اعتقلتونا ـ فأجابه رئيس البلدية أنكم شيوعيون وتعملون لضرب الاقتصاد الوطني وهنا سأل العامل رئيس البلدية ـ سيدي متى كانت الدولة تتدخل بالأديان، و ما الفرق إن كنت سنياً أو شيعياً ت ألسنا مواطنين في هذا البلد، وحقوقنا واحدة، حينها التفت رئيس البلدية إلى أصحاب العمل ـ وقال لهم ـ الله يخرب بيتكم ولعنة الله عليكم ـ هالجماعة يجهلون ما معنى الفرق بين الشيعي والشيوعي، إنكم بهذا تحاولون ابتزازهم وإخضاعهم لرغباتكم الدنيئة.

وتابع أن القطاع الخاص كان يحوي /١٤/ لجنة نقابية تشمل حوالي /٨٠/ عضواً تقريباً إلاّ أنه لم يبق لنا الآن من يمثل القطاع الخاص سوى عضو واحد (لماذا يا رفاق)، حتى صحيفة العمال الناطقة بلسان الاتحاد العام لم يعد لها ذكر سوى ما ندر، ألسنا رفاق طريق، ناضلنا معاً في الماضي والحاضر أهذا ما عملنا من أجله.

المداخلة مليئة بالهموم والشجون التي يعاني منها عمال القطاع الخاص سنقوم بنشرها لاحقاً.

اللجنة النقابية في شركة الشرق للألبسة الداخلية:

أكدت اللجنة النقابية في المداخلة أن الشركة لم تكن خاسرة بل مخسرة للأسباب التالية:

- الخلل الإداري.
- الإهمال في الموضوع التسويقي وعرض المنتجات وعدم البحث عن أصناف ترضي المستهلك.
- عدم تأمين طلبات تشغيل بسبب المخزون الموجود.
- عدم الاكتراث بموضوع إيفاد عناصر تسويقية لدراسة الأسواق الخارجية.
- التكلفة العالية.

النقابي شبلي أبو مغضب:

قال: إن مهمة الصمود الوطني هي واجب ممكن التحقيق، فكل الأحداث الكبرى التي شهدها العالم مؤخراً تدل بوضوح أن قطب الشعوب يزداد قوة يوماً بعد يوم وملامح النهوض الثوري تتقدم وتحرز الانتصارات في المقابل تزداد الإمبريالية الأمريكية وحشية وشراسة في مواجهة قطب التحرر والتقدم.

إن الوضع الصعب الذي تمر به بلدنا يتطلب تلبية مطالب الجماهير الشعبية ووقف التدهور في وضعه المعيشي الآلي من الارتفاع الحاد في الأسعار الناتج عن السياسة الليبرالية الاقتصادية.

وتابع إن المرحلة تتطلب تعبئة الجهود والنضال الدؤوب ضد دردرة الاقتصاد والوصفات الليبرالية بشكل إعادة الهيكلة والاستثمار ونظام Bot.

وأضاف لقد آن الأوان لوضع حد للمحاولات اليائسة للبعض للانقضاض على مكاسب العمال ونعتز بحق العمال الذي لا لبس فيه واتخاذ كافة الأشكال والإجراءات بما فيها الإضراب.

اللجنة النقابية في شركة الألبسة الجاهزة:

قدمت في المؤتمر مداخلتان للجنة النقابية واحدة طرحت مشاكل إنتاجية ومطالب عمالية والأخرى كانت مدافعة عن الإدارة وخطتها الإنتاجية ومبررات الإدارة برفضها لعطلة يوم السبت.

المداخلة الأولى ألقاها النقابي حسين حشفه، حيث تساءل: لماذا حرم عمالنا عدة أشهر في العام ٢٠٠٦ من الحوافز الإنتاجية رغم أن العمال يداومون يوم السبت والإدارة تقول إن عطلة يوم السبت تشكل خسارة للشركة ولا تحقق الخطة الإنتاجية لذلك نطالب اللجنة النقابية بـ:

١ ـ أن تتحمل الإدارة مسؤوليتها تجاه تنفيذ الخطط الإنتاجية والتسويقية.

٢ ـ تبرر إدارة الشركة أن عطلة يوم السبت تشكل خسارة وفاقد من الخطة لذلك نطالب إدارة الشركة بفاقد الخط الذي بلغ ٤٧٪ من عام ٢٠٠٦ أو بصرف تعويض للعاملين عن يوم السبت وفقاً لكتاب وزارة المالية رقم ٩/١٢٠٤٧ وذلك للمساواة بين جميع العاملين في الدولة.

٣ ـ تطالب إدارة الشركة باستمرار الأقمشة من شركة الصناعات الحديثة تحقيقاً للعدالة التي تطالب بها إدارتنا على استجرار من القطاع العام للألبسة العمالية حصراً من وسيم بدلاً من استجرار الأقمشة حصراً من التاجر طلال شبلي.

٤ ـ تشغيل المنظومة الحديثة التي استوردتها الشركة التي كلفتها أكثر من ١٦ مليون على مدار الشهر وليس أثناء استقبال الوفود في الشركة.

●●

العمال يتحملون مسؤولية انخفاض الإنتاجية؟؟

نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال:

استعرض نائب رئيس الاتحاد من خلال رده على مداخلات النقابين موضحاً العديد من النقاط التي تتعلق بواقع الغزل والنسيج، من حيث الإنتاج، التسويق تجديد الآلات، الفساد، دور ممثل العمال في اللجان الإدارية...

حيث قال: لن نتحدث عن أهمية الغزل والنسيج، بل سنقول إنه بديل عن صناعة النفط وتابع: إننا نفاجأ بالخسارات الكبيرة التي يرتبها على الدولة بالرغم من كل العناصر المتوفرة لديه، وبقي أن تتوفر النوايا الصادقة من أجل الربح، جميعنا مع القطاع العام ونحن مدافعون عنه، ويجب أن نكون جريئين بمواجهة الواقع والعمل حتى تتجاوز هذا الواقع وتحدد المسؤولية، كنا نقوم بزيارات للشركات وقد لاحظنا أن الإمكانية متوفرة للنجاح، ولكن أسباب الخسارة هي الإدارة وجهازها الإداري بما فيها العمال.

نحن نتحمل جزءاً من المسؤولية كنقابات، والسبب الأساسي في الخسارات هو الإدارات التي مارست أوجهاً كثيرة من الفساد ولم يتم محاسبتها، نحن كعمال نتحمل جزءاً من المسؤولية لأننا شركاء في اللجنة الإدارية، ويجب على كل جهة أن تتحمل مسؤوليتها تماماً (النقابة ـ الحزب ـ اللجنة الإدارية).

أكد نائب رئيس الاتحاد أنه ستتم محاسبة الإدارات القائمة من خلال الميزانيات.. هناك ديون على شركات دمشق بلغت (٨.٧ مليار ل.س)، ومخازين (٣ مليار ل.س).

أشار أيضاً إلى أن العمال أحد الحوامل الاجتماعية لهذا النظام، ولا بد أن يدافعوا عنه بقوة أكبر عند العمل على خطوط الإنتاج، جميعنا مقصرون بموقع العمل.. نريد الراتب، الحوافز، الإجازة الساعية...الخ.

وأكد أن الرئيس أعطى توجيهات، وقال نريد القطاع العام أن يكون رابحاً، حتى الآن هذا القطاع يتعرض لهجوم محموم. يقوم القطاع العام الصناعي بصورة سوداوية حتى يكون هناك مبرر لتصفيته أمام المسؤولين.

وقال متابعاً: نحن لسنا ضد محاسبة أي عمل يشكل أي خلل، القانون الجديد يسمح بنقل العامل إلى جهة أخرى، لقد حصرنا عملنا في تحقيق المكاسب، نحن نحمل القيادات النقابية جزءاً من المسؤولية لأن كل الفساد كان يمارس تحت أعين النقابيين.

وزير الصناعة:

أيضاً كان لوزير الصناعة نصيب في توضيح العديد من التساؤلات التي طرحها النقابيون حول واقع صناعة النسيج وخسارات الشركات، ووضع الإدارات، حيث قال: إن المؤسسة النسيجية هي أكبر مؤسسة تتبع القطاع العام الصناعي وتعتمد على القطن المنتج محلياً.

عدد الوزير الإجراءات التي اتخذتها وزارته لإصلاح واقع الشركات:

١ ـ رفع سعر كيس الطحين من (٢٤ ـ ٣٥ ل.س).

٢ ـ اتخذت موافقة اللجنة الاقتصادية وموافقة رئيس مجلس الوزراء على بيع المخازين وبعد الحصول على الموافقة لم يتم تصريف المخازين.

٤ ـ وجه الوزير بضرورة إحداث مكاتب تسويق المنتجات وعمل دورات تسويق.

٥ ـ تم إجراء خمس دورات بالتعاون مع الاتحاد الأوربي من أجل التأهيل والتدريب.

أما بموضوع العمال فقد قال الوزير:

حتى تكتمل الصورة تحتاج إلى دعم من الطبقة العاملة، ولكن للأسف لا توجد عند العمال ثقافة عمل:

- قسم كبير من العمال ينظر إلى الوظيفة لتمضية عدد من الساعات.
- على العامل أن يسأل نفسه ماذا قدم قيمة مضافة في نهاية اليوم.
- ما تراه الآن مطالبات... مطالبات تنتج إنتاج غير مسوق وغير مباع ويعطي حوافز للعمال على هذا الإنتاج.
- لذا الحوافز الإنتاجية لن تعطى إلاّ على الإنتاج المباع والمسوق.
- ويمكن إيقاف خط إنتاج بالكامل إذا لم ينتج ما هو مسوق.

وأخيراً حدد الوزير نهاية الشهر الثالث (لـ٢٠٠٧) لمحاسبة إدارات الشركات على نتائج عمل هذه الشركات.

مدير عام مؤسسة الصناعات النسيجية:

قال: إن إنتاجية العامل السوري ١٨ دقيقة في الساعة، وقال عندما نحاسب نحاسب مجلس اقتصاد السوق وننسى الاجتماعي.

ومن الناحية المالية قال مدير عام المؤسسة: إن مجموع الزيادات والمنح بلغت (٦٠٠ مليون ل.س) وحجم عمل المؤسسة سنوياً ٢٢ مليار ل.س، وحجم العمل الشهري (١٨٠٠ مليون ل.س) وتابع إذا تتوقف عملية التسويق أسبوعاً واحد نصاب بـ١/٢ مليون بالمخزون.

العمال الموجودين باللجنة الإدارية يتحملون مسؤولية انخفاض الإنتاجية مع اللجنة الإدارية.

■ متابعة قاسيون

دار الأسد للثقافة والفنون تغرق بصراعات غير مفهومة..

ماذا تبقى من المشروع الثقافي التحرري الوطني ؟؟

لم تبصر دار الأوبرا.. أو «دار الأسد للثقافة والفنون».. النور، إلا بعد أن أصيبت ثقافتنا الوطنية بما يشبه العمى.. أحداث جسام طالت بتأثيراتها كل شيء بما في ذلك المشروع الثقافي التحرري فدفعته بعيداً عن غاياته.. ومشروع (الأوبرا) يتخبط في الظلام.. كثيرون من منتظري الحلم ماتوا أو تقاعدوا وهم يتلهفون لرؤية هذا الصرح شامخاً على كتف بردى.. جف النهر، وغرق المخطط الأصلي والمشرفون على تنفيذه والعاملون تحت أمرتهم من عمال وفنيين ومهندسين في حفرة عميقة قابعة على ضفة ساحة الأمويين مليئة بالوحل والأوساخ سنوات طويلة.. التطور السلحفاتي للمشروع المتعثر، أصاب الناس باليأس، وترك بصمات مؤلمة على أقدم عواصم الأرض.. دفعت.. وستدفع ثمنه غالياً في بنيتها الجيولوجية وفي ثروتها المائية الآخذة بالنضوب والتلاشي..

اليوم، وبعد إتمام الإنجاز قد يختلف أصحاب المذاهب الفنية على الرونق الجمالي الخارجي والداخلي لهذا الصرح، هندسةً، وذوقاً، ومشهداً، ولكن بالتأكيد، لم ولن يختلف اثنان أنه ما يزال قزماً من حيث المهام الثقافية الوطنية التي أخذها على عاتقه حتى الآن، ومن حيث رصانة إدارته وخطط عملها وأساليب تعاطيها مع الفعاليات الفنية والثقافية التي من المفترض أن تكون من صلب اهتمامها ورائدة في متابعتها والمساهمة في إعادة إنتاجها وتقديمها ..

هذا الصرح الحضاري الكبير الذي كان يفترض أن يكون مفخرة دمشق والشرق بأسره، أصبح ومنذ أن تم قص الشريط الحريري له يوم افتتاحه، مرتعاً للتخلف الإداري المزمن المبتلية به مؤسساتنا، وأحد أهم مراكز ومناهل المعارك الثانوية والثنائيات الوهمية الغارق بها «المثقف» السوري الذي لم يدخل في معركة حقيقية واحدة منذ عشرات السنين..

كانت وما تزال.. الإدارة!

إذاً، افتتحت الدار أخيراً بعد لأي وقنوط، وعُين د. نبيل اللو مديرا لها و(عليها)، وجرت مسابقة رسمية لتوظيف الكوادر من كافة الاختصاصات والمؤهلات العلمية، ومن مختلف الفئات، واكتظت ساحة الأمويين بآلاف المتقدمين، لأن الفوز بوظيفة في هذا الصرح هو مكسب كبير ولا شك، فصاحب الحظ السعيد سيكون في قلب الحدث الفني والثقافي، وسيكون بإمكانه متابعة ورصد كل الفعاليات الحضارية التي أنتجتها البشرية على مدى العصور.. وهنا تبخر الحلم الوردي والهالة السحرية للدار، وحل مكان كليهما الواقع المزري الذي يرخي بظلاله على كل المؤسسات الحكومية، واقع فيه من البيروقراطية وانعدام الكفاءة والفشل الإداري وسوء استخدام السلطة والكيدية والمحسوبية ما فيه، وراحت الدار تتخبط في مشاكلها الداخلية ومشاكلها مع الآخرين، والضحية الاعتيادية في كل ذلك، وكما يعلم الجميع هي المؤسسة نفسها بكياناتها وأهدافها وخططها، والعاملون فيها، وخاصة الأكفاء منهم الذين غالباً ما يراهنون على كفاءتهم ونزاهتهم، ولا يتوددون لأحد من أصحاب الحل والربط طمعاً في رضاه واتقاء لبلواه..

المهندسون.. ضحايا البدايات: كان من أوائل دافعي ثمن التسلط الإداري لمدير الدار د. اللو المهندسون والفنيون، وهؤلاء أمضى البعض منهم سنوات طويلة يعمل بكد ومثابرة بالإشراف على التنفيذ المتعثر المصطدم بالفساد ومعاندة الطبيعة، ومنهم من وصل الليل بالنهار في ثلاثة الأشهر الأخيرة التي سبقت التدشين، ليأتي حفل الافتتاح بهيجاً ومميزاً وعلى حجم الصرح والمناسبة..

٢٨ مهندساً وفنياً من اختصاصات مختلفة: مهندسون مدنيون، مهندسو كهرباء، صوت، كومبيوتر، معلوماتية، ديكور، وزراعة، جعلوا دمشق تتألق ضياء وبهاء في أمسية لا تنسى، ليتحولوا فجأة وبعد كل ما بذلوه إلى ضحية مع اتباع المدير العتيد سياسة (الخيار والفقوس) في التعاطي معهم والتي بدأت بتباينات غير منطقية في تقدير وصرف المكافآت المالية لهم ومحاولة زرع الشقاق بينهم، موصولة بمضايقات غير منتهية في العمل لأسباب واهية، وتهديد باتهامات باطلة، وتُوج كل ذلك بضغوطات شديدة عليهم، ليقدموا طلبات نقل إلى أماكن أخرى.. وهكذا راحت تتوالى طلبات النقل للعودة إلى المكتب الفني الهندسي التابع لوزارة الثقافة حفظاً لماء الوجه وخشية من تلفيق التهم، وكانت النتيجة أن خسرت الدارا أكثر من ٢٨ مهندساً.. والحبل على الجرار...

واليوم وبعد عام ونصف من خلو الدار من معظم المهندسين، تقوم الإدارة عند الاضطرار، وهو اضطرار دائم، بطلب مهندسين لتسيير بعض الشؤون الأساسية التي تحتاجها الدار، ولكن سياستها في الاستغناء عن ملاكها الذي أصبح لديه خبرة جيدة، وتحديداً المهندسين، ماتزال على أشدها.. ولا يتوانى د. اللو عن الموافقة على أي طلب نقل جديد، لأنه ببساطة هو من يدفع ما تبقى من هؤلاء بهذا الاتجاه!!

كيل بمكيالين.. تخبط إداري فصل مفاجئ

لا أحد يعلم على وجه الدقة أسباب التمييز المتعمد بين المديريات العاملة في دار الأسد للثقافة، وعلى سبيل المثال: المديرية التقنية والعلاقات العامة كانت وماتزال تنال الحصة الأكبر من المكافآت والإضاءة والبعثات الخارجية، بينما مديرية الصيانة والهندسة صاحبة الجهد الأساسي والفضل الأول في بقاء الدار واقفة على قدميها رغم سوء الإدارة لا يطالها شيء من (كرم) المدير؟؟ على الرغم من كونها هي المسؤولة عن أعمال الصيانة، ولو أن العاملين فيها أرادوا إحراج المدير في أية مناسبة مدفوعين بإحساسهم بالظلم لفعلوا، ولجعلوا منه مثار سخرية في أية فعالية تحتضنها الدار، لكنهم مصرون حتى الآن أنهم إنما يعملون لخدمة الوطن والمواطنين وليس لخدمة هذا المسؤول أو ذاك..

ومن القضايا المستغربة أيضاً في هذا الإطار لجوء الإدارة إلى تغيير ثلاثة مدراء إداريين لمديرية الشؤون الإدارية خلال فترة شهر واحد؟؟؟ فما هو السبب يا ترى؟؟؟

إن تعيين المدراء ورؤساء المديريات في الدار ظل دائماً يتبع لاعتبارات غير موضوعية ولا يرتبط بالكفاءة ومستوى الأهلية، وأهم مواصفات المدير كما يراها د. اللو هي: الالتزام بتعليماته الشخصية دون مناقشة! وإلا ماذا يعني أن يكون مدير العلاقات العامة من الفئة الثالثة، ومدير المراسم والاستقبال من الفئة الثانية فني كهرباء، والمدير التقني مهندساً مدنياً، ورئيس قسم الصوت مساعد مهندس كهرباء رغم وجود مهندس صوت في هذا القسم؟!

لقد عمد المدير العام إلى فصل عدد من الموظفين من الفئة الثانية من اختصاصات مختلفة بصورة مفاجئة ودون سابق إنذار أو تهمة واضحة بذرائع غير منطقية، وهذه القضية بالتحديد أصبح لها ذيول كثيرة ومتشعبة ولازالت معلقة في ردهات القضاء السوري الذي يؤمل منه أن يكون منصفاً..

خلافات وصراعات اللا جدوى!

تركت الخلافات الدائمة بين الدار والشخصيات والفعاليات الثقافية أثرها السلبي على الوسط الثقافي السوري برمته، ولأن معظمها كان يبتعد عن المعركة الثقافية الأساسية، معركة التحرر والتقدم وإثبات الذات، ويتخذ صفة شخصية فيها الكثير من المهاترات أبى كثيرون عن التدخل فيها، وقد ترفعت «قاسيون» حينها عن الخوض في هذا المستنقع كونها تدرك أن للمثقف السوري والمنابر الثقافية الوطنية دوراً مصيرياً غير الدور المدفوعة للغرق فيه.. لكن استمرار خلاف (إدارة الدار) مع معظم المثقفين ومع إدارة وكوادر المعهد العالي للموسيقى (على سبيل المثال) بات من غير المنطقي التغاضي عنه، خصوصاً أن فرق المعهد راحت تبحث عن أماكن مختلفة لتقديم حفلاتها فيها، علما أنها وحسب مرسوم التأسيس جزء أساسي من مكونات الدار وبالتالي لها الحق والأولوية في تقديم العروض، فبهذا المعنى ماذا يعني منع «ميساك» وفرقته من العرض والدخول إلى الدار؟؟ وماذا يعني تكليف أحد موظفي الدار بتوجيه شتائم مباشرة إلى أثيل حمدان عميد المعهد العالي للموسيقى؟؟ وما معنى الدعوى المقامة على حسام بريمو قائد فرقة قوس قزح وطلب تغريمه بمائة مليون ليرة سورية، ومنعه وفرقته من العرض في الدار، ومنعه شخصيا من الدخول إليها؟ وماذا يعني استمرار النزاع مع بعض المثقفين مثل هيثم حقي، أسامة محمد وسمير ذكرى على خلفية المشكلة التي نشبت أثناء المهرجان السينمائي وكاد أن يدفع ثمنها موظفون مخلصون في الدار لا ناقة لهم ولا جمل بصراع (الكبار)؟؟

وما معنى أن يصبح وقوف أي ممثل مسرحي سوري على خشبة الأوبرا حلماً بعيد المنال؟

ألا تخلق هذه المنغصات الثانوية الشكوك في المنهجية التي تتبعها إدارة الدار في التعامل مع أهدافها الوطنية المفترضة، ومساهمتها في إبعاد المثقف السوري عن دوره الأساسي الوطني والتحرري؟؟

طرد موظفي المكتب الصحفي!

عين في المكتب الصحفي للدار ثلاثة من خريجي النقد المسرحي ممن كان لهم تجربة طويلة في العمل الصحفي المتخصص بالثقافة الفنية والمسرحية، وبدأ أعضاء المكتب عملهم بهمة ونشاط، وعملوا بروح فريق العمل المؤمن بمشاركة الجميع بتأسيس مؤسسة ثقافية تهتم بقضية التنوير الثقافي، وقد اقترحوا إنشاء مجلة خاصة بالدار تهتم بالمواد الصحفية التي تكتب عن النشاطات الفنية، وإجراء حوارات ترتبط بنشاطات الدار الفنية الموسيقية منها والمسرحية، وتخصيص صفحات عن آراء الجمهور النقدية للعروض لتقييم المسيرة الفنية لدار الأوبرا، وقد رحب المدير بهذه الاقتراحات، ولكن عند أول امتحان عملي يختص بالرأي الآخر واجه الفريق الصحفي انقلاب الموقف الإداري، حين طلب المدير مباشرة من الصحفي (ر.ع) الرد على مقالة الباحث الموسيقي صميم الشريف، فناقشه الصحفي بأن في مقال الباحث وجه حق، وطلب منه علانية تجنب الردود التي لا يوجد فيها مصداقية وحجة مقنعة، والتحلي بالأمانة المهنية والإقرار بأهمية ما تكتبه الصحافة، وخصوصاً إذا ما تضمنت آراء الاختصاصيين، لأن الدار قد تستضيف الغث والسمين. وقد أيد البقية كلام زميلهم، فكونهم يعملون في الحقل الإعلامي يدركون ضرورة التقييم من الخارج لعمل المؤسسات، ورفضوا أن يدفعهم العمل الوظيفي في الدار للتراجع عن مبدأ النقد البناء الذي تقدمه الصحافة، وعليه، وبعد أن قدمت فرقة «إنانا» الراقصة عرضها «زنوبيا»، قام الصحفي نفسه (وترتيبه من الأوائل في مسابقة القبول) بنقد العرض، فكانت ردة فعل المدير قاسية، حيث عاقب جميع أعضاء المكتب الصحفي وطرد ثلاثة منهم من عملهم، لأنهم خالفوا (مبدأ) مديح كل ما تعرضه الدار! فالتعرض للنقد غير مسموح به كما بدا جلياً، وتحول أعضاء هذا المكتب إلى عاطلين عن العمل داخل مؤسستهم التي عملوا بها بكد طيلة ثلاثة الأشهر التي تلت الافتتاح، فأصبحوا دون مكان ولا تسمية وظيفية، إضافة إلى حجب المكافأة المالية عنهم رغم أنها منحت لجميع الموظفين المساهمين في الافتتاح، وقد أدى التوزيع السيئ وغير العادل للمكافآت لنشوء بذور حساسيات كثيرة بين الغالبية الساحقة من الموظفين، لم تلبث أن برعمت لاحقاً وتحولت إلى خلافات علنية ومضمرة..

بحث مدير الدار في حل جديد للخروج من مأزق الإعلاميين خريجي النقد، ووجد ضالته بالعودة والبحث في أسماء متسابقين جدد من خريجي قسم الصحافة ليستبدلهم بالموظفين السابقين، وليعلمهم بدورهم ذلك الدرس القاسي الذي علمه لزملائهم السابقين ممن تجرؤوا على الكتابة النقدية، فحفظ الموظفون الجدد الدرس جيدا الأسباب ترتبط أولاً بلقمة العيش، وتحول عدد منهم إلى أقلام صفر ترد بشراسة وقسوة على ما يكتبه الصحفيون والإعلاميون والفنانون من تظلم حصل فعلاً ونقد لا يهدف إلا للتطوير!!

قضية طازجة.. مستهدف جديد!!

عندما لم تنفع أساليب النقل والدعاوى القضائية بالحد من مهاجمة الصحافة لسوء الإدارة، لجأ مدير الدار إلى اتباع أساليب خطيرة ورخيصة تعتمد عادة في وزارات ومؤسسات الدولة للضغط على الشرفاء، مثل اختلاق التهم الجائرة كسرقة وثائق رسمية مثلاً، بغية المساومة عليها في قضايا أخرى، وهذا بالضبط ما حدث مع الموظفة بالدار الصحفية خزامى رشيد!!

فكونها لم تتعلم (تمسيح الجوخ) ونظم قصائد المديح، ولم تعاد زملاءها القدامى المغضوب عليهم، ضغط المدير على زملائها الجدد (باعترافهم) ليرفعوا كتاباً إليه عن فقدان وثيقة وهي (رد المكتب الصحفي على مقالة نشرت في جريدة الثورة، علما بأن المكتب الصحفي لا يوجد فيه وثائق!! وهو يحتوي أرشيفاً للمقالات الصحفية وبروشورات للحفلات فقط)!!

وتجسد الضغط بقول مديرهم (حسب اعترافهم): «أحملكم مسؤولية فقدان هذه الوثيقة أو تتهمون شخصاً ما بسرقتها»، وقصده طبعاً أن يوجهوا اتهامهم للصحفية خزامى رشيد (المتخصصة بالكتابة في الموقع الإلكتروني الخاص بالدار)، فقام زملاؤها وعددهم أربعة مضطرين برفع كتاب بفقدان وثائق، علماً أنهم، وهم الموقعون على الكتاب، غير متواجدين في الدار لأسباب مختلفة: رزان تومانى مندبة للإذاعة والتلفزيون منذ عدة أشهر، وزميلتها ليلاس حتاحت في إجازة أمومة منذ عدة أشهر، والموظف وائل عودة دوامه مسائي، أما الوحيدة المتواجدة مع (خزامى) في الدوام نفسه وهي (ليال علوني)، فقد أكدت سراً لزميلتها المتهمة زوراً وبهتاناً أنها وزميلها وائل عودة قد تلقيا ضغوطاً مستمرة وشديدة من المدير لرفع هذا الكتاب. والهدف من ذلك الضغط كما أكدت (ليال) هو ابتزاز الصحفية لكي تقنع زميلها الصحفي (ر.ع) بضرورة إسقاط دعوى القدح والذم المقامة ضد المدير وأعضاء المكتب الصحفي كنوع من المقايضة، رغم أنه لا علاقة من أي نوع تربط بينهما!! والقضية ما تزال ساخنة ومعلقة، ولا أحد يدري ما ستكون خاتمتها؟؟

كل ما سبق يؤكد أن السياسة التي يتبعها مدير دار الأسد للثقافة والفنون أدت إلى إفراغ المؤسسة من مضمونها الوارد في المرسوم التأسيسي وابتعادها عن أهدافها المنوطة بها وقد هجرها أغلب المهتمين بالشأن الثقافي والفني والمسرحي والموسيقي من فنانين وموسيقيين وصحفيين، وإن استمرار هذا النهج سوف يفرغ هذا الصرح الحضاري من مضمونه... ويتركه إقطاعية بائسة للسيد الصارم الذي لا يترك مناسبة إلا ويدعي أنه (مدعوم) من الجهات العليا .. جداً!!

■ جهاد أسعد محمد
mjihad@kassioun.org

■ تطفيش الكوادر الهندسية الخبيرة التي تحفظ وجه الدار!

■ إدارة الدار تتعمد إبعاد المثقفين والفنانين.

■ صحفيو الدار ممنوعون من النقد.. المسموح المديح فقط.

■ بيانات تطالب بإقالة مدير الدار.

حرصاً على سلامة الوطن.. والمواطن

السيد وزير الداخلية
بعد التحية..

الجميع يعرف أن رجال الشرطة في كل بلدان العالم، يمثلون السلطة من أعلاها إلى أدناها، إضافة إلى أنهم يمثلون الأمن والأمان بالنسبة للمواطن والوطن، ومن البديهيات المعروفة أن أمن الوطن من أمن المواطن، وعندما يتحول رجال الأمن عن مهماتهم الأساسية إلى رجال مجموعات تهدد وترهب المواطنين بشتى التهم الملفقة والكاذبة من أجل ابتزازهم (والأمثلة متوفرة)

يصبح الوضع خطيرا وخطيرا جدا لا يمكن السكوت عنه، ويصبح أشد خطرا عندما يكون الأمر متفقا عليه بين بعض أركان الأمر والنهي في أقسام الشرطة، وعلى هذا يصبح أمن الوطن مهددا فعلا، وعندما يستباح أمن المواطن الحارس الأمين وسياج الوطن المتين، يصبح أخذ الوطن من الداخل والخارج أسهل على المتآمرين والغزاة.

لذلك نرجو الانتباه الشديد لما يجري بأجهزة الأمن حرصا على السلامة العامة للمواطن .. والوطن .

■ **مواطن**

يحدث في كل مناطق السكن العشوائي

القصة هي دائماً ذاتها في كل المناطق والأحياء المخالفة والعشوائية في كافة المحافظات السورية حيث لا يجد الفقراء سكناً نظامياً إنسانياً لائقاً يحميهم من القر والحر والتشرد، فيضطرون للارتماء في أحضان السكن العشوائي الحنون ومع ذلك فإن أعداداً هائلة ومتزايدة من هؤلاء المواطنين الفقراء الذين لا يملكون إلا القليل من قوة عملهم يتهددهم النوم في العراء في أية لحظة، إذا ما قرر أولو الأمر هدم أكواخهم الصفيحية فوق رؤوسهم.

القصة هذه المرة من حمص.. وتحديداً هي خاصة بالعقار /١٦٢٩/ قرب مديرية الفوسفات بحمص... والذي قامت مجموعة من تجار الأراضي ذات يوم ليس ببعيد ببيعه كخانات صغيرة للفقراء الذين جمعوا ثمن بيوت أحلامهم المتواضعة هذه عن طريق الاستدانة والقروض، وبتعاون غير شرعي بين نجاري البيتون وبعض مهندسي البلدية ضعيفي النفوس والمغتنين عن طريق الرشوة، تم التغاضي عن عمليات البناء المخالفة التي كانت تتم بشكل سريع، ولكن ما إن يهم أصحاب الغرفة والغرفتين بالسكن حتى تأتي الحملة المريعة للبلدية، لتهدم وتدمر بلا رحمة ولا شفقة، بحجة دائمة ومعروفة: بناء مخالف، أو استملاكات لا وجود لها في البيان العقاري، وهذا ما حصل في أواخر العام الماضي ويحصل الآن..

فما يفعل هؤلاء؟؟ هل يعود هؤلاء ليسكنوا بيوت الشعر مجبرين بعد أن هدمت بيوتهم البسيطة المشيدة بقليل من الأسمنت وكثير من البلوك الرخو، والمسقوفة بألواح من التوتياء والأترنيت البالي، أم يبقوا في خرائب بيوتهم المهدمة ليسكنوا (خيم أكياس القنب) محاطين بالطين ومياه الأمطار دون أي شروط صحية للسكن حيث لا ماء ولا كهرباء ولا تهوية..

بعض العائلات الكبيرة سكنت خيمة.. خيمة واحدة للجميع.. جميع أفراد الأسرة يقبعون فيها ويلعنون هذا الزمن الرديء الذي لم يبق فيه نصير واحد للمظلومين والفقراء... زمن السماسرة والتجار والمرتشين والفاسدين المفسدين في الأرض.. سمعت أحدهم وأنا أجالسه الخيمة يقول: إن الفساد عدو والمفسدون أعداء والمرتشون أنذال ولن يدوموا طويلاً.. نعم هم كذلك، ومثلهم مثل الأعداء المتربصين بالوطن من أمريكان وصهاينة.. هم معهم في خندق واحد...

■ **حمص – مراسل قاسيون**

ابن الست وابن الجارية

قسم رئيس بلدية «تلدرة» التابعة لمنطقة السلمية سكان البلدة إلى قسمين:

أبناء الست، وهم الذين صوتوا له في الانتخابات، ولهم الحظوة، ومعاملاتهم لا تعرقل، ويستفيدون من المشاريع الخدمية..

وأبناء الجارية وهؤلاء هم الذين لم يصوتوا لرئيس البلدية في الانتخابات الأخيرة.. معاملاتهم معرقلة، ويبذل قصارى جهده لكي لا يستفيدوا من المشاريع والخدمات التي تقوم بها البلدية ضمن الخطة السنوية، من صرف صحي وتزفيت وإنارة ومخطط تنظيمي وغيره.

أقامت البلدية في بلدة تلدرة مشروعين للصرف الصحي: الأول في الجهة الشمالية من البلدة، والآخر في الجهة الجنوبية. المشروع الأول يمر عبر أراض غير مسكونة نهائياً وغير مستملكة من البلدية بطول حوالي ١.٥كم، بعدها يصل إلى منطقة تجمع سكني على أطراف البلدة حوالي (١٥) خمسة عشر مسكناً قسم من المساكن لم يستفد من المشروع ويقدر عددهم بـ(٦ مساكن) من أصل (١٥) رغم الاحتجاج من المواطنين السكان هناك والشكاوي إلى المحافظة والمسؤولين كلها ذهبت دون جدوى أمام إصرار رئيس البلدية محتجاً أن الشارع أمام بيوتهم غير مستملك علماً أن المشروع بالكامل يمر عبر أراضي كلها غير مستملكة وغير مسكونة ونفذ كل هذا المشروع ليس رغبة في خدمة هذا التجمع السكني ولكن لغاية في نفس يعقوب. وما جرى في المشروع الشمالي كذلك وقع الشيء نفسه في المشروع الجنوبي والأمثلة كثيرة ومعاناة المواطنين في البلدة كبيرة من مثل هذه التصرفات.

شوارع البلدة بائسة محفرة رغم أن الميزانية موجودة لتزفيت الطرق في البلدة، إلا أنه تم تأخير مشروع التزفيت المقرر من مجلس البلدة وعرقلته لأنه غير موافق عليه من رئيس البلدية، فهو مصر على تنفيذ مشروع آخر على مزاجه ضارباً بعرض الحائط بقرار أعضاء المجلس المنتخبين من أهالي البلدة، وهذا ما أدى إلى تدوير المشروع من السنة الماضية ٢٠٠٦ إلى السنة الجديدة ٢٠٠٧ .

جرى تنفيذ مشروع تزفيت دخلات قصيرة في الحارات ضمن البلدة، ورغم تسمية أماكن الدخلات على المخطط التنظيمي وتحديد أماكنها ضمن خطة (٢٠٠٥)، فقد تم استبدال بعضها بأمكنة أخرى وبقيت بعض الدخلات دون تزفيت لأن سكانها من أبناء الجارية.

إلى متى يبقى صوت المواطن المظلوم غير مسموع ولا يجد جهة يشتكي إليها؟؟ وإلى متى يبقى هذا الفساد الإداري والمزاجية في العمل والتعامل مع المواطنين والتحكم بمصالحهم خدمة لمصالح ومزاجية أشخاص يستغلون مناصبهم الوظيفية لمصالحهم الشخصية؟؟

هل الفساد الإداري أصبح مقوناً ومشرعناً؟؟ ولماذا صوت المواطن لا يسمع؟؟ ومن يحمي الفاسدين والمفسدين؟؟

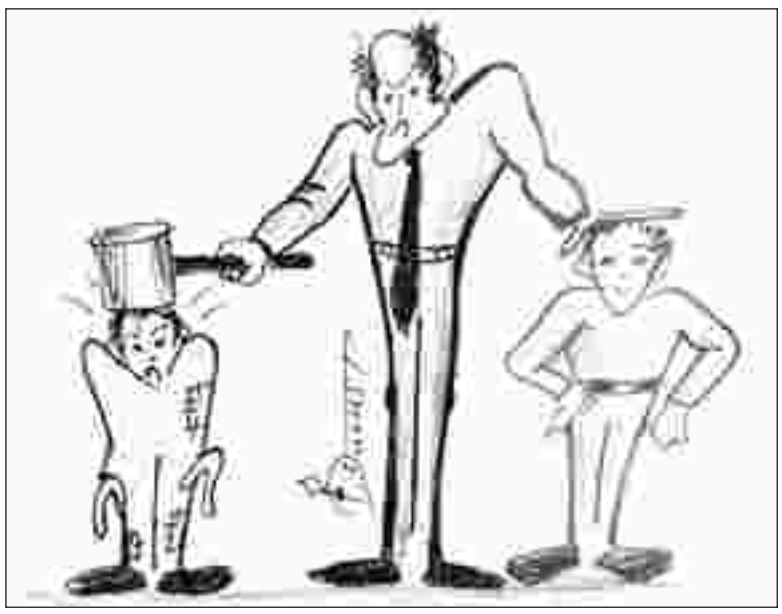

نرجو أن يصل صوتنا عبر جريدة «قاسيون» التي تمتاز بالجرأة في تبني مطالب المواطنين المظلومين، إلى آذان المسؤولين ليبادروا إلى الإجابة عن هذه الأسئلة التي لا نعتقد أنها تحتاج إلى تفكير طويل..

■ **السلمية - سالم حيدر**

تعا... نحسبها...

÷ , ×, -,+

تشير دراسة... إلى أنه في حال توفر:

– غابات كثيفة غنية بالأشجار المتنوعة ذات سطح نوعي كبير (يساوي مجموع مساحات الأوراق الخضراء المشكلة للغابة)...

– توفر ظروف مناخية مواتية وأهمها هواء مشبع بالرطوبة فوق هذه الغابات...

فالنتيجة... أن كل هكتار من هذه الغابات يستقطر كل ساعة من الزمن ما قدره ٢٤٠٠/لترمن ماء الندى في الهكتار...

أي أن ما يمكن استقطاره من الماء في حال استمرت الحالة الجوية السابقة ١٠ساعات هو:

٢٤٠٠ لتر× ١٠ ساعة = ٢٤٠٠٠ لتر ماء/هكتار يوم مشبع بالهواء...

أي ما يعادل ٢.٤ ملم مطري...

وبفرض أن الغابة في بلادنا تستقطر نصف الكمية السابقة ١.٢ ملم (١٢ متر مكعب ماء/هكتار) أو ربعها ٠.٦ ملم (٦ متر مكعب ماء/هكتار)... وطبعاً عند توفر الظروف المناخية مناسبة لمدة ١٠ساعات، فتكون الكمية الإجمالية الممكن استقطارها ولو نظرياً، في غابات سورية المقدرة بـ ٥٨٩ ألف هكتار في الحالتين هو:

الأولى: ١٢ م٣ ماء× ٥٩٨٠٠٠ هكتار = ٧,١٧٦,٠٠٠ م٣ماء /يوم هواؤه مشبع بالرطوبة..

الثانية: ٦ م٣ ماء× ٥٩٨٠٠٠ هكتار = ٣,٥٨٨,٠٠٠ م٣ماء /يوم هواؤه مشبع بالرطوبة..

تزداد الكميات والأمتار المكعبة من الماء المستقطر بزيادة فرص توفر مناخ مشابه، وغالباً ما يساهم في هذه المناخات وجود الغابات والمسطحات الخضراء...

فالأرقام السابقة، وإن كانت نظرية، (لغياب في حساب مثيلاتها في سورية)، فإنها مُؤشرات كمية تحدد بدقة إمكانية العمل عليها لحصاد المياه بهذه الطريقة الرخيصة جداً... والمفيدة أكثر...من جداً...محققين مخزون مائي إضافي... بزيادة مساحة الغابات والحفاظ على الموجود منها وتوسيع مساحاتها على حساب كل المشاريع السياحية والاقتصادية وكل خطر يهددها، في زمن أصبح في شح المياه وندرتها خطر يهددنا... وينذر الحياة على سطح الأرض...

taanhsubah@kassioun.org ■

كيف أصبحت شيوعيا ؟

كلما التقيت أحد الرفاق القدامى كلما رنت في أذني كلمات الشاعر:

حزب الجلاء بكل ساح تزدهي
بك ثورة الوطن الحبيب على الخضوع
أجيالك الموصول حبل جموعهم
خبروا النضال ـ فألهبوا عزم الجموع
إني قرأت على العيون شعارهم
قمم المصاعب تحت أقدام الشيوعي

ضيفنا اليوم من الرفاق بتنظيم (صوت الشعب) وهو الرفيق محمد بن حسين شيخ سليمان.

الرفيق العزيز أبو عمار... حدثنا كيف أصبحت شيوعيا؟.

أنا من مواليد ١٤ حزيران ١٩٢٧ بدير عطية، والدي كان إنسانا فقيرا طيبا وبسيطا يعمل في البناء، سيق للخدمة العسكرية أيام حرب (السفر برلك) وأسر في معركة الترعة (قناة السويس) بيد الإنكليز توفي في عام ١٩٣٥ ولم يكن في (جيبه) سوى نصف ليرة فقط لا غير. المهم أنني درست حتى الصف الرابع في مدرسة (البروتستانت_الإرسالية الدانماركية) ثم درست الصف الخامس في بلدة (النبك). حصلت على الشهادة بتفوق كبير كوني طالبا مجتهدا جدا، وبعد رحيل أبي قامت أمي بمسؤولية إعالة الأسرة فبنت (تنورا) في ساحة البيت لصنع الخبز لمن يطلب من أهل القرية، وكان عملها مضنيا .. من الفجر حتى الليل لتتام على (آخر نفس) وبخاصة أيام الحرب العالمية الثانية، وقد تركت بدوري المدرسة على مضض، فقد كنت الأوائل على مدارس المنطقة، لأعمل في ورشات البناء بدمشق، وأنقل الأحجار. هذا بخصوص العمل أما بخصوص السياسة فقد كانت البداية على يد ابن عمتي حسن بن مصطفى حديد، الذي كان قد هاجر عام ١٩٢٤ إلى الأرجنتين وهناك انضم إلى الحزب الشيوعي الأرجنتيني، وبعد خمسة أعوام تم إبعاده فعاد إلى الوطن ليسكن قريبا من دارنا لمدة ثلاث سنوات لأن والدتي كانت القريبة الوحيدة من أهله آنذاك فهي التي ترعى شؤونه، وفي أول تلك الفترة انتسبت إلى صفوف الحزب الشيوعي السوري، ثم سكن في بيتنا ليصير بيتنا – من يومها– بيتا (للحزب وللرفاق) ومنه أخذت براعم وعي السياسي تتفتح، ومن الذكريات التي لن تمحى من ذاكرتي ذكرى الاحتفال الذي أقامته الجمعية الفلاحية عام ١٩٣٨ وحضره الرفيق نيقولا شاوي، وفيه ألقيت كلمة، وأنا ابن أحد عشر عاما، وفي الصف الخامس في النبك اعتقلت بسبب وشاية للدرك بوجود منشورات بحقيبتي المدرسية كنت سأوصلها بعد الانصراف إلى بيت أحد الرفاق، وبقيت ثلاثة أيام مقيدا بالحبل إلى جانب خيل المستشار الفرنسي للدرك، كما أنني ما زلت أذكر يوم أوصلت العدد رقم واحد من صحيفة (صوت الشعب) من بريد دير عطية للرفيق المسؤول. وقد انتسبت للحزب في الثالثة عشرة من عمري فكنت أصغر شيوعي بدير عطية، وفي عام ١٩٤٣ استلمت أول بطاقة حزبية لي من الرفيق نجاة قصاب حسن في بيت الرفيق عبيد البطل أبو عبدو، وفي عام ١٩٤٥ اعتقلت لمشاركتي في فضح التلاعب بأرقام قياسات الأرض الذي مورس في تحديد أراضي صغار الفلاحين لمصلحة بعض الملاكين، مما أثار صراعا في القرية وأدى إلى اعتقال عدد من الرفاق والفلاحين، كذلك حدث اقتحام لدير عطية نفّذه رجال الدرك عام ١٩٤٦ . وجرى اعتقال للكثيرين من الرجال والنساء، وفرضت أتاوات على الفلاحين (مال – طعام –قطع سلاح)، وقد نشرت (صوت الشعب) الكثير عن هذه الأحداث وغيرها، ومما زال حيا في الذاكرة زيارة اثنين من النواب الشيوعيين الفرنسيين لبلدية دير عطية وهما في طريقهما من دمشق إلى حمص (والرفيقان هما جاك غريزا وباريل)، وفي تلك المناسبة بالذات رأيت لأول مرة الرفيق خالد بكداش وكان في السيارة التي أقلت الضيفين إلى حمص، وأتذكر أن أحد الذين شاركوا في الاستقبال كان يعلق على صدره وساما فرنسيا وادعى وهو يحدثهما أنه (اشتراكي) فقال له الرفيق جاك: إن الحكومة الفرنسية لا تعطي وساما إلا لمن يعمل في خدمتها !!!، ومن المناسبات المطبوعة في الذاكرة ذلك الاحتفال الذي أقيم في دير عطية ببيت الرفيق عبد عزيز العجلوني عام ١٩٤٥ ابتهاجا بانتهاء الحرب العالمية واندحار النازية وانتصار الجيش الأحمر، وقد ألقى فيه الشاعر نجيب جمال الدين قصيدة رائعة. ومما أعتز به من الذكريات ذكرى تعرفي على الرفيق فؤاد قازان عقب الحرب العالمية وذلك في مكتب الحزب بحي المزرعة في دمشق، وهو يحدثنا حديثا حارا عن نشاطه وكفاحه وهو برتبة نقيب في صفوف المقاومة الوطنية الفرنسية ضد المحتلين الألمان لفرنسا .. أختم حديثي بالقول إن النزاهة في خدمة الشعب والوطن وثباتنا على المبادئ هي سبيلنا الموصل إلى تحقيق دورنا الأساسي الفاعل في حياة ومستقبل بلادنا الغالية.

■ **محمد علي طه**

القضاء ينظر في الدعوى على مراسل قاسيون في حلب..

تابع الفضاء الإلكتروني تفاصيل محاكمة مراسل قاسيون في حلب سليم اليوسف، عقب المقال الذي تم نشره في صحيفة قاسيون حول حي المعصرانية بحلب في خريف العام المنصرم ٢٠٠٦، حيث قامت كل من «سيريا نيوز» ونشرة «كلنا شركاء» بتتبع مجريات القضية في أروقة القضاء وأكدت أن قاضي محكمة بداية الجزاء الخامسة في مدينة حلب استمع إلى خمسة من شهود الدفاع في الدعوى المقامة من «عبد الرحيم البيك» رئيس قسم السكن الاجتماعي في المؤسسة العامة للإسكان في حلب، على كل من الصحفي في جريدة «قاسيون» سليم اليوسف والمواطن محمود الحسين بجرم الافتراء (من المفتري) مطالباً اليوسف والحسين بعطل وضرر قدره مليون ليرة سورية، وتقررت الجلسة القادمة في يوم ٢٠ شباط القادم.

إننا في «قاسيون» إذ نجدد الثقة بالقضاء، نؤكد بأننا سوف نستمر في نهجنا الموضوعي في تصوير الواقع بمصداقية عالية دون مبالغة أو موارية، ولن نخشى في هذا الدأب لا المتنفذين.. ولا أصحاب الأذرع الطويلة.. وسيبقى شعارنا: كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار.. ■■

ماذا يحدث يا بلدية البوكمال؟!

على الطرف الغربي من مدينة البوكمال ومقابل سوق الغنم يقع شارع السبعين (عبد الناصر) وهو شارع حيوي يصل شمالاً المنطقة الصناعية وشرقاً إلى شارع بغداد وسوق الغنم، ويقطن هذا الشارع العمال والمهمشون والعاطلون عن العمل.. ولاتساع هذا الشارع سعى المتنفذون لدى بلدية البوكمال وبالتعاون مع أحد السماسرة المعروفين لدى الأهالي في البوكمال سعوا لاستغلاله بالبناء، ولم يبق منه عرضاً سوى أربعة أمتار، وبالتالي تم حرمان الناس من الاستفادة من هذا الشارع كمنفذ خدمي ضروري، وقد قدمنا شكوى لرئيس البلدية، وأكد وجود هذا الشارع في المخطط التنظيمي، لكن البلدية لم تحرك ساكناً، وتم استكمال البناء فيه في يوم العطلة.. وما أدراك ما يوم العطلة الذي تنجز فيه جميع المخالفات والتجاوزات.. لكن لم نيأس، وتصدينا لذلك، وتم توقيفي وإحالتي إلى المحكمة العسكرية بتهمة الاعتداء على موظف، إلا أن المحاولة فشلت وتم الإفراج عني.. وسوف نبقى نحارب الفساد أياً كان موقعه رغم كل الأساليب المعروفة والمتكررة، وستبقى كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار.

■ **حميد عطا الله**
البوكمال

الانتخابات النيابية والبلدية.. استحقاق بلا ملامح

يحل بعد أشهر قليلة، موعد انتخابات مجلس الشعب، وأعضاء مجالس الإدارة المحلية لسائر مستوياتها وفي المحافظات كافة.

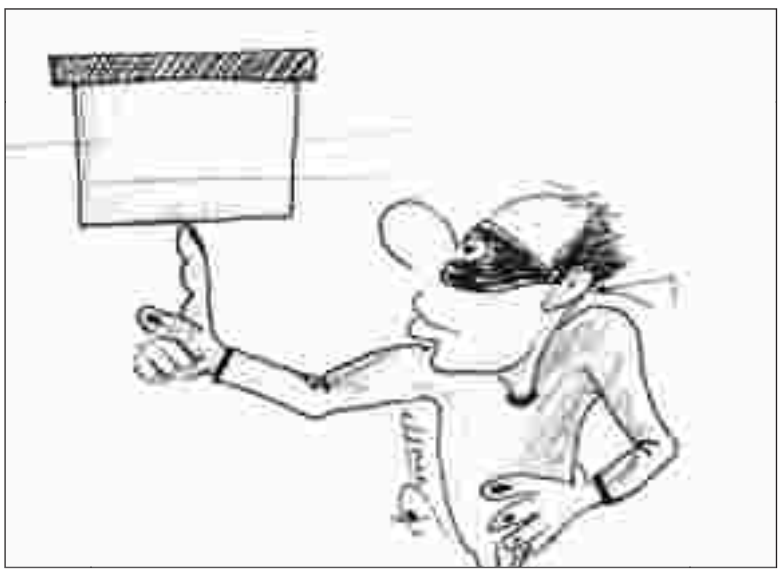

الانتخابات هي من أبرز مظاهر الديمقراطية في العالم إذا جرت في ظل قانون انتخابي عادل، ووقفت السلطة المشرفة عليها على مسافة واحدة من جميع المرشحين، وأبقت التنافس على أساس اختيار أفضلية البرامج والأشخاص المؤهلين لإشغال المنصب المطلوب.

لكن مثل هذه الانتخابات ضرب من الخيال، لأن شفافيتها وديمقراطيتها، نسبية ترتبط بتوزع ودور وصراع القوى الطبقية فيها.

إن أبرز مظاهر الخلل القانونية، التي تهدد نزاهة الانتخابات البرلمانية، في العالم الثالث هي:

١ ـ أن تتبنى السلطة المشرفة على الانتخابات، قوائم تشكلها من الموالين لها، ونسخّر كل أجهزتها، وإمكانياتها الإعلامية والآلية في سبيل نجاحها. فيقال فيها، بأنها ناجحة من دون تصويت.

٢ ـ ضغط جهاز الدولة على النشاط الجماهيري للقوى السياسية المختلفة بأشكال وأساليب متعددة..

٣ ـ أسلوب جمع هويات وبطاقات انتخابية لأحياء ولأموات، والتصويت عنهم في مراكز انتخابية عديدة.

٤ ـ تأجيل الانتخابات لليوم التالي عمداً، ومنع الوكلاء من حراسة الصناديق من أجل التلاعب بأصوات المقترعين.

٥ ـ استخدام المال السياسي، لشراء الأصوات نقداً، أو بتوزيع مواد غذائية، أو تقديم وعود مغرية..

إن الذين يلجأون إلى شراء إرادة الناخبين هم لصوص يسرقون مناصب لا يستحقونها من آخرين، وعلى سبيل المثال، فقد وصل ثمن الصوت الواحد في الانتخابات البرلمانية الأخيرة في لبنان إلى ثلاثمائة دولار، وهم يعمدون إلى إهانة حق التصويت المقدس للمواطن وشلّ دوره المفترض، وإحداث خلل طبقي في البرلمان لصالح الفئات المتسلطة والمتنفذة، وعدم الاهتمام بتلبية مطالب الشعب (لأنه من وجهة نظرهم لا فضل لأحد عليهم بنجاحهم الذي حققوه)، واستغلال مناصبهم من أجل استرجاع الأموال التي صرفوها أضعافاً مضاعفة، وغيرها..

وفي هذا المجال، لا يمكن تبرئة الحكومات المتعاقبة على سورية منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي في كل أو بعض هذه التصرفات، التي طبعت بميسمها جميع الانتخابات في كل الميادين، من أدناها إلى أعلاها. لأن قانوني الطوارئ والأحكام العرفية اللذين استمرا عشرات السنين، فسحا المجال للصلاحيات الاستثنائية، أن تتدخل في انتقاء المرشحين وتشكيل القوائم، من لجان الطلاب والمعلمين والروابط النسائية، ونقابات العمال والفلاحين واتحاداتها، إلى النقابات المهنية واتحاداتها، وصولاً إلى الانتخابات البرلمانية.

وبطبيعة الحال، فإن أغلب أعضاء هذه الهيئات، سيكون مرتبطاً بالجهة التي نجحتها وأمنت لأعضائها الكراسي والمكاسب، وأصبحت هيئاتهم اسمية جرى إفراغها من محتواها ودورها، وتحولت إلى مكاتب شبه حكومية، تتساهل في الدفاع عن مصالح قواعدها التي انتخبتها.

وفي مثل هذه التصرفات غير القانونية التي مورست في انتخابات سابقة، يكمن تفسير عدم اكتراث الشعب بها وضعف إقباله عليها.

ورغم توقعي ـ وآمل أن يبوء بالفشل ـ بأن الانتخابات المقبلة، ستزيد من عدد ودور ونفوذ حيتان المال بين أعضاء مجلس الشعب، إلا أنني أرجو الحكومة بما تبقى من وقت أن تصدر تعليمات تنفيذية صارمة للقانون الانتخابي الموجود ريثما يجري تغييره كلياً في أقرب وقت، وأن تتقيد عملياً بمضمونها، وأن تتخلى عن التصرفات السابقة لإعادة ثقة الشعب بها.

أترى يتحقق أحد هذين الرجاءين، أم أن حليمة متشبثة بعادتها القديمة؟

■ **عبدي يوسف عابد**

قرار نقل جماعي أشبه بالأعمى بحق 10معلمين في تربية دير الزور

صدر عن مديرية التربية بدير الزور قرار يقضي بنقل ١٠ معلمين من مدرسة «الجيعة» لمرحلة التعليم الأساسي إلى مدارس تقع في جهات مختلفة من قرى المحافظة، وهذا القرار أثار الكثير من الأسئلة من حيث الأسباب المبررة، والدوافع التي أدت إلى صدوره، خاصة وأنه يصدر بحق عشرة معلمين دفعة واحدة، وفي منتصف العام الدراسي، وما لهذا القرار من منعكسات سلبية على الطلبة الذين لايتجاوز عدهم الأربعمائة، موزعين على ١٥ شعبة، يقودهم ٢٠ معلما فقط، وبالتالي فقدت المدرسة بناء على قرار النقل هذا أكثر من نصف الكادر التدريسي في يوم واحد..

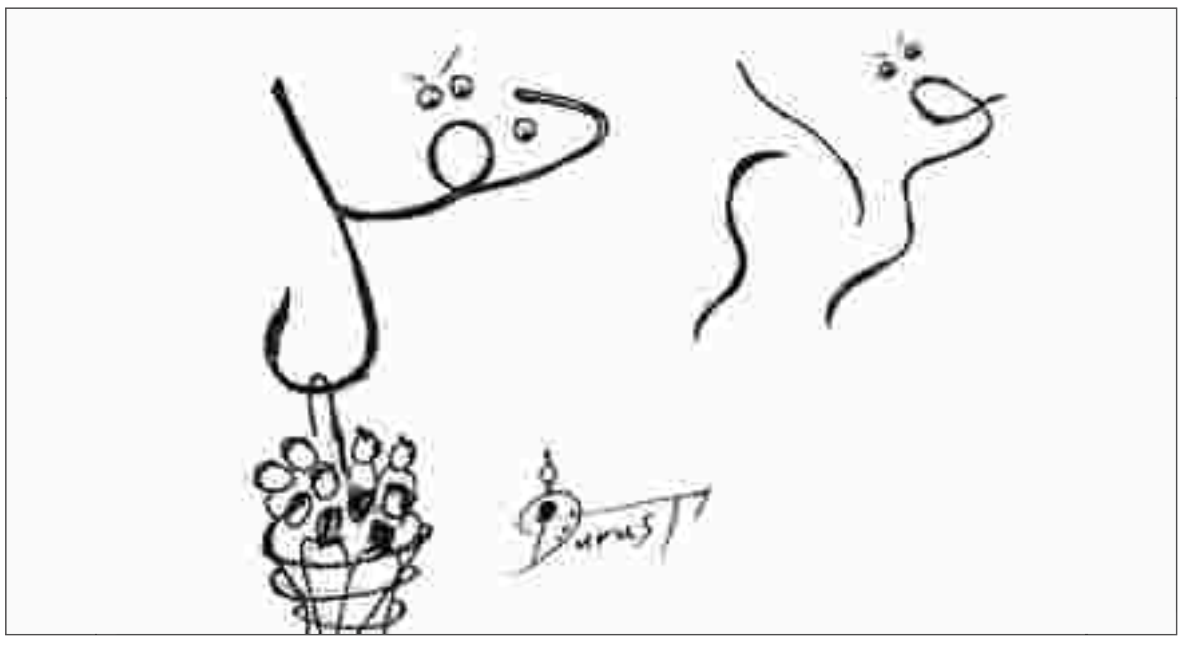

نحن نعلم أن مديرية التربية قادرة على تأمين البديل بشكل فوري، ولكنها على مايبدو أسقطت العامل النفسي الذي سيكون عليه حال الطلبة مع تغيير أساتذتهم بعد أن تجاوزوا الفصل الدراسي الأول من هذه السنة، مذكرين بأن البعض من هؤلاء الأساتذة قد أمضى أكثر من (٥) سنوات في هذه المدرسة، مما يشير إلى نوع من الجور بحقهم وفق هذا القرار، لأن استمرارهم في الخدمة التدريسية كل هذه المدة الطويلة لابد وأن ينفي بحال من الأحوال مانسب إليهم من اتهامات.. فما حكاية هذا القرار؟ ومن أين انطلق؟ وما هي الأسس والمعايير التي تم الاعتماد عليها في مديرية التربية لإصداره؟

الحكاية بدأت بشكوى قدمت من بعض الأهالي في القرية إلى السيد محافظ دير الزور أطلعوه فيها على واقع العمل التربوي في المدرسة مشيرين إلى وجود الكثير من الاختراقات منها عدم الالتزام بساعات الدوام الرسمي وعدم الالتزام بإعطاء الدروس للطلبة، وظاهرة التدخين في الصفوف من بعض المعلمين، وما إلى ذلك حسب وجهة نظر أهالي القرية، مذكرين بمعلمين اثنين من العشرة المشمولين بالقرار لهم وضع معروف على مايبدو من حيث عدم التزامهما بالدوام، وقد وصلت حدود غيابهم المتكرر إلى درجة الفصل من العمل التدريسي، ولكنهما ما يزالان قاب قوسين أو أدنى من ذلك، بمعنى أن الغياب الموقع بحقهم قد يكون كبيراً، إلا أنهما ضمن المدة القانونية المسموح فيها لعدد أيام الغياب، وبناء على هذه الشكوى قام السيد محافظ دير الزور بتحويلها إلى مديرية التربية للوقوف على الحقيقة، والتي قامت أصولاً بإصدار كتاب لمعالجة الواقع ومعاينته فعلياً في المدرسة، وبناء عليه فقد قام كل من مدير التربية المساعد (ياسر سلامة) برفقة السيد (بشار الحافز) رئيس دائرة التعليم الأساسي، بجولة تفقدية للمدرسة المذكورة (الجيعة)، واجتمعوا مع المدير الذي أطلعهما على واقع المدرسة ولم ينف بدوره ماهو وارد في الشكوى المقدمة إلى المحافظ، وبناء على إفادته فقد تم تسجيل أسماء الأساتذة الذين رأى فيهم مدير المدرسة مصدراً للخلل (في البداية كانوا (٦) تم فيما بعد إضافة (٤) آخرين)، وعلى الفور تقدم الاثنان بالأسماء إلى مدير التربية الذي أحال الأمر إلى الرقابة الداخلية، وفعلاً قامت الأخيرة بالتحقيق مع المعلمين في المدرسة نفسها وكان عددهم آنذاك (١١) وقد تم فيما بعد إسقاط اسم معلم وكيل (بحكم وكالته) من المجموع ليصبح العدد الفعلي ١٠ فقط، المعلمون العشر نفوا كل مانسب إليهم من شكاوى مذكرين بتزكية الفرقة الحزبية في القرية لكادر المدرسة وحسن أدائه، وبعد التحقيق الأول تقدمت مديرية الرقابة الداخلية بنتائج أولية عن التحقيق متضمنة نفي الأساتذة لما نسب إليهم، ومع ذلك فقد قام رئيس دائرة التعليم الأساسي (بشار الحافز) ورئيس شعبة المعلمين (محمد سعيد) بتنظيم القرار الذي تضمن نقل المعلمين بعد أن تم إسقاط اسم المعلم (زياد الخضر)؟؟؟. والقرار الذي ننشر صورة عنه تضمن اسم المعلمين اللذين نوهنا بتكرار غيابهما الذي مازال ضمن النصاب القانوني، ولكن على مايبدو أن مدير المدرسة أراد أن يثبت صحة كلامه لذلك لجأ إلى استخدام الماحي على بعض التواقيع ليثبت صحة ادعائه من حيث عدم الالتزام بالدوام الفعلي. وبناء عليه فقد تقدم (رامي) بمعروض إلى النائب العام يدعي فيه قيام مدير المدرسة باستخدام الماحي (رغم منع استخدامه قانوناً) على سجل الدوام سعياً منه لرفع رصيد الغياب بحقه، بقية الأساتذة لاتقل حالهم عن حالة رامي الغائب الحاضر فقد لوحظ وجود خروقات كثيرة منها سوء توزيع الأساتذة في أماكنهم الجديدة وبما لايتناسب مع ناظم دورتهم وهنا نكتفي بذكر أعوام الدورات ولكل مطلع على القرار أن يدرك الخروقات الواضحة في التوزيع خاصة إذا تذكر أي منا الأبعاد الكيلو مترية لهذه القرى، عصام ذيب الشواخ دورة عام ٩١، بديع حميدي دورة عام ٨٩، ياسر سليمان الطعمة ٩٣، ماجد بطاح ٨٩، رامي غنام البدر ٢٠٠٠، عبد الملك مروان الصفوك ٢٠٠٠، قاسم محمد كواكة ٩٠، ضاهد عدنان السومة وهو عضو نقابة معلمين ٩٤، خالد شكور الحسين ٨٩، وبالعودة إلى أعوام الدورات والمدارس الجديدة التي عينوا فيها سنلحظ تماماً مايمكن أن نسميه (جور) في التوزيع وبما لايتناسب مع ناظم الدورة والمسافات الكيلو مترية، لوحظ أيضا إسقاط اسم أحد الأساتذة من قائمة (المخالفين حسب رؤية التربية) وهو زياد الخضر ونحن لانعرف ماهي المبررات في إسقاط الإسم ولانسعى من خلال تدوين اسمه أن نذكر بضرورة معاقبته، على العكس نسعى لأن يكون لرفاقه مثل نصيبه من الحق، فله مالهم وعليه ماعليهم، لوحظ أيضاً تجاهل دور نقابة المعلمين في القضية والتي حاولت التدخل ولكن ضمن حدود خجولة لم ترق إلى مستوى المطلوب منها، مذكرين بأن نقابة المعلمين هي جهة وصائية معنية تماماً بمثل هذه القضايا التي نعتبرها كبيرة قياساً على مستوى مديرية التربية، لوحظ أيضاً في القرار تجاهل رأي الفرقة الحزبية في القرية والتي زكّت بدورها عمل الكادر التدريسي لسنوات خلت، وقسم كبير من المعنيين بقرار النقل كان معينا في هذه المدرسة للسنوات الخوالي، لوحظ في القرار أيضاً وفي حادثة سبقت تماماً لصدوره بأن الموجه المعني بالمدرسة (جمعة السليمان) بادر بزيارة المدرسة للوقوف على حقيقة مستوى الطلبة وبعيداً عن الطريقة التي تعامل فيها مع الطلبة لمعرفة مستواهم نريد أن نذكر المعنيين بأن هذه هي من الجولات التي لاتتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة باتجاه المدرسة وبالتالي أين دور التوجيه في ضرورة أن تكون الزيارات دورية ومنتظمة للوقوف على واقع حال الطلبة وسبر مستواهم، بقي أن نذكر مديرية التربية بأصول إصدار العقوبات والتي لابد وأن تكون متدرجة..! لتبدأ من الإنذار، ثم التنبيه، ثم الحسم المادي من الراتب وفق أصول معينة، ثم النقل، ثم الفصل، إلا أن مديرية التربية أثبتت وللمرة الأولى بأنها لم تواكب عصر السرعة فحسب بل تعدت ذلك لتواكب عصراً تسميه هي عصر القفز فوق القانون، أخيراً نتحفظ نحن كجهة صحفية على معلومات أخرى سنبرزها في الوقت المناسب لنثبت تماماً للمعنيين ماتضمنه هذا القرار من خروقات للقانون، وعليه فإن مديرية التربية لم تطبق القانون بأصوله بل أنشأت لنفسها قانوناً خاصاً وعملت على تطبيقه وبسرعة تجاوزت المنطق وتعدت الأصول منها ماصرح به أحد عناصر مديرية الرقابة الداخلية عندما توجه للأساتذة موضوع قرار النقل بأن استجوابهم (مثل عدمه) لن يقدم أو يؤخر في صدور القرار، مذكرين السيد المحافظ بأن ذريعة مديرية التربية في إصدار القرار هو ضرورة تنفيذ توجيهاتكم والتي لم نلحظها (كحاشية) على مسودة قرار النقل، بل كانت توجيهاً للمعالجة فقط...٪.

■ **مراسل قاسيون دير الزور**

سباق الكهرباء مع الزمن... كيف نتجنب الفوضى غير الخلاقة؟

ورد في التقرير المقدم إلى المؤتمر السنوي لنقابة عمال الكهرباء في ٢٠٠٧/٢/٢٠ أنه أصبح هناك عجز واضح في توليد الطاقة الكهربائية بسبب الطلب المتزايد على الكهرباء حيث وصلت نسبة النمو السنوي إلى ١٠٪ كما يوضح التقرير.

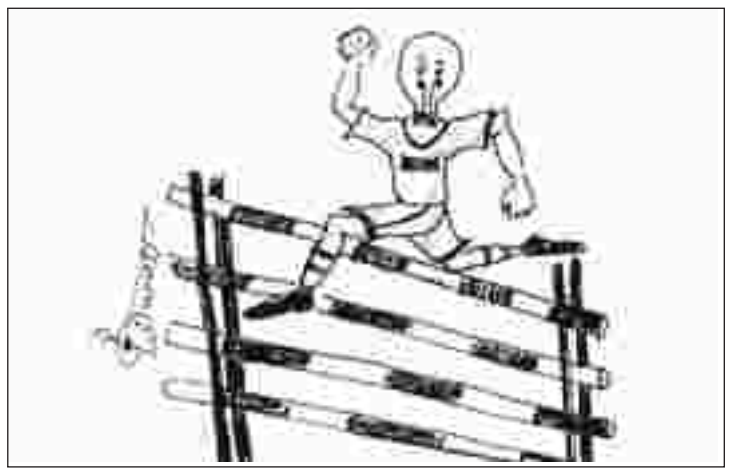

وبالرغم من أن التقرير قد حدد أن سبب العجز يكمن في ازدياد الطلب على الطاقة الكهربائية إلا أن هناك سبباً آخر لا يقل أهمية، وهو عدم إنشاء محطات توليد جديدة منذ عام ٢٠٠٠، وبالرغم من الجهود المبذولة فإن وزارة الكهرباء لم تتمكن من إدخال استطاعات توليد جديدة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ ولغاية تاريخه.

وقد أدى ذلك بالإضافة إلى ضرورة إيقاف بعض مجموعات التوليد العاملة لإجراء الصيانات والعمرات إلى ظهور العجز الواضح في توليد الطاقة الكهربائية المطلوبة لتلبية الطلب على الطاقة، وقد عملت وزارة الكهرباء على تطبيق إجراءات التقنين واستيراد الطاقة الكهربائية عبر خطوط الربط لتلافي العجز الحاصل والمنوه عنه في التقرير.

وإذا صحت نسبة التزايد السنوية في الطلب على الطاقة الكهربائية والتي تم إيرادها في تقرير النقابة والبالغة ١٠٪ سنوياً فإن ذلك يعني أن الطلب على الطاقة الكهربائية سيتضاعف خلال فترة ٧ ـ ٨ سنوات أي أن الطلب على الطاقة الكهربائية سيزداد من حوالي ٣٧ مليار كيلو وات ساعي في عام ٢٠٠٦ ليصل إلى حوالي ٧٤ مليار كيلو وات ساعي في عام ٢٠١٥ أما الطلب على الاستطاعة الكهربائية المركبة فقد يصل إلى ١٥٠٠٠ ميغاوات في عام ٢٠١٥ مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توفر احتياطي في الاستطاعة، إضافة إلى تقادم مجموعات التوليد العاملة حالياً، والظروف المناخية التي قد تعيق تحميل المجموعات تحميلاً كاملاً.

إن ما ذكر أعلاه يعني أنه ولغاية عام ٢٠١٥ يجب رفد الشبكة الكهربائية بمجموعات توليد جديدة (محطات توليد) ذات استطاعة إجمالية تبلغ ٨٠٠٠ ميغاوات، مما يعني بدوره توظيف استثمارات جديدة في قطاع توليد الطاقة الكهربائية قد تزيد عن ستة مليارات دولار، يضاف إليها الاستثمارات المطلوبة لتوسيع منظومتي نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وإيصالها إلى المستهلكين، بحيث تبلغ الاستثمارات المطلوبة لقطاع الطاقة الكهربائية أكثر من مليار دولار سنوياً.

والسؤال المطروح كيف سيتم تأمين الاستثمارات المطلوبة لتأمين تلبية الطلب على الطاقة الكهربائية؟

من الواضح أنه يجب الاعتماد على مصادر التمويل المتاحة حالياً، فقد أثبتت التجربة صعوبة تأمين استثمارات خارجية (طرح مشاريع الطاقة للاستثمار الخارجي أو المحلي)، إذ لغاية الآن لم يتم التوصل إلى استثمار خارجي أو داخلي بشكل واقعي، ويبدو أن سياسة الحكومة تتجه في هذا الاتجاه (جلب أو جذب الاستثمارات الخارجية أو الخاصة)، حيث تم تخفيض الاعتمادات المطلوبة للخطة الخمسية العاشرة في قطاع الكهرباء بنسبة ٤٢٪، وبالتالي تم تخفيض الاعتمادات بحوالي مائة مليار ليرة سورية، مما يفترض توفر إمكانية الاستثمار الخارجي أو الخاص لتأمين البدائل عن الاعتمادات المخفضة.

إلا أنه وبعد مرور عام على بداية الخطة الخمسية العاشرة لم يلاحظ وجود أي مؤشر واقعي على ذلك.

لقد وضعت الخطة الخمسية العاشرة هدفاً هو التوصل إلى نمو سنوي في نهاية الخطة (أي في عام ٢٠١٠) يبلغ ٧٪، وسيكون من الصعب تحقيق هذا النمو دون تأمين تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، مع الإشارة إلى أن تلبية الطلب على الطاقة لا يرتبط فقط بتأمين الاستثمارات المطلوبة لإنشاء محطات توليد جديدة وتوسيع منظومتي النقل والتوزيع، بل يرتبط أيضاً بتأمين مستلزمات التشغيل والإنتاج وبالأخص الوقود، أي الغاز والفيول أويل، حيث تشير الإحصاءات إلى أن كميات الوقود التي تم استهلاكها في المحطات خلال عام ٢٠٠٦ قد بلغت ما يعادل ثمانية ملايين طن مكافئ نفطي، ومن المتوقع أن تبلغ في عام ٢٠١٥ ما يزيد عن ثلاثة عشر مليون طن مكافئ نفطي، وأن الكمية المطلوبة خلال الفترة ٢٠٠٧ ـ ٢٠١٥ قد تتجاوز ٩٠ مليون طن مكافئ نفطي، تصل قيمتها إلى نحو ٢٥ مليار دولار حسب تغير أسعار النفط.

إن تأمين الكميات المذكورة من الوقود يتطلب تضافر جهود عدة جهات أهمها وزارة النفط ووزارة النقل.

فوزارة النفط تتولى تأمين إنتاج واستيراد الفيول أويل والغاز، حيث يصل الإنتاج الحالي من هاتين المادتين والمتاح لمحطات توليد الكرباء إلى ما يعادل حوالي ٦ ملايين طن مكافئ نفطي، وإن لم يتم اتخاذ الإجراءات الضرورية لزيادة الإنتاج المحلي من النفط والغاز، فإن البديل يكمن في استيراد هاتين المادتين، حيث أنه من المتوقع أن يتم استيراد نحو سبعة ملايين طن مكافئ نفطي من الغاز والفيول خلال عام ٢٠١٥.

أما وزارة النقل فتتولى نقل الفيول من المصافي إلى المحطات بواسطة السكك الحديدية وتبلغ إمكانية النقل الوسطية بالسكك الحديدية عشرة آلاف طن يومياً من الفيول أويل ويتطلب الأمر زيادة هذه الإمكانية بشكل جدي عن طريق تأمين قاطرات وصهاريج وخطوط حديدية جديدة.

إن المهام الناجمة عن ضرورة تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية كبيرة ومكلفة وحاسمة بالنسبة لأثرها على مجمل تطور الاقتصاد الوطني، وتشكل الأهداف التي يجب تحقيقها تحدياً كبيراً للوطن وسباقاً صعباً مع الزمن. والسؤال هل سنفوز بهذا السباق أم أن جسامة المهام وخطورتها على الاقتصاد ستدفعنا إلى الارتباك وعدم القدرة على اتخاذ القرارات المطلوبة في الوقت المناسب، مما سيدفع الأمور نحو فوضى غير خلاقة في مجال الطاقة تضاف إلى ما يحاك للوطن من المؤامرات لدفعه نحو مخططات الفوضى الخلاقة المدمرة؟؟؟

■ **متابع**

الكهرباء ليست للبيع في «فرنسا»..
وكذلك عندنا!

سوف تدخل لبرلة قطاع الكهرباء مرحلةً جديدةً في فرنسا في الأول من تموز ٢٠٠٧ مع فتح السوق أمام المنافسة أمام القطاع الخاص دون استثناء. والحال أنّ المنافسة في القطاعات التي تم رفع القيود عنها قد أدت إلى زيادة كبيرة في سعر الكيلوواط الساعي. أما التسعيرات التي ماتزال خاضعةً للقيود، فما تزال أقل بكثير من السوق «الحر». هذا هو بالضبط السبب الذي يدفع مفوضية بروكسل لإعادة النظر في قانونية التسعيرات المقيدة في سياق المنافسة!

الكهرباء حاجةٌ أساسية وينبغي ضمان وصول الجميع إليها ضمن روح المساواة، وتقع مسؤولية تأمينها على القطاع العام. كذلك، ينبغي ألاّ يملي قانون السوق سياسة الطاقة، مع ما ينتج عنها في المجالين البيئي والاجتماعي.

إنّ إقامة سوق أوروبي في قطاع الكهرباء نتاجٌ للدوغمائية الليبرالية، أكثر من أي قطاعٍ آخر. لقد لاحظنا سابقاً خللاً خطيراً في البلدان التي قامت باللبرلة: أعطال، انقطاعات، نقصٌ مزمن في الاستثمار، الخ. لكن المسيرة نحو الفتح الكامل للسوق أمام المنافسة تتواصل.

لذا، قررت حركة آتاك إطلاق حملة في إطار وحدوي لوقف مسيرة لبرلة الكهرباء والدفاع عن التسعيرات المقيدة والحق في الحصول على الطاقة.

بمناسبة الحملة الانتخابية، ستقوم الحركة بحشد الرأي العام حول هذه المواضيع (عبر العريضة والنقاشات العامة...) وتخاطب مختلف المرشحين. إنّ هذا التحشيد لن يحل محل النقاش (الواسع) حول سياسة الطاقة، لكن ينبغي أن يكون مناسبةً لتعميمه تعميماً واسعاً.

إجراءات عملية:

جرى تشكيل مجموعة عمل يشارك في إدارتها «بيير خلفا» و«كريستيان مارتي» لتنظيم هذه الحملة. وقد جرى تحرير منشور بأربع صفحات يساعد على إدارة الحملة، وبموقع إلكتروني لتجميع المصادر ومركزة تطور ما تنتجه؛ أصبح القسم الأكبر من محتوى هذا الموقع متاحاً لأي زائر وموجوداً في العنوان التالي:

http://www.local.attac.org/marchew

وفيه قائمة للمشاركين المحتملين لإدارة النقاشات حول هذا الموضوع.

هنالك عريضة قيد التحرير مع الشركاء الذين جرى التواصل معهم (اتحادات المستهلكين، نقابات، منظمات بيئية، الخ)، وكذلك رسالة موجهة إلى المرشحين للانتخابات.

■ **آتاك فرنسا**

مونتروي، ٧ شباط ٢٠٠٧.

تعقيب صغير..

ليس مطلوباً من مروجي الليبرالية الجديدة والخصخصة في بلدنا، الحكوميين وغير الحكوميين، إلا أن يسمعوا ويقرؤوا. لعلهم يدركون إلى أي هاوية يدفعون البلاد والاقتصاد الوطني!

أموال قبضت وهددت ومشاريع لا تنفذ!!

أين الجهات الوصائية أمام هذا الفساد المبرمج ؟

يطالبون بجبهات عمل ويقدمونها للمتعهد!!

أكثر من مرة سمعت السيد رئيس مجلس الوزراء أمام المؤتمرات النقابية يقول: «ارصدوا الفساد في الشركات والمؤسسات وهاتوا الوثائق ونحن على استعداد لمحاسبة هؤلاء» ونضحك جميعنا في سرنا، نعم نضحك لأن مواقع الفساد ليست خافية على أي مواطن سوري، بتنا نتعايش معها وتتعايش معنا وأضحت جزءاً أساسياً من حياتنا.

في الشركات:

كافة الشركات الإنشائية تؤكد على النقص الحاد في جبهات العمل وصعوبة تأمينها وذلك من أجل الاستفادة من كامل الطاقات البشرية والآلية لدى الشركات وبأسعار عقدية مناسبة لتحقيق التوازن.

ولكن عندنا تحصل هذه الشركات على مشاريع وجبهات عمل تقدمها هدية للمتعهد. ويأخذ المتعهد من الشركة الآليات وغيرها، ونضرب أمثلة على ذلك:

فرع البناء في حماه: مشروع سبخة الموخ بتدمر وهو جر مياه لواحة تدمر أعطي لمتعهد منذ بدء العمل به عام ٢٠٠٢ ولم ينته وفرّ المتعهد، مشروع جر ٣ في قلعة المضيق وهو إكساء قناة ري أعطي لمتعهد وأوقف المشروع. صرف صحي في قرى مصياف أخذه متعهد وهرب.

مشاريع في حوران أعطيت لمتعهدين.

مشاريع في تل التوت أعطيت لمتعهدين.

محطة معالجة سلمية توسع في عقد الميكانيك أعطي بالكامل للمتعهد.

وإذا سألت عن أسباب ذلك.

تأتي الأجوبة ٣٠٠ آلية في الفرع ٩٠٪ منها متوقف عن العمل، بعضها بسبب علبة السرعة والتكلفة محدودة وبعضها في الإصلاح وتمنيع الفرع عن دفع أجور إصلاحها حتى تكتمل حلقات الفساد في حين يجري هدر في المكافآت للخاصة، وتتقاسم الأرباح مع المتعهدين. مع عدم حصول العمال على رواتب متأخرة لعدة أشهر، وعدم حصول العمال على الألبسة والأحذية والوجبة الغذائية منذ عدة أعوام، وعدم تحويل الاشتراكات المحسومة عن العمال لصالح النقابة وصندوق المساعدة الاجتماعية منذ سنوات ولكن رغم ذلك نطالب بمشاريع وجبهات عمل، وتقدمها للمتعهد.

ووجه آخر:

وجه آخر للفساد في الشركات الصناعية يتمثل في الاستيراد والتصدير والعقود والمناقصات واستسهال استيراد قطع تبديلية مهما كانت متواضعة على تصنيعها في ورش القطاع العام أو الخاص في السوق السورية.

معمل الباسل التابع لشركة الحديد والفولاذ في حماه ينتج كل أنواع المحاور وقطع تبديلية لكافة الشركات الصناعية وليس لهذا المعمل مثيل في الشرق الأوسط ويضم كادراً عملياً وفنياً هاماً وتم إلحاقه بشركة الحديد عام ٢٠٠٤ بمرسوم جمهوري، ويستخدم هذه المعمل السائل المصهور ويعالج حرارياً وكيمياوياً لتحقيق المواصفة الفنية السورية، يقول رئيس النقابة: شركات ومؤسسات القطاع العام تستورد ما تحتاجه وتدفع أموالاً طائلة بالدولار رغم أن المعمل جاهز لتصنيع واستقبال طلبات القطاع العام والمعمل لا ينتج إلا حسب الطلبيات وفي المعمل ١٠٩ عمال مؤهلين ومدربين وأكفاء ونطالب بكل رجاء من شركات القطاع العام التوجه إلى معمل الباسل لتصنيع ما يحتاجونه بمواصفات عالية الجودة.

معمل الوليد:

يتراجع هذا المعمل عاماً بعد عام وفي أكثر الأحيان يتوقف عن العمل والإنتاج ولا توجد عقود بالتراضي لتصنيع الأبراج الكهربائية بسبب المنافسة مع القطاع الخاص وعدم تعامل جبهات القطاع العام وخصوصاً مديريات الكهرباء مع هذا المعمل وتعاملها مع الشركات الخاصة، وحتى شركة الكابلات تصنع البكرات الخاصة بالكوابل لدى القطاع الخاص رغم أن هذه الشركة تابعة لنفس المؤسسة العامة للصناعات الهندسية.

شركات ومؤسسات القطاع العام ترفض استجرار الإطارات من شركة أفاميا رغم أن هناك دراسة ميدانية قام بها أحد الخبراء السوريين على نماذج عديدة من الإطارات الموجودة في السوق ومن ضمنها إطارات أفاميا وقد ثبت متانة وجودة هذا الإطار السوري رغم الظروف الصعبة والتكنولوجيا المتخلفة.

الورشة المركزية في حمص أنشأت لخدمة شركات ومعامل القطاع العام، وهي تابعة للصوامع، وترفض شركات ومعامل القطاع العام التعامل معها ويفضلون القطاع الخاص.

وهناك عشرات الأمثلة الأخرى وجميعها تصب في خانة الفساد.

في فرع البناء بحماه تحدث رئيس اللجنة النقابية حول واقع الفرع قائلاً:

هناك مشاريع مأخوذة وهي من بدايتها خاسرة مثل مشروع الزاوية منطقة مصياف. خط مجرور الصرف الصحي بعرض /١٧٠/ سم وبعمق مترين بحاجة إلى فتح مسار وتفجير وترحيل هذه الصخور وكامل المشروع في منطقة صخرية وجبلية وتوجد كمية /٦٠٠/م٣ بحاجة إلى ترحيل لم تلحظ بعقد المشروع وهذا العمل يكون عبئاً على فرع الشركة ودون أي مردود مالي وهذا العمل في هذه المنطقة الجبلية يؤدي إلى تكسير وأعطال كبيرة في آليات الشركة نظراً لقساوة الصخر المراد إزالته.

مشروع حرمل بيت عتق منطقة مصياف مجرور صرف صحي يوجد بجانب مسار الخط تل على شكل جبل من الصخور القاسية بحاجة إلى ترحيل حتى تتمكن الآليات من فتح مسار الخط والتمكن من حفر المجرور وهذا كله يحتاج إلى آليات مثل بلد وزر. قلا بات وباكر وهذا العمل كله بدون أي مردود مالي ولم يلحظ بالعقد.

هناك مشاريع مأخوذة من منطقة مصياف ملزمة لمتعهدين ثانويين عن طريق فواتير وليس بعقود نظامية.

إن أغلب المشاريع مأخوذ عليها سلف مالية ويقوم الآن فرع الشركة بتسديد هذه السلف مثل مشروع قناة ج٣ بالغاب: (٨٥٪) تسترد من قيمة الكشوف للسلف ومشروع عبارة السقيلبية سدد مبلغ /٦٠٠/ ألف ليرة سورية من قيمة الكشف البالغ قيمته /٨٠٠/ ألف ليرة سورية وهناك سلفة مأخوذة على مشروع محطة معالجة زيزون قيمتها المالية /٧٧٠/ ألف ليرة سورية علماً أن الفرع لم يقم بأي عمل بالمشروع.

لنا بعض المطالب وهي:

١ ـ محاربة الفساد ومحاسبة المقصرين.

٢ ـ التوسط لدى وزارة الإسكان من أجل الإسراع بصرف الكشوف للمشاريع المتعاقد عليها من أجل الاستمرار بالعمل وتأمين مستلزمات هذه المشاريع بالوقت المحدد.

٣ ـ تثبيت الأخوة العمال الذين مضى على استخدامهم أكثر من أربع سنوات ولهم صفة الديمومة.

٤ ـ منح الاختصاص للمساعدين المهندسين الذين عينوا بعد عام ١٩٨٦ أسوة ببقية زملائهم.

٥ ـ إعطاء عطلة يوم السبت أسوة ببقية الشركات أو إعطاء بدل نقدي عنها.

٦ ـ نقل كافة سائقي الآليات في المشاريع إلى مجال اللجنة النقابية الثانية في الرحبة باعتبار أنه تتحمل دائرة الآليات رواتبهم كاملاً.

٧ ـ إلغاء القرار رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٤ والصادرة عن السيد رئيس مجلس الوزراء والقاضي بإلغاء التعليمات الخاصة بتخصيص شركات الإنشاءات العامة بـ/٣٠٪/ من عقود القطاع الإنشائي.

٨ ـ إعطاء جبهات عمل جديدة لفرع الشركة بحماة من أجل الاستمرار لأنه يوجد في الفرع /٦٠٠/ عامل، هذا معناه أن هناك /٦٠٠/ أسرة تعيش من عمل هؤلاء العمال.

٩ ـ التسديد للمشفى العمالي بحماة من قبل إدارة تصفية ريما سابقاً من أجل استقبال الأخوة العمال المرضى وإجراء العمليات الجراحية اللازمة.

١٠ ـ التسديد إلى مكتب النقابة.

١١ ـ التسديد للصيدلية العمالية بحماة من أجل استمرار استجرار الدواء للأخوة العمال.

١٢ ـ التسديد لنقابة أطباء الأسنان بحماة من أجل الاستمرار بالمعالجة السنية للأخوة العمال.

١٣ ـ إصدار الأنظمة الداخلية للشركة.

❖ **مدير فرع الشركة قال:** إن فرع هذه الشركة نهب وسرق من قبل المدراء الذين تواكبوا عليه دون محاسبة ودون مساءلة. وقال: إن الفساد يعشعش في مفاصلها.. أموال قبضت ومشاريع لم تنفذ وهدر ولا مبالاة.. أين الجهات الوصائية.

التفت نحوي وقال رجاء لا تكتب لكي لا نشهّر بالقطاع العام. ولكنني لم أعده بذلك.

وفي اليوم الثاني في ١٢ ـ ٢٠٠٧/٢ ترأس محافظ حماه اجتماعاً لتتبع تنفيذ «البناء» شركة المشاريع المائية وتم استعراض كافة المشاريع المتعاقد عليها ونسب التنفيذ، وبعد التدقيق تبين أن كافة المشاريع منتهية مدتها العقدية وأن التأخير بالمشاريع وعدم المباشرة ببعضها يعود لأسباب تتعلق بالشركة وإمكانياتها وتقرر سحب أكثر المشاريع وإعطاءها للإنشاءات العسكرية.

وفي اليوم الثاني أقيل المدير أو استقال.

ألا يحق لنا هنا أن نتساءل:

أين الجهات الوصائية من هذا الفساد ومن هذا الدمار المبرمج؟

■ **نزار عادلة**

«حالة حصار».. ولكن ما العمل؟

اقتبست العنوان كما جاء في افتتاحية الزميلة «تشرين» يوم ٢٠٠٧/٢/١٧ مع إضافة وحيدة من عندي وهي كلمة «ما العمل؟»

..نحن مع ما جاء تماماً في توصيف الافتتاحية لحالة الحصار التي يعيشها العرب، وأنهم «من خليجهم إلى محيطهم في دائرة الخطر والاستهداف، وداخل حصار الأسلاك الشائكة الأمريكية، وفي مرمى البوارج الأمريكية...» لكننا لسنا مع صيغة التعميم في توجيه المذمة كطلقة في الهواء لا تصيب أحداً من المسؤولين فعلاً عن انهيار النظام الرسمي العربي والهزائم التي حلت بالشعوب العربية جراء تواطؤ الحكام في السر والعلن مع الامبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية.

ومن هنا لسنا مع القول: «غريب أمرنا نحن العرب، نقع في الحفرة نفسها مرتين..بل أكثر ونسلم أمرنا لمن لا يهمه أمرنا، ونكرر الخطأ نفسه مرة بعد مرّة...»!

معذرة أيتها الزميلة «تشرين»، ما هكذا تورد الإبل! فمنذ مراسلات حسين مكماهون ووعد بلفور، إلى تقسيم منطقة الخليج لإمارات ومشيخات وممالك وتغير اسم الجزيرة العربية إلى ذرية آل سعود، ثم إلى مؤامرة استيطان فلسطين وتهويدها تدريجياً، إلى زرع القواعد العسكرية الأجنبية في أرضنا ومياهنا، إلى مؤامرة كامب ديفيد وما تفرع عنها من قنابل سلام عنقودية (أوسلو ووادي عربة، والمبادرة العربية وخارطة الطريق، والرباعية... الخ)، لم يكن للشعوب العربية في كل هذا أي ذنب أو دور، بل جابهت الطليعة منها هذه المخططات وقدمت الشهداء ضد أعداء الخارج والداخل، وكذلك قدمت الشعوب في البلدان العربية العديد من القادة الأفذاذ الذين رفعوا شعار المقاومة ومازالت ذاكرة الأجيال تحفظ ما قدموه من تضحيات ومآثر...!

من هنا ونحن أمام حالة الحصار والمخاطر التي تتهدد بلدنا سورية ومنطقتنا، لا بد من تسمية الأشياء بأسمائها، خاصة أننا كإعلام لسنا ملزمين «بضرورات الأنظمة»، بل بخيارات الشعوب. إن من يقع في الحفرة دائماً وعن وعي، هم الحكام العرب الذين يرتبط وجودهم موضوعياً بالأجنبي وتقديم الخدمات له وتنفيذ مطالبه وحماية مصالحه، ولذلك لا ينفع مع هؤلاء الحكام ما جاء في تشرين: «إننا نحرص على عدم جرح مشاعر الأشقاء العرب، وننتقي العبارات الأكثر تهذيباً ورقة ونحن نتطرق إلى هذا الموضوع... فلربما كان كلامنا جرس إنذار يوقظ النائمين في بحار العسل والحليب والكافيار...»!

... إن الغارقين في بحار العسل والكافيار وتكديس الثروات سواء كانوا حكاماً أم أفراداً، وإيداعها في البنوك الأمريكية والصهيونية (أكثر من ألف مليار دولار) ليسوا أشقاء، بل سبقوا الأعداء في اتهام المقاومة بالمغامرة والمقامرة، وأنزلوا إلى الشوارع الألوف من المخابرات وقوات القمع ضد شعوبهم المؤيدة للمقاومة اللبنانية البطلة بقيادة حزب الله، وللمقاومة في فلسطين والعراق...

كيف يكون الحكام العرب في عداد الأشقاء بعد أن باركوا جهاراً نهاراً أمام كوندليسا رايس خطة بوش الجديدة في العراق، ووافقوا على «ضرورة» نزع سلاح حزب الله وتسليمه إلى «حكومة السنيورة»، وعلى إلزام الفلسطينيين «بشروط اللجنة الرباعية»، في الوقت الذي تنهش فيه جرافات الاحتلال الصهيوني جسد المسجد الأقصى؟؟ فلا خادم الحرمين ولا رئيس لجنة القدس (ملك المغرب)، ولا الدول العربية المستضيفة للسفراء الصهاينة، حركت ساكناً ولو من باب رفع العتب... فهؤلاء أشقاء فعلاً ولكن ليس لنا نحن الشعوب، بل للصهاينة وحماتهم في البيت الأبيض...

إذا كنا في سورية نعاني من «حالة حصار»، وهذه هي الحقيقة، لأننا بين فكي كماشة الاحتلال خصوصاً بعد احتلال العراق، فليس لنا إلا أن نحاصر حصارنا عبر خيار المقاومة الشاملة والتي عمادها أولاً وأخيراً الشعب، تماماً كما فعل أسلافنا الأبطال، وما فعله بالأمس القريب جمهور المقاومة والمقاومين في الجنوب الذين على قلتهم أحدثوا زلزالاً في نظرية الردع الإسرائيلي، وحققوا انتصاراً عجزت عنه كل الجيوش العربية...وكم كان محقاً السيد حسن نصر الله عندما قال منذ أيام: «إن المقاومة مشروع حياة وعزة وكرامة وبقاء ووجود واستمرار، لذلك لا بد من استكمال جهوزية المقاومة لما هو أكبر ولما هو أخطر...».

إن هذا الكلام. الموقف المقترن بالفعل. هو ما يفيدنا في سورية، وهو ليس بكثير على شعبنا وتاريخه الوطني الذي يمثل خزّان الإرادة، وفيه الإجابة الحقيقية على سؤال ما العمل؟. لأن طريق المقاومة سيفضي حتماً إلى تحرير الجولان أرضاً وأسرى، وعبر هذا الخيار أيضاً يمكن ضرب مرتكزات الفوضى «الخلاقة» التي يرسمها ويعمل عليها أعداء الخارج وقوى الفساد الكبرى في الداخل للإجهاز على سورية وشطب دورها من الصراع العربي. الصهيوني وإلحاقها بـ «عرب الاعتدال» بعد أن فشلت جميع المحاولات السابقة!

■ **حمزة منذر**

رغم التعتيم الإعلامي المنهجي والمشبوه وباعتماد الصمود
إضراب عمال مصر يحقق بعضاً من مطالبه.. والمعركة لم تنته بعد!

رسالة القاهرة - خاص قاسيون

بعد ثلاثين عاما من الانتفاضة الشعبية الهائلة في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ والتي شارك فيها العمال على أوسع نطاق وبفعالية كبيرة للغاية، اشتعلت الإضرابات العمالية التي شارك فيها حوالي ٨٠ الف عامل بقطاع الغزل والنسيج. بدأها عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى (بمحافظة الغربية) وهي كبرى شركات الغزل والنسيج في مصر. ثم توالت الإضرابات وامتدت إلى شركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار (محافظة البحيرة قرب الاسكندرية)، وشركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج (بمحافظة المنوفية)) وشركة الدلتا للغزل والنسيج بطنطا (محافظة الغربية) وشركة المنصورة اسبانيا للملابس الجاهزة بمدينة طلخا (محافظة الدقهلية) إضافة لذلك ومن خارج قطاع الغزل والنسيج أضرب عمال مزارع الدواجن المملوكة لشركة أميركانا بمحافظة الشرقية التي تتبعها مطاعم بيتزا هت وكنتاكي وهارديز وغيرها من المأكولات الأمريكية.

ويعتبر قطاع الغزل والنسيج من أهم مكونات القاعدة الصناعية المصرية إن لم يكن أهمها، وهو الذي تمتع منذ أمد بعيد بكفاءة وشهرة عالمية.

ومنذ بدأت سياسة الانفتاح الاقتصادي في أواسط السبعينيات وصولاً إلى خروج الدولة من عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية والتحول إلى اقتصاد السوق وبدء الخصخصة أي إلى التبعية الكاملة للامبريالية توقفت عمليات الإحلال والتجديد في المصانع بما أحدث بها أضراراً فادحة وشاع الفساد بشكل هائل وبدأ تقليص المصانع بإغلاق وتصفية وحدات وورشات وأقسام. وتم فتح السوق المصرية على مصراعيها أمام المنتجات الأجنبية المنافسة. وتم تقليص العمالة بوقف تعيين عمال جدد مكان العمال الذين وصلوا سن ٦٠ عاما. ثم بدأت عملية إجبار العمال على الخروج إلى المعاش المبكر بأساليب الضغط والإكراه أو الخداع بما حرم الصناعة من خبرات ثمينة تكونت على مدى عقود. وأخيراً عقدت اتفاقية (الكويز) وهي بمثابة دعم لصناعة الغزل والنسيج الإسرائيلية على حساب خراب صناعة الغزل والنسيج المصرية. وهكذا بدأ تآكل ماتمتعت به هذه الصناعة من أفضليات.

الإضرابات من حيث الكم والكيف:

كمياً، امتدت إلى مواقع عديدة وبشكل متزامن ومتقارب وفي محافظات مختلفة باستثناءات قليلة. وشملت مصانع لا تزال تابعة للقطاع العام وأخرى للقطاع الخاص أو في المراحل الأخيرة لاتمام الخصخصة. وبذلك عبرت هذه الحركة الإضرابية ما كان سائدا في السنوات الأخيرة من تبعثر الاضرابات التي كانت تتم في نطاق شركة واحدة.

كيفياً، فقد تم رفع سقف المطالب في بعض المصانع في سياق الإضراب. كما جمعت بين الإضراب عن العمل والاعتصام والإضراب عن الطعام وإقامة الخيام لحماية العمال من الأمطار في أحد المصانع. أي أنها استخدمت وسائل واساليب عديدة بعضها جديد تماما .

كيفياً أيضا تميزت برفض العمال لمساومات وضغوط وألاعيب الإدارات واتحاد العمال ووزارة القوى العاملة لإنهاء الإضرابات مقابل وعود بتلبية المطالب، وإصرار العمال على تنفيذ مطالبهم أولاً.

كيفياً أيضا تميزت بظهور قيادات عمالية طبيعية جديدة. وقام العمال بفرض العزلة على النقابات المنتخبة منذ فترة وجيزة وعلى اتحاد العمال وقياداته. وكانت الحكومة وقادة الاتحاد قد قاموا بشطب وعدم تمكين العمال النشطاء وعدد كبير من النقابيين من دخول الانتخابات أو النجاح فيها. وهكذا انحازت اللجان النقابية المنتخبة والاتحاد إلى الإدارات والبرجوازية وضد مصالح العمال.

كيفياً أيضا فقد كانت الإضرابات مصحوبة بقدر من الوعي والتنظيم الجيد مع قدر من المواقف التي تجاوزت المطالب الاقتصادية وتمثلت في بعضها في المطالبة بوقف الخصخصة ومهاجمتها.

إزاء صمود العمال وفشل كل الضغوط فقد تم اجتماع عاصف بمقر اتحاد العمال ضم وزيرة القوى العاملة ورئيس الاتحاد ورئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج وعدد من النقابيين وأعضاء مجلسي الشعب والشورى لبحث سبل الخروج من الأزمة. تم بعدها الرضوخ لمطالب العمال. حيث توج الأمر بتدخل رئيس الجمهورية شخصياً لإنهاء المشكلة. وتحقق للعمال ما يلي:

رفع قيمة بدل الوجبة الغذائية للعمال بأثر رجعي من يوليو ٢٠٠٦

تعديل لوائح تسعيرات عمال الانتاج المعمول بها منذ عام ١٩٦٠ لجميع العاملين بقطاع الغزل والنسيج.

وفي شركة كفر الدوار تقرر دعم وتحديث مشفى الشركة وإعادة النظر في نظام الحوافز وفتح باب الترقيات وتعديل اللوائح المنظمة بواسطة لجنة تنهي أعمالها آخر نيسان ٢٠٠٧، وتسوية حالات العاملين بالانتاج طبقا لمؤهلاتهم الدراسية وتحديث أسطول نقل العمال بالشركة .

أما في شركة شبين الكوم فقد تمت إقالة رئيس مجلس ادارة الشركة بناء على طلب العمال كما تم صرف مستحقات العمال قبل تسليم الشركة للمستثمر الهندي وتبلغ خمسة ملايين جنيه و٨٥٦ ألف جنيه (أكثر من مليون دولار). وهي عبارة عن مستحقات ٧ شهور سابقة. وكذا العلاوة الدورية، إضافة إلى صكوك ملكية للعمال لاثبات حقهم في نسبة ١٢ بالمائة من أسهم الشركة وإطلاعهم على عقد البيع ووضعهم القانوني وموقفهم بعد تسليم الشركة للمستثمر الهندي. وإضافة إلى كل ذلك فقد تم اعتبار أيام الإضراب راحة مدفوعة الأجر.

أهم الاستخلاصات

الاستخلاص الأكثر اهمية هو تصاعد الصراع الطبقي في البلاد وتحول حالة الاحتقان التي سادها الهدوء الي حالة حركة وفعل. إضافة إلى الزخم الذي أضافه انتصار العمال وازدياد وعيهم وجرأتهم في النضال مستقبلاً.

إن هذه الحركة يصعب وصفها بالعفوية بشكل كامل فدرجة التنظيم والاستمرار لها دلالات هامة. وهي من ناحية أخرى تميزت بالاستقلالية. وهي استقلالية تتميز بأنها ليست مجرد ابتعاد عن تأثير النقابيين الحكوميين السابقين الذين كانوا يجيدون المساومة مع البيرقراطية الحكومية ويميعون الصراع ويخدعون العمال. وكانت الاستقلالية من ناحية اخرى متمثلة في أن الحركة كانت بعيدة عن الأحزاب السياسية المعارضة. وهو ما يؤكد عزلة هذه الأحزاب التي صرفت كل جهدها طيلة السنوات الماضية إلى المطالبة فقط بالإصلاح السياسي والدستوري وابتعدت بما فيها أحزاب اليسار عن القضايا الوطنية والاجتماعية والقومية وكل ما يهم الشعب في اقتراب بل والتحام مع أجندة ما يسمى بالمجتمع المدني وجمعيات حقوق الانسان الممولة إمبريالياً وصهيونياً وحصر طموحاتها في محاولة الحصول علي بضعة مقاعد في البرلمان لبعض قادة هذه الاحزاب البائسة .

ولم تتمكن جماعة الأخوان المسلمين ولا منظمات المجتمع المدني من ركوب الموجة فقد كانت مواقف العمال وصمودهم أعلى من مواقف هذه الجماعات. وبالتالي فقد سقط نهج التعددية النقابية الذي نادت به بعض جماعات اليسار خاصة الممولة إمبريالياً وصهيونياً، مثلما دعت إليه أيضاً جماعة الأخوان أيضاً. وهي عملية تستهدف تفتيت وشرذمة الطبقة العاملة. إن مرحلة جديدة قد بدت تباشيرها. وهي مرحلة لها استحقاقات هائلة أهمها إنجاز حزب الطبقة العاملة الذى اغتالته قوى الردة اليمينية التي تكيفت مع سلطة التبعية ولا يتجاوز طموحها مجرد الحصول على قضمة صغيرة من جسد الوطن الذي تلتهمه الاحتكارات متعدية القوميات ورأس المال المالي الصهيوني والبرجوازية المحلية التابعة التي ألقت علم الوطنية في الوحل .

■■ **إبراهيم البدراوي**

رهن بترول مصر مقابل مديونية ٤.٥ مليار دولار!

كشفت دراسات عن البترول والغاز المصري، معلومات خطيرة عن الخسائر الفادحة التي تتعرض لها مصر نتيجة للتفريط غير المبرر في الثروة القومية، بما أدى لإهدار ملايين الدولارات على البلاد .

وقالت هذه الدراسات إن الحكومة استخدمت القفزة في نسبة نمو إنتاج الغاز، وتصديره والتي وصلت إلى ٥٣٪ في وضع تقدير لمعدل النمو الاقتصادي العام ورفعه إلى ٦٪، مع أن الجانب الأكبر من تلك القفزة كان من نصيب الشريك الأجنبي ولم يستفد منه الاقتصاد المصري، وحذرت من أن تكون مديونية قطاع البترول، قد بلغت نحو ٤.٥ مليار دولار من خلال رهن الإنتاج المستقبلي من البترول والغاز، في الوقت الذي باتت فيه مصر تشتري نفطها وغازها من تلك الشركات بالديون وبالأسعار العالمية. ومعنى ذلك أن مصر صارت مستوردا صافيا وليس مصدرا صافيا كما توحي بذلك الأرقام المعلنة دون تفصيلات توضح ما هو من نصيب مصر وما هو من نصيب الشركات الأجنبية.

النشاطات «الفندقية» لـ«أمير» تصل «تل أبيب»

كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية النقاب مؤخراً عن أن الأمير السعودي، الوليد بن طلال، يجري اتصالات مع جهات إسرائيلية تهدف إلى إقامة فندق على شاطئ تل أبيب من خلال مشروع مشترك لعائلة أبو العافية، وهي من مدينة يافا، التي تملك مبنى في شارع هربرت صموئيل على شاطئ المدينة.

وأضافت الصحيفة الإسرائيلية إنها حصلت على الأسبقية في نشر مقابلة مطولة مع نجل الأمير الوحيد خالد، (٢٨ عاما) التي أدلى بها لمجلة فوربس باللغة العربية، وقال فيها إنه يقوم بتطوير العلاقات بين والده وبين الدولة العبرية. وأشارت أيضا أنه على الرغم من أن اسم الأمير السعودي لا يذكر في وسائل الإعلام، إلا انه وفق المصادر الإسرائيلية شارك في بناء فندق الفصول الأربعة (فور سيزنز) في القدس الغربية.

«ارحلوا إلى بيوتكم أيها اليانكي!»

تظاهر عشرات الألوف من الإيطاليين يوم السبت ١٧ شباط ٢٠٠٧، تحت مراقبة بوليسية مشددة، ضد توسيع قاعدة فيسينس الأمريكية العسكرية شمالي إيطاليا .

من هنا وهناك...

وتحت شعارات ويافطات تقول «ارحلوا إلى بيوتكم أيها اليانكي» حشدت المظاهرة ٧٠ ألف شخص وفق تقديرات الشرطة، وهي مشاركةٌ يفسرها وزير البيئة ألفونسو بيكورارو سكانيو (من حزب الخضر) بأنها «استفتاءٌ صارخ ضد مضاعفة مساحة القاعدة الأمريكية». ولكنّ برودي أعلن بأنّ برنامج حكومته لن «يغير مساره تحت ضغط مظاهرة».

من المفترض أن يزداد عدد القوات الأمريكية في فيسينس من ٢٧٥٠ إلى ٤٥٠٠ عنصر ممن أصبح اسمهم «جنود السماء» بحكم تجميع وحدات الكتيبة التي تستقر حالياً في بامبورغ وشفاينفورت في ألمانيا .

وتغذي هذه القضية شعوراً قوياً ضد الأمريكيين في إيطاليا، حيث عارض الرأي العام بقوة الحرب على العراق ويعبّر عن احتجاجه على بعض مظاهر ما يسمى بالحرب على الإرهاب، مثل عمليات الاختطاف والنقل غير الشرعية التي تقوم بها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA.

«المحافظون الجدد» يدعمون ساركوزي

مع اقتراب موعد الاقتراع على رئاسة الجمهورية الفرنسية، لا يتوقف الإعلاميون والمراقبون كما المحللين السياسيين عن طرح سؤال حول الفرص المتاحة لوصول اليهود لرئاسة فرنسا عبر مرشح حزب الاتحاد نيكولاس ساركوزي الذي يجاهد من أجل تحسين صورته داخل فرنسا، بعدما أثبتت استطلاعات الرأي العام بأن ٥١٪ من الفرنسيين أصبحوا أكثر تخوفاً من توجهات ساركوزي السياسية إذا تولى رئاسة الجمهورية الفرنسية.

وتقول المعلومات حالياً إن ساركوزي يتقدم في استطلاعات الرأي على منافسته الاشتراكية سيغولين رويال بفارق ضئيل، وذلك بسبب الدعم الأمريكي ومساندة منظمات اللوبي الإسرائيلي المنتشرة في فرنسا وبلدان أوروبا الغربية، وهو ما دفع بصحيفة ديلي تلغراف اللندنية إلى مهاجمة تحالف ساركوزي- بلير باعتباره يمثل تجمعاً جديداً للـ«محافظين الجدد» في أوروبا، على نحو يبشر القارة الأوربية بالانخراط والبقاء الطويل تحت عباءة التبعية الأمريكية.

■■

بدأ العدّ العكسي: على إيران الاستعداد للتصدي لهجوم نووي

يؤكد الجنرال ليونيد إيفاشوف، القائد السابق لأركان جيوش الاتحاد الروسي ونائب رئيس الأكاديمية الجيوسياسية الروسية وعضو في مؤتمر محور السلام حالياً، أن ليس هنالك أدنى شكّ في أنّ إدارة بوش تخطط لتوجيه ضربات نووية لإيران وفي أنّ البنتاغون سيقوم بها في غضون الأسابيع القادمة. ليس هنالك أدنى شكّ أيضاً في أنّ الولايات المتحدة لن ترتدع عن شنّ تلك الضربات بسبب معارضة القوى النووية الأخرى وفي أنّها لن تتلقى إلا رداً تقليدياً. الأمر الوحيد المجهول هو مصادقة المعارضة في كونغرس الولايات المتحدة على هذا المشروع أو عدم مصادقتها عليه.

وبالمناسبة فقد كتب الجنرال إيفاشوف هذا المقال قبل المداخلة التي قدّمها وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس (٦ شباط ٢٠٠٧) أمام الكونغرس والتي أشار فيها إلى وجوب أن تستعد واشنطن لمواجهة عسكرية مع روسيا، وكذلك قبل خطاب الرئيس فلاديمير بوتين أمام مؤتمر الأمن في ميونخ (١٠ شباط ٢٠٠٧) الذي أكّد فيه إنّ موسكو لن تدع الولايات المتحدة تقرر وحدها الحرب أو السلام (مع إيران)، ونظراً لأهمية هذا المقال فإننا ننشر ترجمته كاملة فيما يلي:

نجد في مجمل المعلومات القادمة من الشرق الأوسط عدداً متزايداً من الكتابات التي تؤكد بأنّ الولايات المتحدة ستقوم في غضون بضعة أشهر بتوجيه ضربات نووية لإيران. على سبيل المثال، تنقل صحيفة كويت آراب تايمز نقلاً عن مصادر حسنة الإطلاع لم تذكر اسمها بأنّ الولايات المتحدة تنوي شن هجمة بمساعدة صواريخ وقنابل على الأراضي الإيرانية قبل نهاية شهر نيسان ٢٠٠٧. سوف تبدأ الحملة من البحر ويساندها نظام باتريوت الدفاعي المضاد للصواريخ، بحيث تتجنب القوات الأمريكية عمليةً أرضيةً وتنقص فعالية ردّ يصدر «من أي بلد من بلدان الخليج الفارسي».

تشير عبارة «من أي بلد» أساساً إلى إيران. ويعتقد المصدر الذي أبلغ الصحيفة الكويتية بالمعلومة بأنّ القوات الأمريكية في العراق وفي بلدان المنطقة الأخرى ستكون بمأمن من أية ضربة صاروخية إيرانية بفضل وجود نظام الباتريوت على الحدود.

هكذا، تكون التحضيرات لعدوان أمريكي جديد قد وصلت إلى مراحلها الأخيرة. لقد شكّل إعدام صدّام حسين وأقرب شركائه جزءاً من هذه التحضيرات الهادفة إلى أن تكون «عمليةً مقنّعة» تخدم الجهود الإستراتيجية الأمريكية لتسميم الوضع تماماً في إيران وفي كافة أرجاء الشرق الأوسط.

وبالفعل، فقد أمرت الولايات المتحدة بشنق الرئيس العراقي السابق وشركائه بعد تقييمها لعواقب هذا الإعدام، مما يدلّ على أنّ الولايات المتّحدة قد تبنّت دون رجعة خطة تقسيم العراق إلى ثلاث دول: شيعية وسنية وكردية. تعتبر واشنطن أنّ وضع الفوضى المسيطر عليها سيساعدها في السيطرة على تزويد الخليج الفارسي بالنفط وكذلك طرق نقل أخرى للنفط هامة استراتيجياً.

أهم مظاهر هذه المسألة هو خلق منطقة نزاع دموي لانهائي في قلب الشرق الأوسط، تتجرّ إليه بالضرورة البلدان المجاورة للعراق، أي إيران وسورية وتركيا (عبر كردستان)، مما يؤدي إلى حلّ مشكلة عدم الاستقرار الكامل للمنطقة، وهي مهمةٌ تحظى بأهمية كبيرة في الولايات المتّحدة وفي إسرائيل خصوصاً. لم تكن الحرب على العراق سوى خطوة في سلسلة من مراحل عملية زعزعة استقرار المنطقة. لم تكن إلاّ مرحلةً في المسار الذي يقرّبهما من تصفية الحسابات مع إيران ومع بلدان أخرى ندّدت بها الولايات المتحدة أو ستندّد بها.

لكن ليس سهلاً على الولايات المتّحدة أن تنطلق في حملة عسكرية في حين لم تقم بعد بإشاعة «السلم» في العراق وأفغانستان (تفتقد الولايات المتّحدة للموارد اللازمة لفعل ذلك). علاوةً على ذلك، تتزايد في كافة أرجاء العالم الاحتجاجات ضد سياسة المحافظين الجدد في واشنطن. نظراً لكل ما سبق، سوف تستخدم الولايات المتّحدة السلاح النووي ضد إيران، وستكون تلك ثاني حالة استخدام الأسلحة النووية في المعارك منذ الهجوم الأمريكي على اليابان في العام ١٩٤٥.

تدلي الدوائر العسكرية والسياسية الإسرائيلية بتصريحات علنية حول إمكانية شن ضربات صاروخية نووية على إيران منذ تشرين الأول ٢٠٠٦، حين دعم جورج دبليو بوش الفكرة. حالياً، يجري الحديث عن «ضرورة» شن ضربات نووية، ويتم دفع الرأي العام إلى الاعتقاد بأنّه ليس في هذا الاحتمال ما هو مخيف، بل إنّ شن ضربة نووية أمرٌ قابلٌ للتنفيذ نسبياً، على أساس عدم وجود وسيلة أخرى لـ«إيقاف» إيران.

كيف سيكون ردّ فعل القوى النووية الأخرى؟ فيما يخص روسيا، سوف تكتفي حكومتها في أحسن الأحوال بإدانة الضربات، وفي أسوئها ستعلن ما يلي: «حتى إذا ارتكبت الولايات المتّحدة خطأً، فقد حرّض البلد الهدف بنفسه على الهجوم». مثلما فعلت أثناء الضربات التي عانت منها يوغوسلافيا.

ويبدو أنّ ردّ فعل أوروبا سيكون مماثلاً. لكن ربما تكون احتجاجات الصين وبلدان أخرى على هجمات نووية أقوى. في جميع الحالات، لن تكون هنالك ردودٌ نووية على القوات الأمريكية. وإدارة بوش متأكدة تماماً من ذلك.

ليس للأمم المتحدة أي وزن في هذا السياق الجيوسياسي. وقد شارك مجلس الأمن في مسؤولية الهجوم على يوغوسلافيا حين لم يشجبه. تكتفي هذه المؤسسة بتبني القرارات التي يفسرها الروس والفرنسيون بأنها تخلّ عن استخدام القوة، ويفهمها الأمريكيون والبريطانيون بأنّها «مصادقةٌ» على الاعتداءات التي يقومون بها.

أما إسرائيل، فمن شبه المؤكد أنها ستكون هدفاً للصواريخ الإيرانية؛ في تلك الحالة، يحتمل أن تصبح مقاومة حزب الله والفلسطينيين أكثر فعاليةً. سوف يصوّر الإسرائيليون أنفسهم كضحايا، ويلجئون للاستفزاز لتبرير شنّ عدوان، ويعانون من أضرار مقبولة وينتهي الأمر بالولايات المتحدة بالاستنكار وزعزعة استقرار إيران، فتقدّم تصرفها على أنّه عقابٌ استحقته هذه الأخيرة.

يبدو أنّ بعض الأشخاص يعتقدون بأنّ احتجاجات الرأي العام ستتمكن من إيقاف الولايات المتّحدة، لكنني أخالفهم الرأي. ينبغي عدم المبالغة في أهمية هذا العامل. لقد حاولتُ في الماضي طيلة ساعات إقناع ميلوسيفيتش بأنّ حلف شمال الأطلسي يستعد للهجوم على يوغوسلافيا، ورفض لوقت طويل تصديق ذلك وكان يقول لي باستمرار: «اقرأ شرعة الأمم المتحدة. ما هي الأسباب التي قد تدفعهم لفعل ذلك؟».

لكنهم فعلوا. لقد تجاهلوا تماماً القانون الدولي وفعلوها. ما هي النتيجة؟ كان الرأي العام مصدوماً ومستنكراً بالطبع، لكنّ المعتدين نالوا تماماً ما أرادوه: ميلوسيفيتش مات، ويوغوسلافيا مقسمة، وصربيا محتلة. أقام فيها ضباط حلف شمال الأطلسي قيادة أركانهم في مكاتب وزارة دفاع هذا البلد.

حدث الأمر نفسه في العراق. صدم الرأي العام واستنكر. والحال أنّ الولايات المتحدة لا تهتم بمدى الاستنكار، بل بالأموال التي يحصل عليها مجمعها الصناعي العسكري.

تسمح المعلومة المتضمنة أنّ حاملة طائرات أمريكية جديدة ستصل إلى الخليج الفارسي في نهاية شهر كانون الثاني بإجراء تحليل محتمل للنزاع. لمهاجمة إيران، ستستخدم الولايات المتحدة بصورة أساسية القوة النووية الجوية. ستستخدم صواريخ بعيدة المدى (تحملها طائراتٌ وغواصات وسفن) وربما صواريخ باليستية. وعلى الأرجح، ستتبع الضربات النووية غاراتٌ جوية تنطلق من حاملات الطائرات، وأنواعٌ أخرى من الهجمات.

تمتلك إيران جيشاً قوياً وربما تتكبد القوات الأمريكية خسائر كبيرة. هذا أمرٌ غير مقبول بالنسبة لجورج بوش، فوضعه أصلاً حرج. ليس ضرورياً شن هجوم بري لتدمير البنى التحتية في إيران وتوقيف تطور البلاد وزرع الرعب وخلق فوضى سياسية واقتصادية وعسكرية. هذا الهدف قابلٌ للتحقيق أولاً بالسلاح النووي، ثمّ بوسائل الحرب التقليدية. هنا تكمن فائدة نشر أسطول حاملات الطائرات قرب السواحل الإيرانية.

ما هي وسائل الدفاع عن إيران؟ إنها ضخمة، لكنها أدنى بكثير من القوات. تمتلك إيران ٢٩ نظاماً روسياً من الصواريخ المضادة للطائرات من طراز «تور»، وهي تمثّل دون أدنى شك تعزيزاً للدفاع الجوي الإيراني. لكنّ إيران تفتقد حالياً لأية حماية أكيدة ضد الغارات الجوية.

سيكون التكتيك مماثلاً للمعتاد: أولاً، تحييد الدفاع الجوي والرادارات، ثم مهاجمة سلاح الجو جواً، ثم مهاجمة منشآت القيادة والسيطرة والبنى التحتية على الأرض دون مخاطرة.

في غضون بضعة أسابيع، سنرى آلة الحرب الإعلامية وهي تتحرك. الرأي العام خاضعٌ للضغوط منذ الآن. سوف نشهد نوعاً من التصعيد الهستيري المعادي لإيران، و«تسريبات» جديدة في وسائل الإعلام التضليلية، الخ.

في الوقت نفسه، يرسل كلّ هذا رسالةً للمعارضة الموالية للغرب ولجزء من نخبة محمود أحمدي نجاد كي يستعدوا للأحداث القادمة. تعوّل الولايات المتحدة على أنّ هجوماً على إيران سيولّد بالضرورة الفوضى في البلاد، ثمّ تنوي إفساد بضعة جنرالات إيرانيين وتخلق بالتالي «طابوراً خامساً» هناك.

إيران والعراق بلدان مختلفان جداً بالطبع. لكن إذا نجح المعتدي في التحريض على نزاع بين فرعي القوات المسلحة الإيرانية، أي حرس الثورة الإسلامية والجيش، سيجد البلد نفسه في وضع حرج، وخاصةً في حال تمكّنت الولايات المتحدة منذ بداية الحملة من النيل من الزعيم الإيراني وتحقيق ضربة نووية أو ضربة تقليدية شاملة بوسائل تقليدية ضد قيادة أركان البلاد.

إنّ احتمال حصول هجوم أمريكي ضد إيران كبيرٌ جداً اليوم، لكنّ منح الكونغرس الأمريكي الإذن بشن هذه الحرب أمرٌ غير مؤكد بعد. يمكن لحصول استفزاز أن يزيح هذه العقبة (هجومٌ على إسرائيل أو على أهداف أمريكية، ومن بينها القواعد العسكرية). وربما يكون مدى الاستفزاز من قياس اعتداءات ١١ أيلول ٢٠٠١ في نيويورك. حينذاك، سيقول الكونغرس بالتأكيد «نعم» للرئيس الأمريكي.

■ **ترجمة قاسيون**

حياة بلدان بكاملها، تصبح مجرد أشياء متدنية في لعبة الاحتكارات الأمريكية

الضربة على إيران قد تعني بدء حقبة الحروب النووية

١ – ليس هناك من دافع للهجوم على إيران سوى النفعية السياسية المحلية الأمريكية والشهية اللامحدودة للتركيبة الصناعية–العسكرية المعقدة للبلاد. فالرئيس بوش ليس لديه خيار– خياره الوحيد هو القيام باختراق. أما المشكلة فليست ناشئة من الفشل الكامل لعقيدته «الحرب على الإرهاب». فلو أن النخبة السياسية الأمريكية، الممثلة ببوش، بنت قراراتها بمفردها، على التقديرات حول مدى الضرر الذي أصاب صورتها العامة، والتي قد يكون تسبب بها الإخفاق التام لحملة الحرب العالمية على الإرهاب، فسيكون لديها في جعبتها، احتياطات خطيرة للغاية لجهة البدء بحرب إقليمية جديدة. وعلى كل حال، فإن هذه النخبة مدفوعة بشيء آخر – فهي بحاجة لمتابعة سياسة بوش المدعومة بكتل شركات الأسلحة، التي أسست للتحكم بالإنفاق العسكري المبالغ به للبلاد. فإذا ما أقر بوش بهزيمته وسحب قواته العسكرية الأمريكية من الشرق الأوسط، فإن النخبة الديمقراطية قد تستولي على الرافعة المالية. وقد يتبع ذلك إعادة توزيع للتكليف العسكري. وعندما يصبح تمويلاً ضخماً كهذا موضع رهان، فإن حياة الناس، وكذلك حياة بلدان بكاملها، تصبح مجرد أشياء رمزية ومتدنية في اللعبة.

فبالنسبة لهذه العمليات، فإن مصير الشرق الأوسط ومصير دوله لا يعني شيئاً حتماً، تماماً كما كانت حياة الفيتناميين والكمبوديين الذي أمطروا بوابل من قنابل النابالم والمواد الكيماوية. فعلى المرء أن يكون ساذجاً ليفترض بأن آلة البنتاغون ستتوقف وتفوت على نفسها المكاسب الجديدة العالية المذهلة.

٢ – إن الحرب المقبلة بين الولايات المتحدة وإيران عليها أن تتطابق شكلاً ومضموناً مع معايير معينة تحدد الأولوية. فالولايات المتحدة متعبة من العراق كما أن الرأي العام في البلاد يتحول أكثر فأكثر ليصبح مناهضاً للحرب. ولذلك فإن العمل الهجومي ضد إيران يجب أن يكون سريعاً ومعبراً عن النصر، فهذا الأمر سينقذ مجموعة بوش السياسية ويقدم لها نسبة أعلى من الشعبية في البلاد. إذ لا مجال للشك بأن هجوماً ناجحاً سيجعل من بوش شخصية شعبية للغاية في الولايات المتحدة – في هذا المجتمع المعادي للمسيحية لطالما احتل إله الانتصار الوثني مكان «المخلص». فالنصر سيجعل الشعب الأمريكي أعمى وأصم – فهو سيظل غير مدرك أو واع لثمن النصر الأمريكي بالنسبة لدول الشرق الأوسط.

أما الحدث الحاسم، فهو أن الأسلحة النووية، فقط، هي التي بإمكانها ضمان النصر الأمريكي في هذه الحرب. ومع علمنا بأن الولايات المتحدة فشلت بالفوز حتى الآن في العراق، البلد المبتلى بالنزاع الديني والعرقي، فلا يمكن للمرء أن يتوقع منها الانتصار في إيران– البلد الموحد القوي روحياً. فباستخدام الأسلحة النووية قد يجعل من الممكن التسبب بضرر بالغ لنظام السيطرة الإيراني المخفي في التحصينات، والأهم قطع رأس قيادته، ولا يهم مدى عمق المكان الذي يمكن لهذه القيادة أن تكون مختبئة فيه. فإيران من دون قادتها ومع نظام سيطرة مشلول، وجيش مدمر «برؤوس نووية صغيرة»، هو الخيار الوحيد الذي يناسب الولايات المتحدة – فهي توافق على الحديث عن السلام، فقط عند إخضاعها المنتهكين (للقوانين العامة) ووضعهم تحت السيطرة بالكامل. فمحادثات كهذه يمكن أن تجعل حلم القادة الأمريكيين القديم بـ«ديزني لاند» شرق أوسطي، بقيادة الولايات المتحدة وإسرائيل، يتحقق.

أما السؤال، فهو: هل سيكون القيام باختراق كهذا مفيداً لبوش؟ إن فكرة مهاجمة إيران كانت قد تولدت في الأذهان البدائية لهؤلاء الذين، ولأجل منافعهم الخاصة، يمكن أن يبيعوا الحبل الذي سيشنقون به. هذه المرة لن يكونوا هم ولا أولادهم من سيهلك في «هولوكوست» نووية، ولذلك لن يكون عليهم أن يقلقوا من قيامهم بهذا الأمر الذي سيجعل الإنسانية بكاملها تأخذ خطوة تقربها أكثر من الكارثة التامة.

■ **ديمتري سيدوف**
مؤسسة الدراسات الإستراتيجية الروسية

الولايات المتحدة تقترب من المواجهة مع إيران

اتهم الرئيس الأمريكي بشكل مبطن عملاء إيران بممارسة دور في توفير أسلحة خارقة للدروع إلى من وصفهم بـ«المتمردين» العراقيين لقتل عناصر القوات الأمريكية، لكنه تراجع عن ادعائه اتهام أي من القيادات في الحكومة الإيرانية الضلوع في هذا الأمر.

«هل يعني هذا أنك تحاول أن تحصل على ذريعة لشن الحرب على إيران؟ كلا. إنها تعني بأني أُحاول حماية قواتنا،» حسب قول الرئيس الأمريكي لوسائل الإعلام.

شملت الادعاءات هذه اكتشاف مخبأ للأسلحة والعتاد في المنطقة الخضراء المحصنة في بغداد. ادعى مسؤولون عسكريون أمريكيون أن ذلك كان آخر اكتشاف، ومن المحتمل الدليل الأقوى، على تورط إيران في دعم «المتمردين» المعارضين للوجود الأمريكي في العراق.

إن تصريحات المسؤولين الأمريكيين ومزاعم مخبأ الأسلحة، تعني تعزيز ادعاءاتهم بأن طهران تُزود مجموعات مليشيات طائفة (الأغلبية) في العراق بالأسلحة، حسب مقالة نُشرت في الاهرام الأسبوعية المصرية.

كما أن مخبأ الأسلحة، حسب تلك التصريحات، يتضمن عبوات ناسفة على جوانب الطرقات متطورة وسببت مقتل حوالي ١٧٠ من آلـ ٣٤٠٠ قتلى قوات الاحتلال الأمريكية في العراق.

تفاعل وبسرعة مع هذه الادعاءات العديد من الخبراء بالرد عليها، واتفقوا مع الرئيس الإيراني، الذي وصف مؤخراً اللهجة الأمريكية المنمقة وادعاءات بوش كمحاولة أخرى منه لإخفاء فشل إدارته في كسب الحرب على العراق، بغية تبرير وتوسيع الوجود الأمريكي في البلد الذي دمّرته الحرب، بعد حوالي أربع سنوات من فشل الاحتلال تحقيق الأهداف أهدافه المرسومة.

ولكن يظهر هذه المرة أن الادعاءات الأمريكية غريبة. كما أن ادعاء مخبأ الأسلحة أصبح يستخدم حالياً لدعم الادعاءات الضعيفة التي أطلقها بوش بتورط إيران في الشأن العراقي. وتبدو مناورة مكشوفة لا يمكن الدفاع عنها. وتهدف إلى ضرب العلاقة القائمة بين حكومة طائفة (الأغلبية) في العراق وبين إيران.

كان خطاب بوش في العاشر من كانون الثاني أبعد من مجرد إرسال ٢١.٥٠٠ جندي إلى العراق، بل شكّل أول علامة قوية لتعميق جهود إدارته إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط ووضعها تحت السيطرة الإمبريالية الأمريكية.

ترجمة د. عبد الوهاب حميد رشيد

الضربة الرئيسية: (ما وراء اهتمام واشنطن المفاجئ بالقضية الفلسطينية؟)

هناك مستجَد في الاهتمام الأمريكي بالصراع العربي الإسرائيلي، نشهده نشاطا في الآونة الأخيرة، خاصة تجاه القضية الفلسطينية؛ وتجلى في انتقال موقف الإدارة الأمريكية من طور الدعم العلني السافر لإستراتيجية الإسرائيليين الأحادية ومحاولاتهم فرض رؤيتهم الأمنية كأساس وبديل للتسوية السياسية، إلى طور إعادة طرح العودة لعملية التفاوض، وادعاء العناية (الأمريكية) بالتوصل إلى تسوية سياسية للصراع.

إنه مستجَد على قدر كبير من الأهمية، ويستحق التشخيص، علما أن للتشخيص، أيّ تشخيص، مستويين، ذاك الذي يصف، وذاك الذي يصف ويفسر، أي يبحث في الأسباب والصيرورة، فيكون والحالة هذه نصف العلاج، ويُمَكِّنُ من الوصول إليه؛ وكما يمكن حتى للممرض أن يصف العلاج الناجع للمريض إذا كان التشخيص صحيحاً، فإنه، وبنفس الطريقة، وإن كان بصورة أكثر صعوبة، فإن معالجة سياسية سليمة لمسألة سياسية ما، تتوقف على التشخيص الصحيح لها أولا وقبل أي شيء آخر.

وفيما يخص مستجَد الاهتمام الأمريكي بالصراع العربي الإسرائيلي، وبالقضية الفلسطينية على وجه التحديد، فإنه من الضروري والمجدي والأهمية والدقة بمكان أن تَأتي قراءته من خلال رؤيته في صيرورته، لا في سكونه، ووعيه في ترابطه مع غيره من مفاصل الإستراتيجية الأمريكية عموماً، وشقّها المتعلق بمنطقة الشرق الأوسط خصوصاً، لا في انفصال عنها، ففي السياسة كما في الطبيعة والمجتمع لا أول بدون ثان.

من باب الاجتهاد، لنا عليه أجر إذا أخطأنا، وأجران إذا أصبنا، نبدأ قراءتنا وتشخيصنا لمستجَد الموقف الأمريكي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعدد من الأسئلة: ترى لماذا هذا الجديد في الموقف الأمريكي، وإلى ماذا يشير؟!!! ولماذا جاء في هذا الوقت بالتحديد؟!!! وما الذي دفع لولادته؟!!! وبالتالي كيف ستكون صيرورته وسيرورته؟!!! وهل هو الضربة الأمريكية الرئيسية، أم أنه يأتي في إطار ضرورته لضربة رئيسية أخرى في موقع آخر من المنطقة؟!!! أي ما هي، وأين، وكيف ستكون الضربة الأمريكية الرئيسية ؟!!!

معلوم لكل ذي بصيرة سياسية أن القضية الفلسطينية، وبصرف النظر عن طبيعة الموقف الأمريكي ونواياه تجاهها، تشكل محورا أساسيا لا يمكن تجاهله، وأنه طالما كان إبداء الاهتمام الأمريكي بمعالجتها (القضية الفلسطينية) مدخلا استخدامياً للتغطية على ضربة رئيسية تنوي الإدارة الأمريكية القيام بها في المنطقة. في هذا السياق، حريُّ التذكير بدرس قريب تاريخ (نصدِّقه) الاهتمام الأمريكي بالقضيَة الفلسَطينية والصراع العربي الإسرائيلي عموما، وكان عام ١٩٩١ وتجلى في عقد مؤتمر مدريد بعد العدوان الثلاثيني بقيادة الإدارة الأمريكية على العراق، وثبت لاحقا، وعبر انحياز الموقف الأمريكي وتبنيه للموقف الإسرائيلي خلال مجرى المفاوضات، أن ذاك الاهتمام الأمريكي لم يكن أكثر من مدخل استخدامي للترتيب والتهيئة لضرب العراق، ولم يتجاوز نطاق الرشوة الضرورية لكسب الدعم السياسي والعسكري للنظام الرسمي العربي ضد العراق وتحطيم مقدراته كجزء من المقدرات العربية الموضوعية في مواجهة إسرائيل كقاعدة متقدمة ثابتة ومضمونة للسياسة الأمريكية، وركيزة أساسية من ركائز ضمان وتعزيز السيطرة الأمريكية على شَعوب المنطقة وثرواتها، والحفاظ على تبعية نظمها السياسية لمصالح السياسة الأمريكية، وإصرارها على ديمومة تفوق ربيبتها إسرائيل على ما عداها من قوى المنطقة ودولها.

لم نشأ من استحضَار دروس محطة قريب تاريخ الاهتمام الأمريكي بالصراع العربي الإسرائيلي عام ١٩٩١، أكثر من التذكير بها، والدعوة لضرورة استلهامها والاتكاء عليها في قراءة وتقدير احتمالات صيرورة وسيرورة ما نشهده، ويشهده سوانا بالتأكيد من تجديد للاهتمام الأمريكي بمعالجة القضية الفلسطينية تحديدا، وهذا ما يضعنا وجها لوجه أمام سؤال: إلى أيِّ ضربة رئيسية أمريكية يشير راهن تجديد الاهتمام الأمريكي بالصراع العربي الإسرائيلي؟!!!

بالترجيح لا بالقطع نرى أن هذا الاهتمام، وبالنظر إلى تزامن حصوله مع مصاعب السياسة الأمريكية في العراق، وبعد الفشل العسكري للعدوان الإسرائيلي على لبنان، واستنادا إلى ترافق هذا الاهتمام مع تقسيم أمريكي لنظم المنطقة بين «معتدل» و«متطرف»، وأخذا بعين الاعتبار ما ينطوي عليه هذا التقسيم من دعوة مكشوفة وصريحة لإشعال نار الفتن المَذهبية والطائفية والقومية في المنطقة، فإن بمقدورنا القول أنه (الاهتمام الأمريكي بالصراع العربي الإسرائيلي) يشير إلى أن المنطقة مقبلة على عاصفة جديدة هي بحجم، بل أكبر وأشرس من «عاصفة الصحراء» لعام ١٩٩١ ضد العراق. أمّا وجهة هذه العاصفة الأمريكية المرجحة، فإنها وعدا تركيزها الراهن على محاولة احتواء وتجاوز مصاعب السياسة الأمريكية في العراق بالمزيد من المعالجة العسكرية، كما دلَّ إمعان بوش في إستراتيجيته خلافا لنصائح لجنة بيكر-هاملتون، فإنها (وجهة العاصفة) تقترب رويداً رويداً باتجاه إيران، ويتم الترتيب والتهيئة لها عسكرياً وسياسياً، وفي إطار الأخير (سياسياً) يندرج الجاري من اهتمام أمريكي بالصراع العربي الإسرائيلي والقضَية الفلسطينية. هذا التقدير تدعمه العديد من الدلائل التي تشير لذات الاحتمال، أبرزها مَا يجري من حشد عسكري أمريكي في منطقة الخليج لا تَقوى على تفسير حجمه ونوعه الحاجة الأمريكية لمواجهة المقاومة العراقية، ويدعم هذا التقدير ما يجري من توسيع للدروع الأمريكية الصاروخية في كل بَولندا وجمهورية التشيك، هذا التوسيع الذي رأى فيه الرئيس الروسي أكبر من الحاجة الأمريكية لمواجهة الطاقة الصاروخية لإيران، وكان سبباً من أسباب ما أعلن عنه من خطاب جديد تجاه الولايات المتحدة، ذكَّر بخطاب الحرب الباردة. وفي ذات السياق يمكن النظر إلى محاولة الإدارة الأمريكية تهدئة الملف النووي لكورية الشمالية ومعالجته بالطرق السياسية، وكذا حال حثها للحكومة العراقية لمساندة القوات الأمريكية في العراق على ضرب مليشيات طائفية عراقية قريبة من الإيرانيين، في مقدمتها المليشيا التابعة لتيار مَقتدى الصدر الذي توارى عن الأنظار، وتشير بعض الروايات إلى خروجه من العراق إلى إيران، فيما تنفي ذلك روايات أخرَى، بينها رواية وزارة الخارجية الإيرانية. ولعل الزيارات المكوكية لوزيرة الخارجية الأمريكية للمنطقة، تندرج في ذات الإطار، أي التهيئة السياسية لهذه «العاصفة»، وما يلزمها، وتقتضيه من تحالفات.

رشوة سياسية وموسيقى تصويرية لتسديد وجهة العاصفة رويداً رويداً نحو إيران

يمكن القول إنَ عودة الاهتمام الأمريكي بملف الصراع العربي الإسرائيلي، يأتي في إطار محاولات تهدئته واحتوائه وتجميده في ثلاجة تكتيك إدارة أزمته، وذلك لأجل، وبهدف التفرغ وصب الجهد الأمريكي الإسرائيلي في بوتقة ما تحضر له كل من واشنطن وتل أبيب، وعلى نار هادئة من ضربة رَئيسية. ويأتي (الاهتمام) كرشوة سياسَية لا بد منها لكسب الموقف العربي الرسمي لهذه الضربة، واحتواء ما يمكن أن تولده هكذا ضربة من غضب شعبي، يدرك الأمريكيون، وكذا الإسرائيليَون الذين نرجح اشتراكهم في ضرب إيران، أن هكذا ضربة ستقود إلى احتجاجات شعبية واسعة في الشارعين العربي والإسلامي.

خلاصة القول، فإننا نرى أن مستجَد الاهتمام الأمريكي بالصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، ليس فقط لا يعبر عن موقف جاد وجدي يستجيب لضرورة التوصل لتسوية سياسية للصراع، تلبي ولو الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية والعربية المغتصبة، بل يشَير إلى تحفز صانعي القرار الأمريكي الإسرائيلي للإقدام على اقتراف جريمة مغامرة عسكرية واسعة، تهدف فيما تهدف لصون سيطرة السياسة الأمريكية، وتعزيزها وتقويتها على المنطقة، وحفظ تفوق إسرائيل على دولها وتشديده. ولعل في إصرار الإدارة الأمريكية على اختيار ذات البوابة لهذا الاهتمام، أي بوابة خطة خارطة الطريق و«الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة»، ورفض أية مبادرات من طراز الدعوة الفرنسية- الإيطالية- الإسبانيَة لعقد مؤتمر دولي حول الصراع، ما يدعم هذا الاستخلاص، أي ترجيح إقبال المنطقة على عاصفة، هي كما نرى وجهة الضربة الأمريكية الرئيسية، أما ما عداها من تكتيكات، فإنها لا تتجاوز كونها موسيقى تصَويرية لهذه الضربة.

■ بقلم: علي جرادات

اجتماع القدس المحتلة... جولة استكشاف جديدة !

● محمد العبد الله

بعد طول انتظار، انعقد يوم الإثنين ١٩ / ٢ اللقاء الثلاثي الذي جمع رئيس حكومة العدو، ووزيـرة الخارجية الأمريكية ورئيس السلطة الفلسطينية بعد عدة محاولات قامت بها حكومة العدو من أجل الغائه. وقد حاولت "تسيبي ليفني" وزيرة خارجية الصهيونية، أن ترسم خطة عمل اللقاء الثلاثي قبل انعقاده بقولها(إن القمة الثلاثية هي وسيلة ضغط على أبو مـازن بشكل خاص، والفلسطينيين بشكل عام، من أجل الالتزام بمطالب الولايات المتحدة واسرائيل أساساً). وبالرغم من الساعتين والنصف التي جمعت الأطراف الثلاثة على انفراد في أحد فنادق المدينة المحتلة قبل أن تنضم لهم الوفود المرافقة، فإن التسعين ثانية التي قرأت خلالها "رايس "على الصحفيين بياناً مقتضباً، أعادت للذاكرة – المثقوبة لدى البعض – حقيقة الموقف الأمريكي المتحالف والمتوحد مع العدو المحتل، من خلال تكرار ماسبق أن تحدث به أكثر من مسؤول في الإدارة الأمريكية، وحكومة العدو، والبيانات الصادرة مؤخراً عن أطراف اللجنة الرباعية التي أصبحت ناطقة بشروط الإدارة الأمريكية .هذه الثواني المعدودة كانت معبرة عن انسداد الأفق السياسي، بسبب الإشتراطات القديمة/ الجديدة التي تتعامل بها هذه الأطراف مع القضية الفلسطينية. فقد أعادت "رايس" على مسامع الصحفيين والمتابعين (نؤكد نحن الثلاثة على التزامنا بحل الدولتين واتفاقنا على أن الدولة الفلسطينية لايمكن أن ترى النور وسط الإرهاب والعنف، وجددنا التأكيد على قبولنا للاتفاقات والالتزامات السابقة، بينها خارطة الطريق). لاجديد في لغة الخطاب العدواني/ الإقصائي . فالدولة المقصودة هنا، كانت " رؤيـة بوش" لهذا الكيان الممسوخ والمسلوب السيادة. أولمرت لم يتأخر في التعبير عن موقف حكومته، فقد تحدث أمام مندوبي حزبه " كاديما" في الكنيست، بلغة متطابقة مـع ماتحدثت بـه رايـس. لكن بعض المصادر السياسية في المطبخ الحكومي/ الإعلامي داخل كيان العدو، وصفت هذه القمة بمثابة(أعمال صيانة جارية لدعم أبو مازن، فربما يجلب البضاعة المطلوبة من "حماس") في إشارات واضحة إلى شروط اللجنة الرباعية !

اللافت لنظر المراقبين كانت تصريحات "صائب عريقات" كبير المفاوضين الفلسطينيين (إن أولمرت ورايس أوضحا للرئيس عباس أنه يتعين على أي حكومة فلسطينية أن تقبل الاتفاقات والالتزامات السابقة) مضيفاً (أعتقد انه ليس لدينا أي مجال للمناورة) ! إنه تأكيد مسبق وواضح، غير قابل للمواربة والاجتهاد، يعلن بأن الطرف الرسمي الفلسطيني قابل لكل ذلك. كما أن تصريحات رئيس الوزراء المكلف "اسماعيل هنية" أثناء انعقاد جلسة "حكومة تسيير الأعمال" بعيد انتهاء لقاء القدس المحتلة، والتي حمل فيها على المواقف السلبية التي تتبناها الإدارة الأمريكية، تضمنت توجهات جديدة يصفها العديد من المراقبين بـ"المعتدلة" (إن برنامج حكومة الوحدة، فيه مساحة واسعة للتحرك السياسي ويمكن أن يبنى عليه الشيء الكثير في تحقيق الأمـن والاستقرار في المنطقة). إن اجتماع القدس المحتلة الثلاثي وكما يقول "عزام الأحمد" رئيس كتلة (فتح) في المجلس التشريعي(أُفرغ من مضمونه قبل أن يبدأ.... إنه اجتماع علاقات عامة). لقد أراد "أولمرت" أن يكون اللقاء (منبر لمناقشة نظرية حول" الأفق السياسي" الممكن) خاصة مايتعلق بقيام " دولة فلسطينية مؤقتة" –يرفضها الفلسطينيون أصلاً- على أساس الاعتراف بشروط اللجنة الرباعية . ولهذا حقق" أولمرت" هدفه من اللقاء، بمعارضته البحث في قضية "الحل الدائم" بما تعنيه مناقشة العديد من القضايا مثل (القدس واللاجئين والعودة إلى حدود الرابع من حزيران ٦٧ والمستعمرات والمياه...) .

إن تأكيد "رايـس" على عودتها القريبة للمنطقة، وأملها في أن يلتقي أولمرت وعباس قريباً، يشيران إلى أن اللقاء كان يهدف إلى سماع رأي "عباس" في ماحصل في "مكة" وتداعياته على مستقبل المنطقة، وكذلك إلقاء المواعظ والتوجهات الأمريكية/الصهيونية على رئيس السلطة. وهذا ماعبر عنه "شون ماكومارك" الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية بالقول(إن الثلث الأول من الاجتماع خصص لمناقشة حكومة الوحدة) . كما أن الحديث الذي بدأ يتسرب من مكتب رئيس وزراء العدو يشير إلى احتمالات عقد اجتماع خماسي يضم الأردن ومصر والفلسطينيين والولايات المتحدة وكيان العدو من أجل مواصلة " الحوار السياسي"، الذي تتحدد وظيفته-كما يقول المراقبون- بموضوع الحكومة الفلسطينية الجديدة ودورها في ترجمة توجهات حلف " المعتدلين" .

إن مواجهة نهج العدوانية المستعرة والمتمددة في أكثر من مكان ومستوى، يتطلب درجة عالية من الصلابة السياسية المستندة على عمل ميداني يعمل من أجل تكثيف الضغط على قوى العدوان في سبيل تحجيم اندفاعها، وتحقيق تراجعها. وهنا تكمن أهمية تجسيد وحدة وطنية فلسطينية حقيقية، تجمع قوى العمل السياسي/الكفاحي/ الأهلي، في قيادة جماعية موحدة، تلتزم خطة عمل مشتركة قائمة على التمسك باستمرارية النضال الوطني وإدامـة الاشتبـاك مع العدو، وتحصين المجتمع بكل عوامل الصمود، من خلال محاكمة الفاسدين ومثيري الفتنة، الذين مارسوا القتل والتدمير والتخريب الداخلي.

■■

إدارة الصراع مع المحتل الإسرائيلي بين الشراكة الوطنية والمحاصصة الثنائية

كشف الناطق الإعلامي للجبهة الشعبية في محافظة خـان يونس د.عاطف سلامة في الرابع عشر من الشهر الجاري عن أن نقاشاً واسعاً يدور داخل الهيئات القيادية وحزب الشعب للإجابة على سـؤال مـركـزي وهـو: في ضوء اتفاق مكة، هل نشارك في الحكومة أم نبقى في صفوف المعارضة البرلمانية؟.

وأضاف د سـلامـة، القوى الثلاث توافقت حول رفض نظام الهيمنة في الساحة الفلسطينية موضحاً أنـه: «لابـد من المحافظة على القيم الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني، وعلينا أن نرفض أن نكون قوة ملحقة، بل قوة بناءة ومسؤوليتنا الوطنية تستدعي بأن نشق مجرى في إطار رؤيتنا السياسية».

وأضاف د سلامة: ليس من المقبول بعد مرور عام على مطالبتنا بحكومة وحدة وطنية أن نأتي لنقول لا لحكومة الوحدة، بل أننا لا نوافق على اتفاق أملته ظروف بروفات الحرب الأهلية في غزة، والوضع الدولي والعربي لتخرج بمحاصصة بين فتح وحماس دون استمزاج رأي الفصائل الأخرى.

وأردف أن ما حدث في مكة ما هو إلا صفعة وجهت للقوى الأخـرى، في الشراكة السياسية حسمت بيد الطرفين (فتح وحماس) في حين أبقي للفصائل الأخرى الفتات.

وقال سلامة أن لقاءات قيادية تعقد بشكل مكثف للبحث في سبل المشاركة في الحكومة من عدمها، في حين أبدت الفصائل احتجاجاً على تكريس المحاصصة الثنائية بين قطبي السلطة، حركتي(فتح وحماس) مشيراً إلى خشية الفصائل من أن تنسحب المحاصصة على منظمة التحرير الفلسطينية وباقي الهيئات الحكومية.

هذا وتتحاور الفصائل لوضع برنامج ذي آليات محددة يمّكنها من طرح موقفها الموحد خلال نقاشات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

■■

تنويه واعتذار

سقط سهواً خلال تحرير اللقاء الذي أجرته قاسيون في العدد الماضي مع الدكتور ماهر الطاهر حول مستجدات الوضع الفلسطيني صفته وموقعه الحزبي وهو عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ما استوجب التنويه والاعتذار.

■■

الأعمال الشعرية الأولى لمنذر مصري

استعادة مشرّفة للبدايات

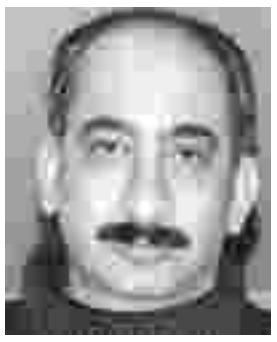

لمرات متتالية أعيقت تجربة منذر مصري الشعرية، فمجموعته الأولى «آمّال شاقة» لم تصدر إلاّ بعدد قليل من النسخ، وكتابه «داكن» صدر ثمّ منع. وبين أوّل عمل ظهر له «بشر وتواريخ وأمكنة»، والثاني «مزهرية على هيئة قبضة يد»، كان هناك نحو سبعة عشر عاماً، قضاها الشاعر في مواصلة الكتابة، وتطوير نصّه الذي اكتسب ملامح خاصّة، دون أن يتسنّى للتجربة النمو في الضوء، وفي التفاعل الخلاّق مع القارئ، في الوقت الذي صار فيه منذرٌ، كاسم، قد تجاوز حدود إصداراته.

ولعلّ أهمية هذا السفر الضخم تكمن في لملمة أجزاء الشاعر المتناثرة، وتقديمها بشكل منسجم يسهّل الإطلاع على فترة هامة، آلتْ ظروفٌ عديدةٌ، خارجية، ولا علاقة للشعر بها، بأن تحول دون وصول ذلك الصوت الهام، كما يجب، مما شكّل فجوةً في قراءة التجربة . وهنا، يمكن القول، إنّ «المجموعات الأربع الأولى»، الصادرة عن دار أميسا بدمشق، بمثابة وصل لما انقطع قسراً.

النصوص الممتدة على خمسمائة صفحة، تظهر ميزات قصيدة صاحب «الشاي ليس بطيئاً»، وأوّلها ماديتها، دنيويتها، حيث يأتي الشعر كائناً أرضياً بامتياز، لا يعنى بغير مادة العيش، حتى وكأنه (الشعر) غرضٌ من أغراض عيشنا الضرورية. يقول الناقد محمد جمال باروت في ملحق «شهادات»: «يكاد منذر مصري أن ينفرد في الشعر السوري الحديث بما يمكن تسميته بأرضنة الشعر، أيْ علمنته ودنيّوته، بتجريده من السحر، وبنزع الصورة التي طالما تم تعريف الأدب عموماً، والشعر خصوصاً، من خلالها» ص(٥٠١). يقول، تأكيداً على الآنف ذكره، في واحدة من قصائد «آمال شاقة»:

«ضيفٌ مثلي يأكل بأذنيه/ ثلاثة أضعاف ما يملأ بطنه/ قليلاً من الموسيقى/ يا صاحب البيت»ص(١١١).

ومن القيم الجمالية البارزة: السخرية . فالقصيدة لديه خط، تهكّمي، بيانيّ متصاعدٌ، يبدأ، كتعيين، من السخرية من الذات، أو رسم كاريكاتورات شعرية، تقوم على مفارقات حياتية، أو حتى على مفارقات في اللغة، وهو ما سيفردُ له مساحة واسعة لاحقاً، في أعمال مثل «مزهرية على هيئة قبضة يد» أو «الشاي ليس بطيئاً».. وأحياناً يصل إلى إطلاق نكتة شعرية، انطلاقاً من فكرة خلق قيم مضادة للسائد، ونكاية بالمحتفظ عليه..«ففي بيروت سبح كالإنكليز/ ولم يخجل/ يقرصُ فتاةً من ظهرها/ ويغطس/ فتراه وتصيح: «سرطعون.. سرطعون» ص(١٥٣)؟

أمّا القيمة الأبرز فهي الرقّة، رقّة رجل يزاول جماله الداخلي كما لو أنّه وظيفة من وظائف الجسم. وهو ما يعطي نصّه مسحة تأنيث خاصّة، قد لا نجدها إلاّ في نصوص شعرية نسائية. ثمّة امرأةٌ عاريةٌ داخله تلتقط الصّور وتمنحه الغنيمة.

وتتجلى صورة الرقة في سلاسة الجملة، وخفّة العبارة، وحنوّ المفردات الذائبة في نسيج القصيدة: «ليكن الحبُ قاطع طريقك» ص(٣٠٥).

بينما يدأب الشعراء على الإشاحة عن أوّلهم، وتناسيه كذكرى سيئة، أو عار يتوجّب غسله، يستعيد منذر مصري بداياته بحبّ، ويضحكُ غير مبال بمن أحْرِوها كلّ هذا الوقت. ■■

نون النسوة العظيمة

كم هي عظيمة نون النسوة، وأثيرة، وقريبة من القلب، كم عظيمة التاء المربوطة، وكم بحظوظ ما يرتبط بهما بصلة قرابة من الأحرف، لهما السر، والسحر، بحيث يصير من المسوغ، تتبع العطر، واقتفاء أثره إلى مستقره، وحيث من المبرر ما يحرف المعنى، ويشكل داله، ومدلوله، ويعطي المفردة اليابسة انزياحا، والجملة الركيكة بنقصها، وفقرها من الأكسجين والموسيقى، قطيعا من الإيقاع والتقطيعات، ويبقى الأمر بيسره، وهيّنه، وباستطاعته، أن يسمي الكلام، (الأقل من عادي) شعرا..

في حضرتها تتغير المعاني والألحان، والمراثي والأغاني شريدة الحزن ويمكن للمستمع إلى مقطوعة مبتورة مكررة، وإنشائية، وان يدار حنكه، ويلعب لسانه في ملعب الفم، وتصبح أذنه المخربة إلى وقت قريب، العاجزة من تذوق الشعر وتذوق الحياة (الحياة غير الجديرة بأن تعاش) فجأة تشرق بوجهه، ويرى في الكأس نصفها الملآن فيصفق، ويرفع قبعته فرحا، كأن مسا أصابه، أو لوثة حب الحياة أعادته لمساحاتها المجدبة من جديد، فينبري، وكأنه تمثل بيت طرفة «إذا القوم قالوا من فتى..»، لينصف النص ومبدعه، عفوا «مبدعته»، وهذا استدراك مهم «مبدعته»، فلولا هذه التاء المكورة كرقم (٥) لما شالته الحمية، ليعلق على الساذج والسطحي بعبارة من عيار ثقيل: «رائعة من الروائع».. وكأنه يوازي «الساعة الخامسة والعشرون» لـ (كونستانتان جورجيو) أو«امتداح الخالة» لـ (ماريو بارغاس يوسا)، وتتوالى عمليات القصف مثل «لقد أبدعت الشاعرة أيما إبداع »«الموضوع قومي» و«جملها كانت مترابطة»و«عاطفة الشاعرة عاطفة وطنية» و«أذهلتني ببوحها الشفيف» و«إنها تكتب ضمن السهل الممتنع».. والصاروخ البالستي القول «كسرت في الوزن قليلا، لكن ذلك لم يسئ إلى القصيدة»، مع العلم أن القصيدة نثرية، وقفيت من باب السذاجة والجهل بالشيء، فانطلت الحيلة على المدافع المسكين، والذي لايميز بين بحر قزوين والبحر المتدارك، ومن الجمل أضيف: «لقد نصبت الفاعل ورفعت المفعول به»، فيؤكد أن هذا تم بدراية وحنكة إما لإيهام الجمهور واختبار ثقافته اللغوية أو لحكمة في نفس الشاعرة، وبعد هذه الصواعق (النقدية) المتجاوزة لـ(دريدا) وغيره، يختم معلقته بأنه ليس ناقدا، بل هو متذوق، أثارته (المبدعة)، فلم يستطع تمالك نفسه، وتحول بقدرة قادر من قارئ كسول إلى ناقد في غمضة عين، أو سرحان في وجه (كاتبات) أخذ الزمن منهن الكثير، فصرن أشبه بمومياءات، اليسير المتبقي منهن من الحياة لا يؤهلهن برد الأذى، أو بإسداء الجميل والشكر إلى من يستحقه، ويتحول هذا النقد في علو قامته إلى ما هو أدنى من مجاملة مجانية فلا (الناقد الجهبذ) حصل على شكر حقيقي، أو مرتبة في نفس الشاعرة (المنقودة)، ولا المنقودة اتخذت ما يعيلها على تلمس نصها بهناته، لترتب أوراقها بصياغات جديدة، مستسلمة لنصيحة أو إضاءة تمس جوهر عملها الإبداعي، لا جوهر حضورها الجسدي، فمن أراد أن يصبح ناقدا في خمس أمسيات، ما عليه إلا أن يضع في أجندته أسماء خمس (مبدعات)، ويأخذ بخلطة العينة التي سبق وقدمن لها ولمشروعها النقدي (الكبير)..

المفارقات كثيرة، ولكن أجملها ما حدث في المركز الثقافي العربي بالقامشلي في أمسية جمعت قاصا، وشاعرة، في الآونة الأخيرة، تم كشف بعض لصوصيتها، فقد خاطب أحدهم الشاعرة بقوله أنت والقاص (.....) بدا وكأن بينكما مناجاة، أو حالة صوت وصدى، وكان يقصد التقاطعات الشعورية.. لم تفهم الشاعرة ذلك، وثارت ثائرتها، وأقسمت إنها لاتعرف القاص، ومعرفتها لاتتعدى المسافة التي جمعتهما في مقعد واحد من الحسكة إلى القامشلي، لنتأكد فيما بعد (أن من على رأسه بطحة يتحسس منها)..

ومن المفارقات أن أحدهم نبه شاعرة إلى أنه صفق لشَعرها وليس لشعرها ..

بقي أن نذكر أن (صاحب الرأي الحقيقي والذي يغاير الآخر) بعد الأمسية التي تعج بالعطر، وخرائط الماكياج، والأزياء المنافسة لأناقة نعومي كامبل.... هذا صاحب الرأي الخارج عن السرب، لايسلم من تعنيف وتوبيخ هؤلاء الآخذين على عاتقهم مهمة الدفاع، وتخندقوا في موقع المجاملة وقد يحدث أن يتهموه بالكيدية والغيرة من ملكات (المبدعة)، الملكات الإبداعية (طبعا) وقد يصل الأمر بهم إلى التشكيك بوطنيته...

والله من وراء القصد ..

■ **محمد المطرود**

من التراث

نفوس العاشقين

حدّث ابن الأعرابي عن بعض مشايخه أن رجلاً من بني تميم كانت له ابنة جميلة، وكان غيوراً، فابتنى له في داره صومعة وجعلها فيها، وزوجها من بني عمها، وإنّ فتى من كنانة مرّ بالصومعة فنظر إليها ونظرت إليه، فاشتد وجد كل واحد منهما بصاحبه، ولم يمكنه الوصول إليها، وإنه افتعل بيتاً من الشعر، ودعا غلاماً من الحي فعلّمه البيت، وقال له: أدخل هذه الدار وأنشد كأنك لاعب، وترفع رأسك ولا تصوبه ولا تومئ في ذلك إلى أحد، ففعل الغلام ما أمر به، وكان الزوج قد أزمع على سفر بعد يوم أو يومين، فأنشأ الغلام يقول:

لحى الله من يلحى على الحبّ أهله
ومن يمنع النفس اللجوج هواها

قال: فسمعت الجارية ففهمت، فقالت:

ألا إنّما بين التفرق ليلة
وتعطى نفوس العاشقين مناها

قال: فسمعت الأم ففهمت فأنشأت تقول:

ألا إنما تعنون ناقة رحلكم
فمن كان ذا نوق لديه رعاها

قال: فسمع الأب فأنشأ يقول:

فإنا سنرعاها ونوثق قيدها
ونطرد عنها الوحش حين أتاها

فسمع الزوج ففهم، فأنشأ يقول:

سمعت الذي قلتم فأني مطلّقٌ
فتاتكم مهجورة لبلاها

قال: فطلقها الزوج وخطبها ذلك الفتى وأرغبهم في المهر فتزوجها .

قال العتبي: عشق «كامل بن الرضين» «أسماء بنت عبد الله الثقفية»، فلم يزل به العشق حتى صار كالشن البالي (القربة)، فلما اشتد ما به، شكا أبوه إلى أبيها فزوجها له، فحُمل إلى دارها وفيه رمق، فلما دخل الدار، شهق شهقة قضى مكانه، قيل لها : يا أسماء، قد مات بغصّة، قالت: والله لأموتن بمثلها، ولقد كنت على زيارته قادرة فمنعني قبيح ذكر الريبة وسماجة الغيبة، وسقطت في المرض، وقالت لأخص نسائها، صوري لي صورته، فإني أحب أن أزوره قبل موتي، ففعلت . فلما رأت صورته، اعتنقته وشهقت شهقة قضت نحبها . فدفنت مع الفتى في قبر واحد، وكتب على قبرها :

بنفسي هما ما مُتعا بهواهما
على الدهر حتى غيبا في المقابر
أقاما على غير التزاور برهة
فلما أصيبا قرّبا بالتزاور
فيا حسن قبر زار قبراً يحبه
ويا زورة جاءت بريب المقادر

● **المصادر**
أخبار الأذكياء . ابن الجوزي
أخبار النساء . ابن قيم الجوزية

■ **هشام الباكير**
hisham@kassioun.org

فضيحة هالة سرحان

أثيرت في مصر، فضيحة مهنية ضد الإعلامية هالة سرحان، بعد تقديمها حلقة خاصة، من برنامجها «هالة شو» الذي تبثه قناة «روتانا»، عن الدعارة والمخدرات، حيث استضافت فتيات مصريات مررن بتلك التجارب.

هؤلاء الفتيات، كشفن على فضائية «المحور»، أنّ سرحان قد غررت بهن، وأعطتهن مالاً، إضافة إلى وعود بوظائف في «روتانا»، ليلعبن دور المدمنات والدّاعرات، على ألا تظهر صورهن، وحسب إدعائهن كن ذهبن للمشاركة في البرنامج ككومبارس، ونظراً لعدم مجيء المدمنات والدّاعرات الحقيقيات، قدمت لهن سرحان ذلك العرض لإنقاذها من المأزق.

ما حدث هو أنّ ذوي الفتيات تعرفوا عليهن.. وبدورهن قدمن شهادات مضادة على «المحور» ضدّ روتانا وسرحان. النائب العام في مصر سيتحقق من الموضوع الذي ما يزال غامضاً في الوقت الحالي، فلا أحد يدري من الضحية، أهي الفتيات اللواتي يقلن بأنهن خدعن؟ أم أنها سرحان التي تشك بمكيدة ضد سمعتها؟

■■

ربّما!

الحبُ في إجازة

أسوأ ما في عيد الفالنتاين أنّ الجميع يتذكّرون، على حين غرّة، شيئاً من مخلفات الماضي، لعلّ اسمه، إن لم تخن الذاكرة، الحبُ!

فجأة، تبدأ الأفواه بعصر الكلمات، التي باتت جافّة من كثرة الاستعمال في هكذا مناسبات، دون أن يتحسّس أحدٌ ألمها، لكنّها، وفيما يقوّلونها تلك العواطف المزيّفة، توقعهم في المكيدة بإيصالها أنين عظامها المكسّرة كالحطب.

هم، لا يسألون: لماذا الحب بعيدٌ، ناء؟ هم تخلّوا عن لماذا، في جملة الأشياء التي تخلّوا عنها . ولأنهم يتخلّون، ولا يسألون.. ينسحب الحبّ من حياتنا كمن يعلن إضراباً، إذ كيف له أن يكون وقد أجّرنا فضاءه للكراهيّة؟ وكيف له أن يكون ولم يعد هناك من يغشى عليه بسبب عبارة أو أغنية؟ وكيف يحضر الاحتفال، وهو خير مَن يعرفُ أنّنا معطّلون تماماً كآلات يتعذّر إصلاحها، علاوةً على أنّ سوق العولمة أعجز من أن ينتج قطع غيار كالقلوب أو الابتسامات مثلاً؟

أسوأ ما في هذه المناسبة السعيدة أنّنا نعرف جيداً أن حبّنا غادر، في موكب هجرة، دون وداع، ولم يعد يبعث أيّة رسائل، لكنّنا لا نكد نعلن، وبالصفاقة اللازمة لحفظ كرامتنا الدّبيحة، أنّه بخير وأموره على ما يرام..

الحبّ في إجازة لا نعلم ماهيّتها، ووحدَهُ اليأس ما يزال علىً نشاطه في مزاولة عمله كمراقب دوام نزيه.

وبخصوص ذلك الأرعن الصّغير، الغائب بلا سبب، فمن الأفضل لنا اتخاذ الإجراءات اللازمة، ورفع مذكّرة بحث بحقّه، تحديداً في مثل هذه المناسبة بدل التقنّع بمديحه.

■ **رائد وحش**

«ميشو شو»: ترفيه دايت

بطريقة ما، لا تختلف عن لحظة أرخميدس في صرخته الشهيرة: «وجدتها»، وصل ميشيل قزي إلى حركته «إلك» التي أوصلته إلى سدّة النجوميّة على (كفوف الرّاحة).

ووفاءً منه للحظة الاكتشاف العبقرية، حافظ عليها طوال مشواره، في برامج ترفيهية عدّة، هي واحدة وإن اختلفت التسميات: «كوكتيل» و«قصة كبيرة» و«ميشو شو».

طوال وقت البرنامج، يظلّ هذا الفتى يجعر وينط ويتشخلع بحركات بهلوانية، باتت من لوازم الحلقة. وإن كان ذلك ذا صدى عند الجمهور، فإن ما لا يحتمل هو ذلك التمادي الذي يقترفه بحق المشاركين في المسابقات، حين لا يتوانى عن إحراجهم وتخجيلهم والسخرية منهم.

في النسخة الأخيرة «ميشو شو»، يواصل قزي رحلته في ذات الديكور: كومبارس شبابيّ، وفرقة موسيقية، ورجل ضخم يسميه «مارد».. وكلّهم مجرد مادة لتأكيد فرادة صورته، فهم، في آخر الأمر، ظلال شخصه، ولا شيء آخر.

في الفقرة الثابتة «قرينا بالجريدة» التي يقدّم فيها أغنية عن مهنة مطلوبة: حلاّق، مصور، مذيع، معمرجي..يسخر ميشو من المهن، بصفاقة، والغريب أنّ الجمهور، والذي لن يكون أفراده من ممارسي إحدى هذه المهن، يضحك ويقلب على ظهره.. ربما لأن المهنة الأنسب هي متابعة هذا البرنامج.

«ميشو شو» برنامج تسلية لا يسلّي، ولا يمتع، ولا شيء أكثر من أنه سبب آخر للكآبة..

«شو» الكلمة الواردة في العنوان، تشكلّ سؤالاً معلّقاً، يمكن إتمامه هكذا: ميشو شو بدك؟.

■■

«قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

«قاسيون معكم»... «كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»! | **أغلق تحرير هذا العدد ظهيرة يوم الأربعاء 2007/2/21**

ملوحيات

الوطنية..والانتماء

الوطنية ليست شعارات ترفع أو مشاعر مجردة.. الوطنية أن تنتمي بالفعل والممارسة لأحلام وتطلعات أبناء الوطن، لرغبتهم في الحرية والعدالة والتقدم..

■ الراحل الكبير
عبد المعين الملوحي
شيوعي مزمن

حين ينطق حنظلة

دماؤنا

ليس مهماً أن يتصل الأعداء من دمنا.. المهم أن لا نتصل نحن منه..

■ الفنان الشهيد
ناجي العلي

أسبوع الثقافة الثاني لطلبة الجولان المحتل..
لماذا تغيب قضية الجولان عن شاشاتنا ومسارحنا؟؟

قدّم الاتحاد الوطني لطلبة سورية ـ طلبة الجولان السوري المحتل، أسبوعاً ثقافياً منوعاً في الفترة الممتدة بين (١٤ ـ ٢٠) شباط الجاري، وقد حملت الفعاليات عنوان«أسبوع الثقافة الثاني لطلبة الجولان المحتل». وتضمنت معارض تشكيلية، وأفلاماً سينمائية، وحوارات مفتوحة مع مثقفين وفنانين، وأمسيات شعرية وغنائية، وقد أقيمت كل الأنشطة على مسرح كلية الفنون الجميلة في دمشق.

وكان من أبرز الأنشطة الأمسية الغنائية التي أحياها الفنان السوري سميح شقير، الذي استعاد مع جمهوره باقة من أغانيه السياسية. كذلك عُرض فيلم «الجنة الآن» للفلسطيني هاني أبو أسعد، وهو الفيلم الذي حاز على جائزة غولدن غلوب كأفضل فيلم أجنبي. هذا إضافة إلى أمسية للشاعر المعروف نزيه أبو عفش، وحوار مع النجم عبد المنعم عمايري حول المسرح المعاصر في سورية..

وشهدت الفعاليات ندوة بعنوان (أين الثقافة من قضية الجولان؟) مع الفنان زهير عبد الكريم الذي يحمل لقب سفير الجولان..

الفنان زهير عبد الكريم بدأ الندوة بتوجيه نقد للفنانين السوريين الذين لم يبادروا ـ على حد قوله ـ للقيام بأي عمل فني (مسلسل ـ مسرحية ـ فيلم) حول قضية الجولان، كما أنهم لم يشاركوا بأي نشاطٍ متعلق بقضية الجولان، وغالباً ما يكون الفنان الوحيد المتواجد في مثل هذه النشاطات.

ولم ينف زهير عبد الكريم وجود بعض التجارب حول قضية الجولان، ولكنها برأيه كانت تجارب صغيرة وخجولة.. وتحدث أيضاً عن أهمية الفن كرسالة في زرع ثقافة المقاومة في وعي الناس الذين بدؤوا ينسون الجولان باعتباره جزءاً من أراضينا السورية، وأكد على ضرورة خلق فن يستطيع أن يقف في وجه الإعلام الغربي الذي يشوه الحقائق أمام الرأي العام العالمي دون أن يكون هناك من يرد عليه.

وضمن هذا السياق انتقد تقصير الدولة في رعاية أعمال عن الجولان، وأكد أنه دائم المطالبة للجهات المعنية بأن تقوم برعاية نشاطات فنية لإرساء ثقافة المقاومة، والعمل على إنتاج مسلسلات متعلقة بقضية الجولان، فالدولة ترصد في كل سنة ٥٠٠ مليون ل.س للدراما السورية تنتج فيما تنتجه بعض المسلسلات السيئة، وليس فيها أي عمل متعلق بقضية الجولان، وهذا يجب ألا يستمر، وهنا لا يمكن الاعتماد على القطاع الخاص لإنتاج أعمال كهذه، لأن الشركات الخاصة تعتمد على الربح وهذه المواضيع والقضايا قد تكون خاسرة، خاصة أن هناك محطات عربية كثيرة ترفض عرض مسلسلات من هذا النوع لأسباب متعلقة بسياسات بلدانها.

وتساءل زهير عبد الكريم: إن سورية تدعم كل حركات التحرر العربية، فلماذا لا تدعم قضية الجولان؟!! ولماذا يغيّب الإعلام السوري هذه القضية، وإذا قدّم برامج حولها فغالباً ما تكون برامج سيئة، تؤدي إلى ردة فعل سلبية على القضية وعلى الموضوع؟؟

مع إنتهاء زهير عبد الكريم من عرض الموضوع قُدمت بعض المداخلات.

إحدى الصبايا تحدثت عن عدم وجود إمكانيات تسمح بصناعة أعمال تتعلق بقضية الجولان، فرد هاني ديوب أمين سر النادي السينمائي الطلابي، وأكد وجود عدة أفلام قصيرة من إنتاج وإخراج فنانين شباب، ولكن لم يسمح بعرضها في هذا الأسبوع الثقافي لطلبة الجولان. وقد أكد هذه الحقيقة منظمو الأسبوع الثقافي!!

وهنا قال الفنان زهير عبد الكريم إن الرقابة في معظم المواضيع لم تعد بصرامة الفترة الماضية وأن هامش الحرية بات واسعاً لدرجة الانفلات، وهناك مسلسلات عديدة أنتجت مؤخراً تجاوزت حدود الأخلاق والتربية ولم يتدخل أي رقيب فيها!

إذاً، هناك تناقض في الطرح والتوجه، ويمكننا أن نصل إلى استنتاج بأن الرقابة باتت موجهة ضد قضايا ومواضيع محددة فقط، والتي قد تؤثر (من وجهة نظرها) على السياسة المتبعة في قضايا بعينها، فماذا يعني عدم السماح بعرض أفلام حول قضية الجولان في هذا الأسبوع المنذور للجولان، في حين سمح بعرض أفلام أخرى متعلقة بفلسطين ولبنان؟؟ وماذا يعني تغييب البعض في جهاز الدولة لقضايا الجولان بشكل متعمد رغم الإمكانيات المتوفرة، في حين أن الموقف الوطني المانع والتصريحات السياسية تؤكد أنه من أولوياتنا تحرير الجولان.

إن هذا التناقض يتطلب منا الوقوف والتفكير قليلاً، في الممارسات العملية المناقضة تماماً للتصريحات والمواقف العلنية، والبحث عن الجهات المسؤولة والمستفيدة من هذا التغييب.

وفي النهاية نعود إلى موضوع الندوة وعنوانها، لنضع المسؤولية أمام القائمين على صناعة الفن في سورية والمثقفين والفنانين بشكل عام، ونذكرهم بمسؤولياتهم تجاه وطنهم والقضايا الملحة (الحقيقية) التي تهم شعبهم، وبدورهم المفترض في مواجهة الأخطار العدوانية الخارجية والداخلية.. فالفن ليس محايداً؟؟

■ قاسيون - خاص

صفر بالسلوك

عراقيو الأمس، عراقيو اليوم..

في نهاية السبعينات التقيت بشاب عراقي وسيم ومثقف ومتحمس، كنت مراهقا وقتها، سأله أحدهم عن عمله فأجاب بأنه لاجئ سياسي، ومن يومها أصبحت أمنيتي أن أصبح في المستقبل لاجئا سياسيا عراقيا.

وفي بداية الثمانينات بدأت بالتعرف على العراقيين الموجودين في سورية، وكان معظمهم لاجئين سياسيين، وكنت تسأل أي عراقي في تلك الفترات عن مهنته فيجيبك بأنه شاعر أو رسام أو قاص أو روائي أو صحفي أو فنان أو ماجستير بالإخراج المسرحي من بلغاريا، لم ألمح عراقيا عاديا وقتها، كانوا من المثقفين، وكان بعضهم معروفا قبل مغادرة العراق، وبعضهم الآخر لم يكن معروفا وبدأت شهرته من هنا، بعضهم بقي هنا وتزوج وشكل عائلة، وبعضهم أكمل طريق هجرته إلى أوروبا وأمريكا وأستراليا، وكانوا بعد أن يمضوا خارج سورية يتصلون وهم يبكون حنينا إلى دمشق واللاتيرنا والرواق والريس وفريدي ومقهى الروضة .. إلخ من الأماكن التي لم تعد موجودة الآن!!

كان العراقي يتصل من أوروبا وهو يشتكي من المنفى (آني مدمَّر بالدانمارك.. آني أتمزق بالسويد..)، وكان لي صديق في أمريكا يقول: (آني مدمَّر بنيويورك)، قلت له (طالما أن النظام سقط في بغداد فلماذا لا تعود إليها)، فأجابني (ما أرجع للعراق والاحتلال الأمريكي موجود)، قلت (لكنك مقيم في أمريكا!!)، قال (طبعاً.. آني محتل نيويورك مثل ما هم محتلين بغداد.. وما أطلع من نيويورك إلا لما ينسحبون من العراق)!!!!!!

وعلى الرغم من أنني كنت قاب قوسين أو أدنى من تحقيق أمنيتي بأن أصبح لاجئاً سياسياً عراقياً كما كان يفعل معظم السوريين الطامحين للإقامة في الدول الاسكندينافية، إلا أنني لم أفعل ذلك وبقيت سورياً مقيماً في دمشق كما يتم توصيفي عادة، وكأن هذا أمر عجيب على كاتب مثلي!!

وبعد احتلال العراق عاد العراقيون الهاربون من النظام السابق إلى العراق، ولكنهم سرعان ما عادوا أدراجهم، فحلم الديمقراطية بدا صعباً، ولا بأس بالتالي من العودة إلى دمشق ومقاهيها وحاناتها ريثما تتحقق معجزة الديمقراطية العربية.

وخلال هذه الفترة بدأ العراقيون الآخرون بالقدوم، الهاربون من الحرب، والهاربون من سوء تفاهم ما، وبدأنا نشاهد عراقيين عاديين، ليسوا بشعراء كما السابقين ولا بفنانين، منهم النجار ومنهم اللحام ومنهم المليونير ومنهم الضابط..إلخ.

اختلف العراقيون علينا، ولكننا لم نختلف عن حالنا، بقينا كما نحن، نحبهم ونحب كل من يأتي إلى بلادنا، نتأمل ما يجري حولنا، ونبدي الملاحظات، ونحلل قصص الآخرين ونسى قصتنا، بقينا كما نحن، سوريون نعرف قصص العالم كله ونناقشها ونسى قصتنا الأصلية، قصة بلد اسمه سورية.

■ لقمان ديركي

«نجمة واحدة» في مقهى «جفرا»... سميح شقير شاعراً

حشد جماهيري لم يكن متوقعاً لحضور توقيع كتاب في الأردن، فمثل هذا الحضور قد يكون لحفلات غنائية، خاصة وأن الشاعر الذي يوقع ديوانه هذه المرة هو المغني الملتزم «سميح شقير» والذي طالما التحم مع جماهيره مغنياً، صاخباً، يملأ الفضاء ضجيجاً وثورة.

ومنذ اللحظة الأولى التي دخل فيها سميح شقير الصالة على جماهيره، بدأ الجمهور ينشدُ له من كلماته وأغانيه: إن عشت فعشت حراً، لو يوم تنادينا يا الوطن والصوت يرد/ تلقانا ع حدودك بالسلاح اللي ما ينرد، رمانة.. رمانة.. ع صدري وكلاشنكوف بإيدي، ولتعلو وتيرة النشيد بعد ذلك في: لو رحل صوتي/ ما بترحل حناجركم/ عيوني على بكرا/ وقلبي معكم/ لو راح المغني/ بتظل الأغاني/ تجمع القلوب المكسورة/ واللي تعاني.

ولم يكن الملفت هذا الكم من الحضور الشبابي الذي طغى بصورته على عامة الجمهور، الذي في العادة يكون في الأمسيات الشعرية، وتوقيع الكتب من جيل المسنين، إلا أن «العشرينيون» قد احتلوا معظم المساحات يرددون أغاني شقير عن ظهر قلب مؤكدين على امتداد التجربة وحضورها ذاكرة عصية على النسيان، قابلها شاعرهم ومطربهم بابتسامة وعينين دافئتين بينما عدسات القنوات الفضائية ووكالات الأنباء والصحف تلتقط الصورة التي لم يشهدها أي مقهى عمّاني لأي مبدع من قبل.

بدأ الحفل بترحيب من مدير مقهى جفرا عزيز المشايخ بصاحب «نجمة واحدة» وقدم الفنانة المبدعة هيفاء كمال خليل، إحدى أعضاء فرقة (بلدنا) لتقدم أغنيتين دافئتين بصوتها دون إيقاع موسيقي، لاقت ترحيباً وحماساً من الجمهور وسميح شقير كذلك، فغنت: مررت أمسي على ديار/ انفض الحزن المعشش على جدار/ وأقبّل الأرض التي وطئ الصغار/ مررت أمسي على ديار...، وأكملت هيفاء كمال خليل من كلمات سميح شقير أغنيتها الثانية: هدهدي روحي وامنحيني السلام..

كما قدمت الدكتورة غادة قراءة نقدية سريعة في تجربة سميح شقير الشعرية في مجموعته الأولى«نجمة واحدة» مؤشرة على قيم الحرية والأرض والعشق والشهداء التي احتوتها المجموعة، مستحضرة أهم المفاصل في التجربة الصادقة والمعبرة الممتدة ثلاثة عقود من الزمن.

ووسط تصفيق غير منقطع صعد شقير المنصة ممتناً لجمهوره معتبراً إياهم «القصيدة الأولى» في هذه الأمسية حيث الوجوه هي التي تكتب، فيما القصيدتان الأخريان صاغتهما غادة بكلامها العابق بالحب والمعاني.

وافتتح شقير قراءته بقصيدة«الحطاب» وهي فاتحة الديوان: موضحاً فيها رؤيته الخاصة للحياة وفلسفتها، إذ يقول في أحد المقاطع: قدماي من شجرٍ/ وعمري من شجرٍ/ وأقول للحطّاب أجلّني قليلاً/ ما زال زيتٌ في سراجي/ وأقول للحطاب فلترتح قليلا/ من طرق بلطتك الفتية/ اترك زماناً كي يلم العاشقون/ من الندى قبلاتهم.

وتابع شقير قراءة قصائد: «الهاوية» و«الوقت» وصولاً إلى قصيدة «ليس لي» التي انطلقت من مسحات ذاتية للشاعر تصور عن قرب رحلته التي تحفى بالتباسه: يا أيها الولد الذي أهدى العصافير إلى ربّ الشجر/ كم أشبهك/ يا أيها المشنوق من كتفيه لا يحيا/ وليس يموتُ/ كم فيك التباسي/ يا رحلة العنقود نحو العصرْ/ يا رحلتي.

ومن«سلامٌ» على قامة الورافين إلى«سلمنا» حيث اقترب الشاعر من جرحنا أكثر، فتذهب به الذاكرة حسرة على مجدٍ بائد وحاضر خان ماضيه، فيقول في مقطع منها: ولم نبتلع غير سقط المتاعْ/ بنا بدأت حروف الأبجدية، سرّ التجارة/ درب الحرير/ وأميّون انتهينا لنلعن وجه المثقف والمستنير/ ومبتدئون برصف الشوارع/ مبتدئون بنحت المصير. ■■

وقرا شقير قصيدتي «فجأة» و«حين تكفي» ليختم بقصيدة «نجمة واحدة» التي تحمل اسمها المجموعة الشعرية والتي نسجت عشقا مصفى فقايضها الشاعر رؤيتها باضطرابه، ويغني لتكترث به ثم يدنو فتبتعد وراء الغيوم حتى تبكي البنات عليه عاشقاً ناحلاً سيبث الحب فيه يوماً الحياة، حيث أنهى لحنه الجميل بالمقطع الآتي: أنا ما أنا ... رائع في هلاكي/ بخفة ريش العصافير أمشي/ بنشوة كل النبيذ المعتق في الكون خلقتِ/ مثل الكراكي/ وليس سوى أن أحيطك تبرا/ فما الذهب المشرقيّ سواك.

وتوافد الجمهور بعد انتهاء الأمسية نحو شاعرهم موقعاً على ديوانه الذي استدعت فيه نجمته الواحدة بداية قصة التكوين، وتجمعت النايات فأصبح سامقاً أو فجأة يتموسق الصخر ويخضر الرصيف، ليقف الضجيج على يديه ويرتدي صوت الحفيف.

■ مهند صلاحات – عمّان